

الجات

الفترة من ١ / ٢٠٠٧

حتى نهاية ٢٠٠٧

إعداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي









# الجات

الفترة من ٢٠٠٠/١/١

حتى

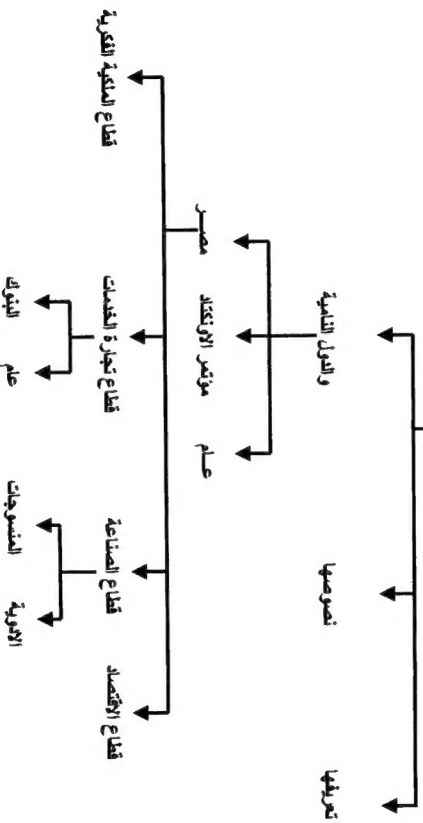
يونيه ٢٠٠٠

إعداد

مكتبة  للبحث العلمي



# الجات







## قائمة المصادر

### أولاً: الجرائد

الحياة - العالم اليوم - الوفد - الشرق الاوسط ٢٠٠٠

### ثانياً : المجلات

مجلة الاهرام الاقتصادى ٢٠٠٠

### ثالثاً : الكتب

- |      |              |  |      |     |
|------|--------------|--|------|-----|
| ٢٠٠٠ | اسامة الجنوب | العولمة الاقليمية                      | كتاب | ١ - |
| ٢٠٠٠ | فهدل على منى | الاثار المحتملة لنظمة التجارة العالمية | كتاب | ٢ - |

٢٠٠٠

### رابعاً : الانترنت



تعريفها



الجلات  
تعريفها

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
منطقة التجارة الدولية ماهي ؟	الجريدة	الحياة	١٣٤٩٣	٢٠٠٠/٢/١٩	١



الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال :

رقم العدد : ١٣٤٩٣

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٢/١٩

المجلد :

الموضوع الفرعي : تعريفها

المصدر : الحياة

تليل أعدته غرفة التجارة العربية - البريطانية

# منظمة التجارة الدولية ماهي . . . وما لها وما عليها؟

## أهداف الانضمام

يمكن لأي دولة ذات سيادة أن تتقدم بطلب الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة الدولية وفقاً لشروط يتفق عليها بمفاوض مع المنظمة. ويتخذ المؤتمر الوزاري أو المجلس العام قرارات قبول طلبات العضوية. وتتضمن الإجراءات في الخطوات الأربع التالية:

١- يتقدم طلب العضوية بمذكرة يبدى فيها رغبته في الانضمام بالمنظمة. على أن تتضمن المذكرة وصفاً دقيقاً لنكته سياساته التجارية والاقتصادية التي يمكن أن يكون لها تأثير على العلاقات منظمة التجارة الدولية. ويقوم المجلس العام بتشكيل فريق عمل في المنظمة لمخصص الطلب. ويمكن لأعضاء المنظمة الإطلاع على كافة أنشطة فريق العمل التي تقوم بمخصص طلبات العضوية.

٢- عندما يحقق فريق العمل تقدماً في فحص الطلب من ناحية المبادئ والسياسات فيما يتعلق بالوزاري جولات من المفاوضات التفاوضية بين الدولة للتحكم

وبعض الدول التحق بالهاتج  
في عام ١٩٩٤، قبل إنشاء منظمة التجارة الدولية. وهذه الدول أيضاً أصبحت أعضاء بمنظمة التفاوضية في المنظمة. وهناك مجموعة صغيرة شاركت في مفاوضات أورغواي لكنها لم تستكمل مفاوضات العضوية حتى عام ١٩٩٥. وعندما استكملت المفاوضات أصبحت أعضاء في المنظمة. كل هذه الدول تعتبر أعضاء أصليين في Originals في المنظمة. ومع التحاق المزيد من الدول بالمنظمة، تتوارى طلبات الانضمام على المنظمة. وفي ١٠ من شباط (فبراير) ١٩٩٩ كان عدد الأعضاء ١٣٤ عضواً، ولا تزال ٣٤

دولة في مرحلة التفاوض للانضمام إلى عضوية المنظمة (أي مراراً).

## الدول العربية

وهناك سبع دول عربية أعضاء في منظمة التجارة الدولية (حتى ١٠ من شباط ١٩٩٩) هي: البحرين (انضمت أول كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥) وجمهورية (٣١ من أيار/ مايو ١٩٩٥) ومصر (٣٠ من حزيران/ يونيو ١٩٩٥) والكويت (أول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥) موريتانيا (٣١ من أيار ١٩٩٥) للشعب (أول من كانون الثاني ١٩٩٥) قطر (١٣ من كانون الثاني ١٩٩٦) تونس (١٩ من آذار/ مارس ١٩٩٥) والإمارات العربية (١٠ من نيسان ١٩٩٦).

وهناك سبع دول أخرى في مرحلة التفاوض للانضمام إلى المنظمة وهي: الجزائر والأردن وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والسودان وليتاني والصين.

## لندن - الحياة

أعلنت إدارة المعلومات وكسحات الأعضاء في غرفة التجارة العربية البريطانية تليلاً ركزت فيه على طبيعة منظمة التجارة الدولية والقواعد التي يمكن أن تصبغ على الدول الأعضاء فيها وكذلك بعض

الأمور. وشرح التحليل خطوات الانضمام إلى المنظمة فذكر أن ذلك يتم بعد التفاوض مع أعضاء المنظمة. لذلك فإن العضوية تعني التوافق بين الحقوق والالتزامات. فالدولة العضو تتمتع بانفازيا التي تفحص لها الدول الأخرى الأعضاء. كما تتمتع بالخدمات التي توفرها قواعد التجارة التي وضعتها وتضمنها المنظمة. وفي المقابل ينبغي على العضو أن يتعهد بفتح أسواقه والالتزام بقواعد التجارة.

وأوضح أن المفاوضات تتضمن اجتماع أعضاء منظمة التجارة الدولية جرت في سبيل مباحثات الهاتج. وأصبح هناك الأطراف المتفاعلة في إطار الهاتج أعضاء مؤسسين في المنظمة التفاوضية. اعتباراً من أول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥، وذلك عندما وقعوا في نيسان (أبريل) ١٩٩٤ في مراكش على اتفاقيات دورة أورغواي التي تتضمن أيضاً إنشاء منظمة التجارة الدولية.







الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : الجريدة

الموضوع الفرعي : رقم العدد : ١٣٤٩٣

المصدر : تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٢/١٩

يمكن للجوء الى التصويت وتتخذ القرارات بالاعتماد على أساس صوت واحد لكل دولة. وأصبح الاتفاقية متعلقة لتجارة بالتخاض القرارات بالتصويت في الحالات التي • يمكن تبني لمسير أي من اتفاقيات التجارة بتصويت ٧٥ في المئة من أعضاء المنظمة في صالح مشروع القرار.

• يمكن للمؤتمر الوزاري للمنظمة إعفاء أي عضو من الالتزامات الناجمة عن اللوائح التجارية، وذلك بأغلبية ٧٥ في المئة من الأعضاء.

• يمكن تبني قرارات تعديل أي بند من بنود اتفاقيات التجارة - بإجماع آراء كل أعضاء المنظمة أو بأغلبية الثلثين ويتوقف ذلك على طبيعة البند الذي تم تعديله. وفي هذه الحالة يسري التعديل فقط على أعضاء المنظمة الذين وافقوا على التعديل.

• يكون لجوء الأعضاء الجدد في المنظمة بموجب ذلك الأعضاء في المؤتمر الوزاري الذي ينصف كل سنتين أو المجلس العام الذي يعقد اجتماعاته في فترات ما بين اجتماعات المؤتمرات الوزارية.

وقد السيد عبدالكريم الخدرس الأمين العام ورئيس الجهاز التنفيذي للفرقة للتعريف والتفاهد على تجنب المسئلة تجاه منظمة التجارة العالمية، فالتنظيم جافوا - وبوروا في حركة التجارة العالمية، لا بد أن يكون هذا التقييم ناجحاً من العمل داخل النظام وليس خارجة، وتشجيع الصوف والقطعة والتفاوض من خلال تكل للتصويت عربي، ومن الأمور للجمعية أن هناك تصع دول عربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وسيم دول في طريقها إلى الانضمام، مع توقع انضمام المزيد من الدول العربية إلى المنظمة بحيث يصبح معظم الدول العربية أعضاء في المنظمة.

وعلمنا أن تفكر أيضاً في أسر انضمام جامعة الدول العربية للمنظمة في جانب العضوية المفردة للدول العربية، وذلك على

والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، ويكون ذلك بإخطار المدير العام للمنظمة تنجيباً. ويسري مفعول الانضمام بعد ستة أشهر من تاريخ الإخطار الكتابي للمنظمة. أما الانضمام من الاتفاقيات التي تضم الكية من أعضاء المنظمة - Agreements، فيخضع للقواعد الخاصة بذلك الاتفاقيات.

مهام منظمة التجارة الدولية أن من أهم مسؤوليات منظمة التجارة الدولية التطبيق، والإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية، والعمل على تحقيق أهداف الاتفاقيات التجارية التي أسفرت عنها مودة اوراواي، وتمييزها، وذلك بالغام بالاتي: ١- أن تكون بمثابة للتشجيع التجاري لإجراء المزيد من الاتفاقيات التجارية، في سبيل تحقيق المزيد من حرية التجارة. ٢- إدارة الجهاز الجديد للفن المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة بطريقة منظم وتضمن التزام الدول الأعضاء بالاتفاقيات.

٣- إقامة وإدارة آلية مراجعة وإدارة السياسات التجارية للدول الأعضاء - Trade Policy Review Mechanism.

٤- التعاون الكامل على أساس متكاملة مع صنوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحسين سبل وضع السياسات الاقتصادية - إجراء الدراسات والبحوث الاقتصادية ونشر تقارير عامة ومختصة بالقضايا المهمة على المستوى العالمي. ٦- تقديم المساعدات الفنية والتدريب للدول النامية.

القرارات باتفاق الآراء منظمة التجارة الدولية شاتوا في ذلك شأن الفئات تتخذ القرارات باتفاق الآراء بين الدول وليس بالتصويت. وبهذه الطريقة تضمن كل الدول الأعضاء بأن مصالحها قد روعيت عند اتخاذ القرار. وفي الحالات التي يصعب فيها التوصل إلى اتفاق الآراء

بالطلب وكل عضو من أعضاء المنظمة، والباحثات تنجيباً لأن لكل عضو من أعضاء المنظمة مصالح تجارية خاصة، ونظمي هذه المباحثات معدلات التعريف، والالتزام بفتح الأسواق، والسياسات الأخرى الخاصة بالتجارة في السلع والخدمات، وتطبيق التزامات العضو الجديد بالمساواة على كل الدول الأعضاء في المنظمة وفقاً للقواعد عدم التمييز - Non-discrimination، Rules. ويعني أن، تعدد المباحثات المزايا التي قد تعود على الأعضاء الآخرين من انضمام عضو جديد إلى المنظمة، وتكون المباحثات طويلة ومعقدة حتى قبل أن المنافع تستحق في بعض الحالات لتطول وتتسع إلى حد اتساع واستعداد كل دولة من مباحثات التجارة المتعددة الأطراف.

٢- عند انتهائه فريق العمل من فحص السياسات التجارية والإحصائية للدولة المنظمة بطلب العضوية، وعندما تستكمل أيضاً المباحثات التنجيباً الخاصة بفتح الأسواق، يقوم فريق العمل بوضع مسودة شروط ليجول طلب العضوية، ويكون ذلك في صورة تقرير، ومسودة لاتفاقية للعضوية، وتنظمة لتحسين التزامات العضو الجديد.

٤- تعرض المسئلة النهائية التي تضمن التقارير والاتفاقيات والامعة الالتزامات على المجلس العام أو المؤتمر الوزاري للمنظمة. وفي حالة موافقة أعضاء المنظمة على الطلب، تكون الدولة للمنظمة بالطلب التوقيع على اتفاقية الانضمام إلى المنظمة، ومن ثم تصبح عضواً. وفي بعض الحالات يتطلب الأمر موافقة برلمان الدولة على التسليم بالعضوية لجل أن تستكمل إجراءات العضوية.

#### الانضمام

يمكن لأي عضو أن ينسحب من عضوية منظمة التجارة العالمية، ويتطابق مثل هذا الانسحاب على عضوية المنظمة



الموضوع الرئيسي :	الجملة
الموضوع الفرعي :	اسم كاتب المقال :
المصدر :	رقم العدد :
	تاريخ الصدور :

بالعمل على تنمية التجارة العربية البينية وتحفيز التجارة العربية البينية في لواء الطفالية تحفيزاً تكميلاً من القيود وباستغلال الفرص المتاحة في بعض الدول العربية لزيادة الإنتاج الغذائي مثل السودان ودول أخرى تتوفر فيها المياه والأرض والمهارة.

وبالرغم من أن الحكومات هي التي تتولى المفاوضات، وهي التي تتكفل بوضع القوانين المحلية للأعمال بحيث تتشظى مع اتفاقيات منظمة التجارة الدولية إلا أن المستفيد الحقيقي من الفرص الجديدة التي تتيحها الاتفاقيات هي الشركات وليس الحكومات. لذلك من الأهمية بمكان أن تقوم الشركات العربية بدراسة الاتفاقيات بعناية والوقوف على الفرص واقتناصها، والطرق المشيدة على أبواب الأسواق المغلقة بغير سند مشروع. ولكن على الشركات العربية أيضاً أن تتحسس مواضيع اقتناصها حتى لا تهاضي مواضيع الأرقام وتتجه للجور للدول الأجنبية لإخذ إجراءات الوفاقية أو الإجراءات المضادة للأعراق أو الدعم وغيرها، والتي تبدو في ظاهرها مشروعة وفي باطنها تكمن السياسات الجمالية والرغبة في طرد الأسواق أمام الواردات.

غراب الاتحاد الأوروبي الذي يتمتع بعضوية منظمة التجارة الدولية إلى جانب عضوية نوله الخمس عشرة.

وأضافة إذا تحدثنا عن تأثير الاتفاقيات في الدول العربية فيمكن القول إن هذه الدول شأنها في ذلك شأن الدول النامية الأخرى ستستفيد من بعضها في زيادة صادراتها، وبصفة خاصة من المنتجات الزراعية والنسوجات والملابس نتيجة ما تضمنته الاتفاقيات من فتح الأسواق أمام تلك الصادرات وإزالة الحواجز غير الجمركية والإجراءات الجمالية. وعلى الجانب الآخر، فقد تفقد بعض الدول العربية الميزة التنافسية للمعاملات المتميزة التي تعمل بها منحتها في إطار نظام الحماية الجمالية، لأنه في ظل الاتفاقيات ستخفف الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام صادرات كل الدول الأعضاء في المنظمة، وهو الأمر الذي سيعرض منتجات تلك الدول العربية للمزيد

من المنافسة في أسواق الدول المتطورة وبصفة خاصة منتجات صادرات دول المغرب العربي إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، إلا إذا وجدت هذه الدول سبيلاً آخر من خلال الشراكة المتوسطية الأوروبية.

ومن بين أمثلة التلويح السلمي، توقع ارتفاع القيمة الواردات العربية من المواد الغذائية بحوالي 10% لصادرة - وفقاً للتقديرات - بقاء الدعم على الصادرات. ومن المتوقع أن تتأثر دول الخليج بدرجة أكبر. وعموماً، فإنه يمكن للدول العربية التذلل على مشكلة ارتفاع تكاليف وارداتها من المواد الغذائية



الدول النامية : عام



**الجلات**  
**الدول النامية - عام**

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
فشل مؤتمر سيائل فرصة اخيرة للدول النامية	الجرينة	العالم اليوم	٢٧١٩	٢٠٠٠/١/١	٤
اتفاقية الجلات كبديل مؤقت لقيام منظمة التجارة الدولية	فعل على مقي	كتاب : الاتار المحملة لشظمة التجارة	-	٢٠٠٠	٦





اسم كاتب المقال :  
الجزيرة  
رقم العدد :  
٢٧١٩  
تاريخ الصدور :  
٢٠٠٠/١/١

المجلد :  
العدد :  
الدول النامية :  
عام :  
العالم اليوم

## في تقرير لجمعية رجال الأعمال المصريين فشل مؤتمر «سياتل» فرصة أخيرة للدول النامية

في مصالح واستراتيجيات الدولة عامة والتوعية لدى الدوائر الاقتصادية ومجتمع الأعمال ومنظمة التجارة العالمية وأهم القضايا التي تناقشها وآثار أبعاد مقررات المنظمة على المصالح الوطنية من خلال عقد لقاءات والتنسيق مع المفارخ المصرية لتبني المصالح المصرية والمطابق على الطريق الوطنية ومحاولة تنظيم المكاتب التابعة من عضوية مصر في المنظمة العالمية للتجارة، وإعداد الدراسات والبحوث وقواعد البيانات المتخصصة التي تتناول قضايا مهمة ومؤثرة على المصالح الاقتصادية المصرية وعلى قطاع الأعمال في مصر وتمتية كل الجهود والقرارات المتخصصة الموجهة بقضايا منظمة التجارة العالمية لخدمة مصالحنا ومواجهة أية أخطار تهددها.

لرجع التقرير فشل المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية إلى الحضور من جنيف مقر منظمة التجارة العالمية "WTO" إلى سياتل بصحبة من القضايا المختلف عليها دون الأعداد الجيد المسبق لتسويتها وإعلانها للاجتماع الوزاري بغير دراسات أو التزامات لإيجاد حلول لها. سوء الأعداد والتنظيم الذي صاحب الاجتماع الوزاري، كما أن لوفدي الاجتماعات وعدم التزام القائمين على المؤتمر بالبرنامج المحدد شتت جهود الأعضاء وأصابعهم بعدم اللياقة والمشاركة الفاعلة في المؤتمر ومحاولات القائمين على المؤتمر والدولة المضيفة لتمهيد دور الدول النامية والأقل نمواً التي أثارت استياء تلك الدول وجعلها تتنقل وتصدر بيانات معارضة ورفضه لأية قرارات تصدر عن الاجتماع الوزاري مع قيام المظاهرات وأحداث الشغب طوال أيام الاجتماع الوزاري مما ساعد على فرضي الترهيبات وتأخير بدء أعمال المؤتمر وضيق الوقت وضغط الفترة اللازمة للمباحثات وأحاساس أعضاء الوفود بعدم الأمان وضغط الدولة المضيفة في السيطرة على لحداث الشغب وتوفير المناخ الآمن لهم مما كان له أثاره السلبية.

### مصالح الدول المتقدمة

أكد التقرير على حرص الدول المتقدمة على مصالحهم فقط دون مراعاة مصالح نظيرتها الدول الأعضاء الأخرى مما أشاع إحساساً بالفقر وفقدان

رغم فشل الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في سياتل في تحقيق الأهداف التي تشتملها الدول المتقدمة بعد اختلافها في التوصل إلى صيغة الإعلان الختامي للمؤتمر وعدم التوصل لصيغة تلبي مطالب الدول النامية في مجالات الزراعة والصناعات النسيجية.. إلا أن التقرير الذي أعده طاهر الشريف سكرتير عام جمعية رجال الأعمال المصريين عن المؤتمر يرى أن الفشل قد يكون لمصالح الدول النامية والأقل نمواً لعدم استطاعة الدول المتقدمة إمعان مصالحها من خلال إصدارها على ادراج موضوعات معايير المعاملة والبيئة وربطها بقواعد تحرير التجارة في جدول أعمال جولة المفاوضات القادمة بالإضافة لعدم إدراج الموضوعات الجديدة في جدول المفاوضات وهي موضوعات الطفافية في المشتريات الحكومية والاستثمار والمنافسة وتسهيل التجارة وكلها موضوعات حساسة جداً بالنسبة للدول النامية وتؤثر على سياستها قوتيتها وتدهورتها الوطنية داخل دولها.

### حرص تبييه

أشار التقرير إلى أن نتائج سياتل مجردة تبييه للدول النامية كي تطور من أدائها ومحاولة استخدام اتفاقية منظمة التجارة العالمية للملفات على مصالحها والتعامل عنها والتنسيق فيما بينها للتكفل ضد أية أخطار تنتج عن محاولات الدول المتقدمة لإملاء أرائها على حصص الدول النامية وهو ما لا يعني الدعوة للعودة لأساليب المحالفة وعلى الأسواق أو اتباع سياسات قديمة تم التصر منها تماماً لكن يعني ترسيخ قواعد المنافسة وأصلاح مبادئ الإنتاج والمطابق على قواعد واليات السوق الحر ومراقبة حقوق المستهلكين. كما أن فشل المؤتمر سيسمح بفترة لالتقاط الأنفاس للدول النامية لإعادة حساباتها في ظل مصالحها وسياساتها الوطنية.

أكدت جمعية رجال الأعمال في تقريرها على ضرورة تشكيل مجموعة صل وطنية تضم خبرات متخصصة والمصالح والمصالح وممثلين رسميين للقاء القوض على المصالح الاقتصادية والاجتماعية المصرية ومعالجة هذه المصالح بمصالح الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة وتحديد مواقف ثابتة



المجلد	العدد	تاريخ الصدور	الجمهورية
العدد	العدد	العدد	العدد
العدد	العدد	العدد	العدد
العدد	العدد	العدد	العدد

لثلاثة لدول الدول النامية والاقال نمو.  
وليس من المتوقع انارة هذه القضية مرة اخرى  
في مؤتمر "W.T.O." وربما يتم تشكيل مجموعة  
عمل لها تحت اشراف البنك الدولي.

### حماية البيئة

وفي مجال البيئة تم الضغط من جانب الولايات  
المتحدة الأمريكية وجماعات البيئة على "W.T.O."  
لأطرح القضية لكنها قوبلت من جانب الدول النامية  
بالرفض مخيرة إلى أن الدول المتقدمة ستسعى  
استعمال موضوعات البيئة ضد صادرات الدول  
النامية. كما اشارت إلى أن إجراءات البيئة الموجودة  
حالياً والممول بها في المنظمة كافية ولا تستدعي  
اية إضافات في الوقت الذي يتوقع استثمار العوار  
في هذه القضية مع ضغط من جماعات البيئة إلا  
أن المؤتمر فشل في إصدار إعلان يضم البيئة في  
موضوعات التفاوض.

وفيما يتعلق بالترهيفات الجمركية على السلع  
خبر النزاعية فهناك 6 مجموعات من السلع  
الصناعية بما فيها الأخشاب والورق، منتجات  
الصابون، طابقت بعض الدول بتخفيض الترهيفات  
الجمركية على وارداتها، إلا أن جماعات البيئة من  
ممثل دول أخرى رفضت هذا الطلب وليس من  
الموقع حدوث أي إجراء مستقبلي يصنفه  
لما الترهيفات الجمركية بضموم للنسوجات  
واللايس فهناك اتجاه لتخفيض الترهيفات على  
السودف الجمركية وليس على الترهيفات المطبقة  
شعليا مع الالتزام بما تم الاتفاق عليه في جولة  
أورجواي وقد دعم ذلك الاتجا جميع الدول  
النامية والاقال نمو.

وفيما يتعلق بالمصيد البحري طالب المجتمعون  
بإلغاء أي تقليل الدعم لأساطيل الصيد البحري الذي  
يساعد على عمليات الصيد ومن المعروف أن هناك  
حوالي 5 إلى 20 مليار دولار تنفق على دعم  
الصيدين وتضيق صناعة الصيد في العالم ومن  
انتظر لاتصديات عملية الدعم ورغم معارضة  
جماعات البيئة لذلك الدعم إلا أن أوروبا واليابان  
وكوريا الكت على أن عملية دعم غير ضارة بالبيئة  
أو لاتصديات صناعة الصيد. ووافقت منظمة  
التجارة العالمية على إجراء دراسة لدعم صناعة الصيد  
واتلواها على اقتصاديات تلك الصناعة والبيئة.

لثقة في منظمة التجارة العالمية واتحيزاها للأقلية  
القوية على حساب الاغلبية من الدول النامية  
والاقال نمو ما جعل هذه الدول تهدد بالانسحاب  
وتقرر عدم الانضمام لجماعية الموافقة  
"Consensus" لصدر أي إعلان أو قرارات تصدر  
عن الاجتماع الوزاري بالإضافة للعضود  
بمكتوبية إدارة المؤتمر والدولة المضيفة واختيار  
وزراء 22 دولة فقط لتحديد مصير المباحثات  
والمفاوضات، وترك وزراء الدول الأخرى خارج  
قاعات المفاوضات مما اثار غضب اعضاء تلك الدول  
وإحسانهم بالاهلة وبالتالي أصرارهم على رفض  
اية قرارات تصدر من المؤتمر.

أرجع التقرير أهم الأسباب لفشل مؤتمر سياتل  
للفشل العنيف الذي حدث بين مصالح الدول  
المتقدمة خاصة أمريكا وأوروبا الغربية وعدم  
التوصل لصيغة ترضي أي منها خاصة للضحايا  
المنطقة بالزراعة.

### دور المنظمات الأجنبية

أشار التقرير إلى أن مجموعات من الأمريكيين  
وبعض ممثلي المنظمات الأجنبية هاجموا الحكومة  
الأمريكية لاستخفافها الاجتماعات وطالبوا بعدم  
عقد المؤتمر وعدم فتح الحدود أمام السلع للموتة  
البيئة وإيقاف الصناعات التي تعتمد على الأخشاب  
والغابات والموارد البحرية وعدم فتح الحدود أمام  
السلع التي تنتجها دول لا تراعى معايير المعاملة  
والعمل أو الدول التي لا تراعى حقوق الإنسان مع  
عدم تخفيض الترهيفات الجمركية على السلع  
الصناعية والزراعية لحماية للمنتجات الأمريكية من  
سلع وخدمات وافرض إجراءات حماية على السلع  
والخدمات الأمريكية لحماية للمصنعة الأمريكية  
والحفاظ على فرص العمل المتاحة والمطالبة بتنفيذ  
شعار تجارة حاملة وليس تجارة حرة (Fair Trade  
not Free Trade).

كما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بغسل  
قضية معايير المعاملة في المفاوضات القادمة  
والتترحت تشكيل مجموعة عمل تحت مظلة منظمة  
"W.T.O." ورفض الاقتراح من جانب الدول  
النامية التي أكدت أن الدول المتقدمة تستعمل هذه  
القضية للحد من تصدير سلع الدول النامية  
لأسواقها كما أنها بذلك ستفقد أحد للزايان النسبية



الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على منفى
الموضوع الفرعى :	الدول النامية : عام	رقم العدد :	-
المصدر :	كتاب "الاتار الخاملة لنظمة التجارة العالمية"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

**اتفاقية اجات كبدل مؤقت لقيام منظمة التجارة العالمية.**

أولاً الإحزات المحققة تحت مظلة الجات .

في الوقت الذي كانت تجري فيه المدولات التصديق على ميثاق هالفا تان الإدارة الأمريكية سحب موافقتها على هذا الميثاق وعدم عرضه على الكونجرس الأمريكي .

وتحتأيداً لردود أفعال الدول فقد طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من المجلس الإقتصادي والإجتماعي في عام ١٩٤٦ وضع جدول أعمال ( مؤتمر التجارة والعمل ) . وقام المجلس الإقتصادي بتشكيل لجنة تحضيرية لوضع الجدول قامت في دور انعقادها الثاني في جينيف ١٩٤٧ بإعلان علة على تحضير (ميثاق التجارة الدولية ) بإجراء مفاوضات بشأن تخفيض التعريفات الجمركية ذلك الرأي السائد في اللجنة كان ينحصر في أن أهداف هيئة التجارة الدولية تصبح أيسر مائلاً إذا اتخذت البلاد الممثلة في اللجنة التحضيرية تدابير عملية ترمي إلى تخفيض التعريفات الجمركية خفضاً محسوساً ونقل الحواجز الأخرى التي تعترض التجارة وذلك على أساس العزاي المتبادلة (١)

وقد أسفرت المناقشات التي تمت في جنيف عن إبرام ( الإتفاق العام للتعريفات والتجارة ) ولتجز الإتفاق في ٣٠ أكتوبر عام ١٩٤٧ وهو تاريخ التوقيع على المحضر النهائي .

وبالرغم من أن المفاوضات الخاصة بالتعريفات الجبركية تمت تحت إشراف اللجنة التحضيرية إلا أن البلاد التي اشتركت فيها قامت بسبها باعتبارها عملاً مستقلاً وبصفتها أطرافاً متعاقدة في معاهدة إجتماعية .



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مني
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لتنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

هذه المفاوضات الخاصة بالتعريف الجمركية التي تمت في جينيف عام ١٩٤٧ تعتبر عملاً جماعياً واسع النطاق يترتب عليه إيجاد أسواق للتجارة المتعددة الأطراف .

وقد قامت سكرتارية الجات بعدد من جولات المفاوضات بين الدول الأعضاء لتنظيم عمليات التجارة الدولية وتخفيض التعريف الجمركية وتسهيل تبادل السلع . وبإختلاف هذه الجولات في طولها الزمني والموضوعات الرئيسية التي عالجتها .

وبلغ عدد تلك الجولات ثمان جولات سنعرض فيما يلي ملخصاً لهذه الجولات مع التركيز على الجولتين الأخيرتين نظراً لأهمية النتائج التي تمخضت عنها .

#### أجول رقم (٢)

##### جولات المفاوضات تحت مظلة الجات (١)

عدد المشاركين من الدول الأعضاء	مكان إجتماعها ومنتها	إسم الجولة
٢٣	جينيف سويسرا ١٩٤٧-١٩٤٧	الجولة الأولى
١٣	لوسني فرنسا ١٩٤٩-١٩٤٩	الجولة الثانية
٣٨	توركي إنكلترا ١٩٥١-١٩٥١	الجولة الثالثة
٢٦	جينيف سويسرا ١٩٥٦-١٩٥٦	الجولة الرابعة
٢٦	جينيف سويسرا ١٩٦٠-١٩٦٠	الجولة الخامسة (جولة ديون)
٦٢	جينيف سويسرا ١٩٦٦-١٩٦٦	الجولة السادسة (جولة كندي)
١٠٢	ملوكيو اليابان ١٩٧٣-١٩٧٣	الجولة السابعة (جولة ملوكيو)
١٠٨	بونتافل إستة أورجواي ١٩٨٦-١٩٨٤	الجولة الثامنة (جولة أورجواي)

(١) المصدر: ١- سي - إنفريا جولة سابعة من المفاوضات التجارية العالمية - مجلة التمويل والتجارة العدد ٢٣ جويلية ١٩٨٦ ص ٤ .





# مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مفتي
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

## تالياً : جولات المفاوضات الست الأولى ١٩٤٧-١٩٧٣.

خصصت جولات المفاوضات الست الأولى بمسألة تخفيض الرسوم الجمركية على سلع الصناعات التحويلية التي تشكل النسبة الكبرى من تصدير الدول الصناعية المتقدمة .

- فقد تم في الجولة الأولى التي عقدت في جنيف سويسرا عام ١٩٤٧ تخفيض ٤٥ ألف تعريف جمركية تشمل سلعاً قيمتها ١٠ مليارات دولار وتشكل ٥٠% من مجموع قيم التجارة العالمية وقد شكل ذلك دفقاً لتلك الدول لدعم منظمة الجات .

- أما الجولة الثانية التي عقدت في أليسي - فرنسا عام ١٩٤٩ فقد تم الاتفاق فيها على تخفيض خمسة آلاف تعريف جمركية على السلع الصناعية .

- والجولة الثالثة عقدت في توركي - إنجلترا ١٩٥٠ - ١٩٥١ تم فيها تخفيض ٧٨٠٠ تعريف جمركية بما يعادل ٥٥% من مستوى التعريف التي كانت عليها عام ١٩٤٨ .

- والجولة الرابعة عقدت في جنيف عام ١٩٥٦ تم فيها تخفيض التعريفات الجمركية لسلع تبلغ قيمتها بما يعادل ٢,٥ مليار دولار .

- عقدت الجولة الخامسة في عام ١٩٦٠ في جنيف أيضاً وعرفت بإسم جولة ديون نسبة إلى وزير تجارة الولايات المتحدة الأمريكية الذي يمثل دولته فيها وكان المحرك الأساسي للمفاوضات. توصلت المفاوضات في هذه الجولة إلى تخفيض ٤٤٠٠ تعريف جمركية لسلع صناعية تبلغ قيمتها ٤,٩ مليار دولار .



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مفتي
الموضوع الفرعي :	الدول النامية : عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

- والجمولة السالمة دعيت بجمولة كيدي نمبة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الذي دعا لعقدھا في عام ١٩٦٤ والتي دلمت مفاوضاتھا حتى شهر أيار (مارس) من عام ١٩٦٧. وقد تم الإتفاق في نهايتها على تخفيض التعريفات بنسبة ٣٥% تدريجياً خلال خمس سنوات لسلع صناعية تبلغ قيمتها ٤٠ مليار دولار .<sup>(١)</sup>

## ٢- جمولة طوكيو ١٩٧٣-١٩٧٩

عقدت الجمولة السالمة للمفاوضات في طوكيو اليابان في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ ، وانتهت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ وكانت من أهم جولات المفاوضات التي عقدتها الجات ، فقد شاركت فيها ٩٩ دولة . ولستطاع المفاوضون للتوصل إلى إتفاق يقضي بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية وعلى بعض السلع الزراعية في الدول التسع الأكثر تصنيماً في العالم وذلك بنسبة ٣٤% من مستوى التعريفات لعام ١٩٤٨ التي كانت تساوي ٤٠% فأصبحت ٤.٧% وقد ظهر على جدول أعمال هذه الجمولة عدد من الموضوعات الجديدة بالإضافة إلى موضوع التعريفات الجمركية كان أهمها :<sup>(٢)</sup>

### ١- إرتفاع أسعار السلع العظيمة و التعويضات \*

تعرض العالم منذ الخمسينات من هذا القرن لأزمة في الغذاء تتمثل بصفة أساسية في اختلال التوازن بين الطلب على الغذاء والمعروض منه فضلاً عن إرتفاع الأسعار العالمية لمعظم بنوده وقد إنتد حدة تلك الأزمة مع بداية المبعيدلت.<sup>(٣)</sup>

(١) راجع في هذا الخصوص :

1- C. David International Trade policy, macmillan publishers LTD London. 1985, pp - 91-93

<sup>(٢)</sup> منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، الكتاب السنوي للتجارة ، روما ، إيطاليا ، ١٩٩١ ص ١٣٦.

<sup>(٣)</sup> عبد الحادي عبد القادر سويدي موقف الدول العربية من النظام الاقتصادي ، بحث مصر للطباعة ، العددان ٣٨٩ - ٣٩٠ ص ٦٦ مرجع سابق .



الموضوع الرئيسي :	المجالات :	اسم كاتب المقال :	فضل على منق
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

وقد أقر الباحثون بأن تحرير التجارة سيرفع من مستوى أسعار السلع الغذائية في السوق الدولية مما يؤثر على فائز الاستيراد في دول العجز الغذائي كما تبين لهم أيضاً بأن كلفة عمليات الاستيراد ستزحف أيضاً في هذه الدول بسبب إجراءات التخفيضات الهيكلية لإقتصاداتها وآليات لتجارة الخارجية فيها .

وهذا بدوره يخفض حجم الاستيراد المزمع في الدول الفقيرة بسبب عجزها عن تأمين المولد للالتزام لدفع فائز الاستيراد . ويشكل هذا الاتفاق مع الأضرار الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية خسارة في مستوى الرفاهية في الدول العربية بعد تحرير التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥ حوالي ٨٨٧ مليون دولار سنوياً وستحمل مصر أكبر نسبة من هذه الخسارة تليها العراق ثم المملكة العربية السعودية<sup>(١)</sup>.

ولهذا فقد طالبت الدول النامية في جولة طوكيو منحها تعويضات عما سيلحقها من أضرار بسبب تحرير التجارة العالمية .

- كما أن من الموضوعات الجديدة التي طرقتها جولة طوكيو موضوع حماية المستهلكين والبيئة وموضوع إجراءات السماح بالإستيراد وموضوع تجارة اللحوم والحيوانات الحية وموضوع تجارة الألبان وموضوع تجارة الطائرات المدنية وموضوع تحسين آلية عمل الجات، وموضوع المعاملة التفضيلية ومشاركة كاملة للدول النامية وموضوع إتخاذ إجراءات حماية لأغراض التنمية .

- وقد أسفرت عن الجولة إصدار وثيقة إعلان طوكيو التي تضمنت قواعد ومجالات للتفاوض في مجال تخفيض أو إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة العالمية وتفق على سريتها ابتداءً من ١٩٧٩/١١/١ أما

<sup>(١)</sup> GATT WAYSTO TAKEACCOUNT, OF the Negat Ive EFFets of the AGRICULTURE RE FORM PROCESS- ON NET FOOD, IM PORTING DEVELOPING, CONTRIESPROPO SAL SUBMITTED TO THE NEGOTIATING GROUP ON AGRICULTURE, GENEVA, oct 25-1989 P- 235.



الموضوع الرئيسى :	الاجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

الإتفاقيات الأخرى المنظمة للتواعد الجمركية والمساعدات والحوالز الفنية للتجارة وتخليص الإستيراد ومراجعة نظم الإغراق السلمي والترتيبات الخاصة باللحوم ومنتجات الألبان والطيور المندي فتسري ليداء من ١/١/١٩٨١

وقد إستهدفت هذه الجولة تحقيق خفض جمركي متميز (٣٠٠ مليون دولار) من حجم التجارة الدولية على مدار سبع سنوات حيث تم الإتفاق على خفض الرسوم الجمركية بما يعادل ٣٠% من متوسط التتريفات في بدأ الدورة .  
**ثالثاً : إضافات اجات نتيجة جولة أورجواي :**

لقد تمخضت عن جولة أورجواي جملة من الإتفاقات يمكن إستعراضها على النحو التالي :-

#### ١- الإتفاقية الزراعية :-

تركز الإنتاج العالمي من معظم المواد الغذائية الرئيسية في مجموعة الدول المتقدمة وفي عدد محدود من الدول ففي خلال السبعينات تركّز نحو نصف إجمالي الإنتاج العالمي من الحبوب في مجموعة الدول المتقدمة كما وصلت هذه النسبة ٦٥,٥% بالنسبة للقمح والى ٦٧% بالنسبة للحبوب الخشنة (١).

- وظلت التجارة الدولية في السلع الزراعية خاضعة للكثير من القيود التي تفرضها الدول المتقدمة والنامية لحماية المنتجين الزراعيين من المنافسة الدولية كذلك عملت دول كثيرة على دعم كبير للإنتاج الزراعي للصادرات من السلع الزراعية ولم تقمّ جولات المفاوضات للتجارية السبع السابقة التي تمت في إطار الجلت من التصدي لمشكلة الحماية والدعم وتلك رغم أهمية السلع الزراعية في التجارة الدولية بل زادت درجة الحماية والقيود الواردة على هذا القطاع وبصفة خاصة في دول المجموعة الأوربية التي بلغت كثيراً في حماية الزراعة ودعم الإنتاج الزراعي والتصدير الزراعي ، وفكس ذلك في تطبيق ما يسمى بالسياسة الزراعية المشتركة والتي تضمنت ثلاثة أنواع من الحماية هي :

جدد لكافى عبد القادر سويدي ، مؤلفات الدول العربية من النظام الإقتصادي ، علة مصر لمصر ٢٠٨٩ - ٢٩٠ - ٢٧ مرجع سابق .





الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

في تطبيق ما يسمى بالسياسة الزراعية المشتركة والتي تضمنت ثلاثة أنواع من الحماية هي :

- للتعريف الجمركية المتغيرة المفروضة على المواد الغذائية المستوردة والتي تعامل في آثارها القيود الكمية.

- أما النوع الثالث من الحماية يتمثل في الدعم الذي يقدم للصادرات من السلع الزراعية بمنح المنتج الفرق بين السعر الداخلي المرتفع وسعر آخر منخفض لا يمكنه من المنافسة في أسواق التصدير .

وبالنسبة للنوع الثالث من الحماية فيتمثل في الدعم الذي يقدم للإنتاج الزراعي ومن ضوره ضمان حد أدنى من الأسعار ودخول الدولة مشتركة في حالة هبوط الأسعار عن الحد الأدنى أو مدفوعات حكومية للمنتجين الزراعيين .

- ومن البديهي إن هذه السياسة قد أصابت وتصيب بالضرر الكبير البلاد الزراعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، وأستراليا ، ونيوزلندة ، وكذلك البلاد الزراعية النامية مثل الأرجنتين وتشيلي ، ولورجواي ودول المغرب العربي وغيرها .

صحيح إن البلاد الأخرى تلجأ القطاع الزراعي قديماً معيناً من الدعم والحماية ولكنه يتضاءل أمام ما تفعله البلاد الأوربية عن طريق السياسة الزراعية المشتركة لسلف ذكرها .

لذلك لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية رابعة في دخول جولة جديدة من

التفاوض التجارية في إطار الجات مالم يطرح على مائدة المفاوضات مشكلة الحماية الزراعية وولفتت بلاد المجموعة الأوربية على ذلك في إعلان (يونانديست) ولقد أسفرت نتائج المباحثات حول الزراعة عن وضع إطار للإصلاح طويل الأجل



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مني
الموضوع الفرعي :	الدول النامية : عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

للتجارة في المنتجات الزراعية ليستهدف إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية منصف ومستند إلى قوى السوق ، ولأنه من الضروري للشروع في عملية إصلاح عبر التفاوض حول الالتزامات المتعلقة بالدعم والحمية ومن خلال وضع قواعد وأنظمة معززة وأكثر فاعلية للجات .

والهدف الطويل الأمد يعني ضرورة التوصل إلى تخفيضات تدريجية كبيرة في الدعم والحمية الزراعية تتواصل على مر فترة زمنية متفق عليها مما يسفر عن تصحيح ومنع القيود والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية وإستكمال عملية تحرير تجارة السلع الزراعية بحلول عام ٢٠٠٠ .

وتوضح الإحصاءات أن حجم الدعم الذي تقدمه دول أوروبا وحدها للسلع الزراعية تقدر بـ (٧٠) مليار دولار سنوياً في حين يصل الدعم الأمريكي لها إلى (٦٠) مليار دولار سنوياً وتقدم اليابان إعانات للمزارعين اليابانيين بمعدلات تزيد عما تقدمه المجموعة الأوروبية إلا أنها ما زالت تعاني من عجز في السلع الزراعية كما أن إعاناتها لا تتعارض مع التجارة الدولية بالدرجة نفسها التي وصلت إليها المجموعة الأوروبية .

وقد قدّرت دراسة أخرى حجم دعم القطاع الزراعي في كل من الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية واليابان ، بحوالي (٩١) بليون دولار و (١٥٦) بليون دولار و (٧٤) بليون دولار على التوالي في عام ١٩٩٢<sup>(١)</sup> .

والجدول رقم (٣) يوضح حجم التخفيضات في إجمالي تدابير الدعم الكلي في قطاع الزراعة في الدول المتقدمة حتى عام ٢٠٠٠ .



# مكتبة المستقبل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الجات  
الموضوع الفرعي : الدول النامية: عام  
المصدر : كتاب " الآثار المحتملة لنظمة التجارة العالمية " تاريخ الصدور : ٢٠٠٠  
اسم كاتب المقال : فضل على مني  
رقم العدد : -

## جدول رقم (٣)

التخفيضات في إجمالي تكاليف الدعم الكلي في الدول المتنامية خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠٠٠)

السنوات إجمالي الدعم	الدول			
	كندا	الاتحاد الأوروبي	اليابان	أمريكا إجمالي
١٩٩٤	٤,١	٨١,٤	٣٣,٨	٢٣,٩
١٩٩٥	٣,٩	٧٩,١	٣٢,٦	٢٣,١
١٩٩٦	٣,٨	٧٦,٨	٣١,٥	٢٢,٣
١٩٩٧	٣,٧	٧٤,٥	٣٠,٤	٢١,٥
١٩٩٨	٣,٥	٧٢,٣	٢٩,٣	٢٠,٧
١٩٩٩	٣,٤	٧٠,٠	٢٨,١	١٩,٩
٢٠٠٠	٣,٣	٦٧,٧	٢٧,٠	١٩,١

## المصدر :

حضان شوكت شومان . إيفات كبات الدولية لفرجين دوما وفيلسوف دوما . دار المستقبل دمشق . ١٩٩٦ ، ص ١٤٧ .

- وفيما يلي نعرض لأهم ما تم التوصل إليه من إتفاقيات بشأن السلع الزراعية على النحو التالي :-

- ١- فيما يتعلق بالتنافذ إلى الأسواق تم الإتفاق على أن تلخذ البلدان المتنامية في الإعتبار الأوضاع الخاصة للبلدان النامية المتعاقدة وإحتياجاتها وذلك عن طريق تسهيل زيادة الفرص وشروط التوصل إلى الأسواق بالنسبة إلى المنتجات الزراعية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لهذه البلدان ومراعاة الأمن الغذائي والحاجة إلى حماية البيئة والعمل على منح البلدان النامية معاملة خاصة متميزة وتحديد البلدان المستوردة الصافية للغذاء .



المجلد : ٢٠٠٠	اسم كاتب المقال : فضل علي مثنى
العدد : -	رقم العدد : -
المجلد : ٢٠٠٠	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠
المجلد : ٢٠٠٠	المجلد : ٢٠٠٠

٢- تحويل جميع الحواجز والعوائق بخصوص تجارة السلع الزراعية إلى تعريف جمركية ومباراة لنق تحويل للتقيد غير الجمركية ( كمية - حصص - حظر إستيراد ) إلى رسوم جمركية يتم تثبيتها أولاً ثم تخفيضها وللتسهيل بعدم العودة إلى أية تعبير من هذا النوع بعد إتمام عملية التحويل .

٣- تخفيض نسبة للتعريف على السلع الزراعية بعد تحويل جميع العوائق إلى ٣٦% من قبل الدول المتقدمة وخلال ٦ سنوات - ونسبة ٢٤% بالنسبة للدول النامية خلال مدة ١٠ سنوات .

٤- تتبنى الدول الأعضاء قواعد خاصة بالوقاية الصحية وحماية النباتات بشرط ألاّ تتحول فيما بعد إلى سلاح حمائي .

٥- خفض الدعم المحلي للزراعة تم الإتفاق على تخفيض هذا الدعم بنسبة ٢٠% عن قيمته المتوسطة في فترة الأسس ١٩٨٦ - ١٩٨٨ خلال ست سنوات للدول المتقدمة بدءاً من عام ١٩٩٥ وبنسبة ١٣,٣ خلال عشر سنوات للدول النامية ويترك للدول حرية إختيار السياسات أو المنتجات التي تراها ملائمة لإحداث هذا التخفيض ولا يطلب من الدولة الأقل نمواً الإلتزام بإجراء أي تخفيض .

٦- التدابير الوقائية يجوز لأي من الأطراف المتعاقدة إتخاذ تدابير وقائية مثل - الإحتفاظ بتقيد خارج التعريف الجمركية بعض الوقت بعد دخول إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في بداية عام ١٩٩٥ في الحالات التالية :-

أ - إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية تمثل أقل من ٣% من الإستهلاك المحلي في فترة الأسس ١٩٨٦ - ١٩٨٨ .





الموضوع الرئيسي :	الاجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مخي
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

ب - إذا لم يكن قد تم تقديم أي دعم مالي للصادرات منذ بداية فترة الأسس بالنسبة للمنتجات المحددة .

ج- إذا كانت السلع الزراعية تخضع لقيود على الإنتاج بشرط أن تكون هذه القيود على المنتجات الزراعية الأولية .

د- إذا كانت السلعة الزراعية من السلع التي تستحق أن تعامل معاملة خاصة بناءً على اعتبارات غير تجارية مثل اعتبارات الأمن الغذائي وحماية البيئة .

هـ- إذا كانت كمية الحصص المسموح بها في السنة الأولى تمثل ٤% من متوسط الاستهلاك المحلي في فترة الأسس على أن ترفع بمقدار ٠,٨% سنوياً من استهلاكها في السنوات التالية بحيث تصل الحصص إلى ٨% من متوسط الاستهلاك السنوي خلال ست سنوات للدول المنتظمة وعشر سنوات للدول النامية .

و- إذا كان المنتج يخضع لقيود على الإنتاج بشرط أن ترد هذه القيود على المنتجات الزراعية الأولية ، لا على المنتجات الزراعية المجهزة "أو المصنعة".

ز- إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصنف على أنها تمثل عناصر أساسية في الغذاء التقليدي للدول النامية حيث من الممكن استمرار تقييد مثل هذه الواردات بعض الوقت مع التمهيد بتحريرها من القيود خلال فترة لتنفيذ (١٠) سنوات .



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل علي مثنى
الموضوع الفرعى :	الدول النامية : عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

٧- إعطاء ميزة تفضيلية للدول النامية منخفضة الدخل حيث أعفتها من تلك التخفيضات بصورة كاملة وحددت الدول منخفضة الدخل بالدول التي يقل فيها دخل الفرد المتوسط عن (١٠٠٠) دولار سنوياً .

٨- نطلق شمول الاتفاقية الزراعية :-

تشمل هذه الاتفاقية المنتجات التالية :-

البن ، قشاي ، الكاكو ، السكر ، القلق ، الخضار ، البذور الزيتية ،  
الدهون ، الحيوانات الحية والمذبوحة ومنتجاتها ، المشروبات بأنواعها ، الأهرار  
المطرية ، النباتات الطبيعية ، التبغ ، الحبوب بأنواعها ، منتجات الألبان ، الأرز ،  
للثوابل ، السلع الصناعية كالقطن والحريير والكتان والصوف وغيرها ولا تشمل  
الاتفاقية الأسماك ومنتجاتها حيث أدخلت ضمن السلع الصناعية حسب الجدول رقم  
(٤) كنهه .



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مفتي
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: عام	رقم المجلد :	-
المصدر :	كتاب "الاتار المحتملة لنظمة التجارة العالمية"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

**جدول رقم ( ٤ )**

**السلع المشمولة بالائتمانية الزراعية**

تشمل الاتفاقية الزراعية الفصول من ١-٢٤ من النظام المنسق اوصف السلع الأساسية وتتميزها مع إستبعاد الأسماك والمنتجات السمكية ويضاف إليها البنود التالية :-

البند في النظام المنسق	توصيف البند
٤٣.٥٢٩	(ماتيتول)
٤٤.٥٢٩	(سورييتول)
٠١٣٣	(زيوت عطرية)
٠١٣٥ إلى ٠٥٣٥	(مواد زلالية ومواد أساسية للنشأ للمعلل وخرام)
١٠٠٩٣٨	(عوامل تبييض)
٦٠٢٣٣٨	(سورييتول غير المنكورة ولا لادخله في مكان آخر)
٠١٤١ إلى ٠٣٤١	(صمغ وجلود خام)
٠١٤٣	(جلود فراء خام)
٠١٥٠ إلى ٠٣٥٠	(حرير خام وفضلات حرير)
٠١٥١ إلى ٠٣٥١	(صوف ووبر)
٠١٥٢ إلى ٠٣٥٢	(قطن غير ملدوف، وفضلات قطن وقطن مندوف أو ممشط)
٠١٥٣	(كتان خام)
٠٢٥٣	(قنب خام)

**المصدر:** مكتباتية الجات ، الوثيقة الختامية لمؤتمر مراكش ، المغرب ، الإطاحة الزراعية

۱۵ / نوبت ۱۹۹۴، ص ۵۷.



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على منى
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: عام	رقم المجلد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

- لا تشكل المنتجات المدرجة أعلاه حدوداً على المنتجات المشمولة بالتفوق
- تطبيق التدابير المتعلقة بصحة الإنسان والنبات .
- أوصاف المنتجات الموضوعة بين أقواس ليست بالضرورة أوصافاً نهائية .

## ٢- إضافة السلع الصناعية

لقد تمخض عن جولة أوروغواي اتفاق بتخفيض التعريفات الجمركية على واردات الدول الصناعية من السلع المصنعة بنسب مختلفة بلغت وسطياً ٣٨% عن مستواها في عام ١٩٤٧ بحيث أصبحت التعريفات الجمركية في عام ١٩٩٤ الاتمدي بالمتوسط ٢,٩% من قيمة السلع المستوردة بعد أن كانت في عام ١٩٤٧ تبلغ ٦,٣% . وقد حدث معظم هذا التخفيض باتفاقات جانبية بين الدول الصناعية نفسها . وقد أعفى عدد كبير من السلع من الرسوم الجمركية عند دخولها أسواق الدول الصناعية كالألوية ومعدات البناء والمعدات الطبية ، ولب الورق ، والصابون والمشروبات الروحية ، والآلات الزراعية .

- كما أدخلت تخفيضات كبيرة جدا على مواد أخرى مثل لعب الأطفال والإلكترونيات ، و المعدات العلمية و المنتجات الخشبية و بعض المنتجات غير الحديدية .<sup>(١)</sup>

إن تطبيق هذه الاتفاقات الجانبية فيما بين الدول الصناعية المتقدمة يشمل أيضاً بقية الدول الأعضاء في الجات مستنداً إلى مبدأ ( الدولة الأكثر رغبة ) وبهذا سوف تستفيد الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من جميع التسهيلات ويساعد هذا على نمو معدلات التبادل التجاري العالمي . هذا من جهة أما من جهة أخرى فإن بعض السلع التي تنتجها وتصدرها الدول النامية كالمنسوجات والملابس ، والجلود ، والأحذية والأسماك والمنتجات الزراعية غير

مراجع هيسري : بيانات وأسواق ، النظام الجمركي المتجارة الدولية وسجل خدمة الحرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آذار ، ( مارس ١٩٩٥ ص ٦٤ ) .





الموضوع الرئيسي :	الجلات	اسم كاتب المقال :	فضل على مشي
الموضوع الفرعي :	الدول النامية : عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

الإستراتيجيات تتطلب تضافر من إرتفاع نسبي في التعريف مما يعرقل دخول هذه السلع أسواق الدول الصناعية . ويرى بعض المحللين الإقتصاديين بأن مقاومتهم للدول النامية من التزامات في مجال تحرير التجارة تحت مظلة الجلات يفوق عما تقدمته الدول الصناعية للدول النامية من تسهيلات كثيرة في معظم الحالات .

### ٣- إتحاف تحرير تجارة المنسوجات والملابس

كان موضوع التجارة الدولية في المنسوجات والملابس من الموضوعات الحساسة التي أثير حولها الخلاف بين أطراف الإتفاقية العمة ، وتحديداً بين الدول المتقدمة - والولايات المتحدة من ناحية والدول النامية وبالذات الهند من ناحية أخرى . وسبب الخلاف هو أن التجارة الدولية في المنسوجات تخضع لنظام الحصص الثنائية التي يتم الإتفاق عليها بين الأطراف المعنية وذلك في إطار إتفاقية الألياف المتعددة ( Multi - FIBER AGREEMENT ( MFA <sup>(١)</sup> وتجدر الإشارة إلى أن حوالي ٥٠% من تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة يخضع للإتفاقية الدولية للألياف المتعددة المعقودة في عام ١٩٧٤ والتي تنص على إعطية الدول الصناعية المنتجة للمنسوجات والملابس برفض قيود بشكل حصص على مستورداتها من المنسوجات والملابس وذلك لعملية إنتاجها المحلي . وقد شكل هذا إتهاماً صريحاً لمبادئ إتفاقية الجلات والمقررات جولات المفاوضات حول تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق غير التعريفية أمام تدفق السلع والخدمات في السوق الدولية علاوة على أن تطبيق نظام الحصص قد انعكس سلباً على أوضاع الدول النامية وسبب لها أضراراً فاحشة وذلك لأن تجارة المنسوجات والملابس تشكل حوالي ٤٠% من صادراتها المصنعة التي تملك فيها بعض الميزات النسبية

ولهذا طالبت هذه الدول بإدراج هذا الموضوع على جدول مفاوضات جولة أورجواي بهدف التوصل إلى إلغاء إتفاقية الألياف المتعددة القائمة ، وإخضاع تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة إلى أحكام جديدة تحت مظلة إتفاقية الجلات .



الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على منق
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

وبعد مفاوضات طويلة تم وضع إتفاقية خاصة مؤقتة بالمنسوجات والملابس تنص على دمج تجارة المنسوجات والملابس في إتفاقية الجات ١٩٩٤ على مراحل خلال مدة عشر سنوات بدءاً من دخول إتفاقية الجات حيز التنفيذ في عام ١٩٩٥ - وبحلول عام ٢٠٠٥ تكون إتفاقية الألياف المتعددة قد أُلغيت تماماً وأصبح قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة خاضعاً لأحكام إتفاقيات الجات ١٩٩٤ شأنه شأن السلع الأخرى .

#### ومعنى الإطفاقية في هذا الشأن على مايلي :-

١- تحسين فرص دخول المنتجات من منسوجات وملابس جاهزة للأسواق عن طريق تخفيض التعرفة الجمركية وإلغاء القيود غير الجمركية وتسهيل الإجراءات الجمركية ومنح الترخيص.

٢- تطبيق القواعد الخاصة بالمعادلة والمساواة في تجارة المنسوجات في مجالات الإغراق ومكافحته والإعانات والرسوم التعويضية وحماية حقوق الملكية الفكرية .

٣- تقادى الإحتياز ضد الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة عند وضع السبلست التجارية . ويتم دمج قطاع المنسوجات والملابس من خلال أربع مراحل :-

المرحلة الأولى تبدأ عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في عام ١٩٩٥ بدمج المنتجات المختارة من قائمة متفق عليها بحيث تشكل نسبة لا تقل عن ١٦% من الحجم الكلي للواردات من المنسوجات والملابس في عام ١٩٩٠. وفي المرحلة الثانية يتم دمج منتجات تشكل ما لا يقل عن ١٧% من حجم الواردات خلال السنوات الثلاث من عام ١٩٩٥-١٩٩٨. وفي المرحلة الثالثة تزيد نسبة دمج واردات المنسوجات والملابس إلى ١٨ % على أن يتم تجاوز هذا النسيج خلال



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مفتي
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

للفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٢ و تبقى نسبة ٤٩% من الواردات سيجري دمجها في  
الجات في المرحلة الأخيرة خلال الفترة من (٢٠٠٢-٢٠٠٥)

#### جدول رقم (٥)

مراحل تحرير تجارة المنسوجات والملابس بحكم اتفاقية جات ١٩٩٤

المرحلة	بداية المرحلة	من نسبة الواردات في عام ١٩٩٠
المرحلة الأولى	١٩٩٥/١/١	١٦%
المرحلة الثانية	١٩٩٨/١/١	١٧%
المرحلة الثالثة	٢٠٠٢/١/١	١٨%
المرحلة الرابعة	٢٠٠٥/١/١	٤٩%

#### المصدر:

مركزية الجات ، نصوص اتفاقية المنسوجات والملابس ، الوثيقة الفنية، مرفق المرفق ١٥  
نيسان ١٩٩٤ ص ٩٧

#### ١- التجارة في الخدمات

أخذ قطاع الخدمات يجنب إهتمام العالم مع تنامي دورها في تحويل التقدم  
التكنولوجي إلى قدرات إنتاجية . وظهر منذ نهاية السبعينات جلياً هذا الدور خاصة  
مع تعاظم شأن الشركات متعددة الجنسيات في السيطرة على ناصية التكنولوجيا  
وباستخداماتها . الأمر الذي جعل المؤتمر الوزاري الذي يُعقد في سانتا لوسيتا في  
عام ١٩٨٦ . لإعلان بدء مفاوضات أوروغواي إلى وضع قضايا الخدمات على  
جدول أعمال جولة المفاوضات . وقد أصبح هذا الموضوع من العلامات المميزة  
لهذه الجولة حيث كان نطاق مفاوضات الجات في الجولات السابقة يتركز أساساً  
على قضايا التجارة في السلع والتخفيضات على التعريفات وإلغاء القيود الكمية  
وغيرها من الحواجز أمام التبادل التجاري الدولي .



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على منى
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية على رأس قائمة الدول المصدرة للخدمات حيث بلغ دخلها من تلك حوالى ١٦٢,٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٢ تليها فرنسا ١٠٢,٣ مليار ثم إيطاليا ٦٥,٢٢ مليار<sup>١</sup> وقد ظهر من خلال المفروضات حول تحرير تجارة الخدمات بأن عملية التحرير هذه تختلف عن عملية تحرير تجارة السلع لأنه فى حالة الخدمات لا توجد تعريفات جمركية أو حصص كمية أو غيرها من القيود الجمركية بل إن ما يحكم تجارة الخدمات هو القوانين والقوارت والإجراءات الإدارية التى تضمها الدولة .

و قد أنصب إهتمام المفوضين فى جولة أوروپاوى على بحث هذه القوانين والإجراءات والإتفاق حول تخفيضها أو إلغائها للوصول إلى تحرير لتجارة فسي الخدمات المختلفة التى تبلغ نسبتها ٢٠% من التجارة العالمية .

وقد كان موضوع تحرير تجارة الخدمات محل خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية والدول النامية وبالأخص البرازيل والهند من ناحية أخرى حيث ترى الدول النامية أن تحرير تجارة الخدمات سوف يؤثر سلباً على قطاع الخدمات فيها . وإنهاء هذا الخلاف تم للتوصل إلى حل وسط يتم بموجبه فصل قانونى بين البيئة التى تفلوض على الأمور المتعلقة بتجارة السلع والبيئة التى تفلوض على الأمور المتعلقة بتجارة الخدمات .

والجدول التالى يوضح أهم الدول المصدرة للخدمات :





# مكتبة المخطط للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الجلات  
الموضوع الفرعي : الدول النامية : عام  
المصدر : كتاب "الاتار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية" تاريخ الصدور : ٢٠٠٠  
اسم كاتب المقال : فضل على مثنى  
رقم المصدد : -

## جدول رقم (٦)

أهم الدول المصدرة للخدمات ١٩٩٢ (بالمليار دولار)

الترتيب	الدولة	القيمة	النسبة المئوية
١-	الولايات المتحدة الأمريكية	١٦٢,٣	١٦,٢%
٢-	فرنسا	١٠٢,٣	١٠,٢%
٣-	إيطاليا	٦٥,٢	٦,٥%
٤-	ألمانيا	٦٤,٤	٦,٤%
٥-	بريطانيا	٥٥,١	٥,٥%
٦-	اليابان	٥٥,٠	٥,٥%
٧-	أسبانيا	٣٦,٢	٣,٦%
٨-	هولندا	٣٦,١	٣,٦%
٩-	بلجيكا ولوكسمبورج	٣٥,٠	٣,٥%
١٠-	ألمانيا	٣٠,٠	٣%
١١-	استراليا	٢٥,٠	٢,٥%

## المصدر :-

مكتبة المخطط ، تقرير سنوي لمنظمة التجارة العالمية لعام ١٩٩٢ ، جيلاند ، ميونيخ ،  
ص ١١٦

ويشمل قطاع الخدمات أنواعاً عديدة من الأنشطة مثل الخدمات المصرفية والمالية والتأمين والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والنقل البحري ، والجوي ، والبحري ، والبري ، والتسويق ، والاستشارات ، وخدمات الاستثمار ، والإنتاج ، والتوزيع ، والترويج ، والدعاية ، والتأمين للملاحة الماهرة والملاحة ، والبحوث العلمية ، ونقل التكنولوجيا وغيرها من الخدمات المساعدة للتجارة ، والصناعة ، والتنمية .



الموضوع الرئيسي :	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعي :	رقم العدد :	-
المصدر :	كتاب " الآثار المحتملة لتنظمة التجارة العالمية "	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠

#### ٥- إتفاقية حماية الملكية الفكرية

تمت الموافقة على إتفاقية الملكية الفكرية بإلحاح من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية لتأمين إجراءات حماية كافية للتكنولوجيا وبراءات الاختراع والعلامات التجارية التي يملكون ناصيتها . بعد أن زاد تعرض السلع المتطورة إلى عمليات التقليد التي إنتشرت في عدد كبير من البلدان النامية والبلدان المنخفضة النمو خاصة في منطقة الشرق الأقصى .<sup>(١)</sup> ويقصد بالملكية الفكرية كل الجوانب التي تتصل بالنتائج للأذهني والفكري شاملة الأعمال الأدبية والفنية والابتكارات ، والإختراعات للتكنولوجيا ذلت الطابع التجاري .

وتتألف الإتفاقية من ٧٣ مادة موزعة على سبعة أقسام وتتناول المواد من (١-٤٠) شروط الإلتزام بالإتفاقية وفترة نطاق إستعمال حقوق الملكية الفكرية . كما تتناول المواد من (٤١-٧٣) الإجراءات اللازمة لحماية وإستلاك الحقوق الفكرية والإختراعات والمحافظة عليها وتسوية المنازعات حولها والقررتيات المرحلية للتطبيق .

كما تضع قواعد مكافحة الغش الصناعي ومكافحة عمليات سرقة التكنولوجيا والتقليد وتحديد مقاييس وموصفات دقيقة لحماية الحقوق وآلية التطبيق وتسوية المنازعات والعقوبات .

ويشير بعض الباحثين بأن الإلحاح في عقد إتفاقية جديدة لحماية الملكية الفكرية جاء نتيجة ضغوط قوية مارستها الشركات متعددة الجنسيات على حكوماتها لإخلال حماية الملكية الفكرية تحت مظلة إتفاقات الجات بالرغم من وجود إتفاقيات دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية منذ أكثر من مائة سنة علاوة



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعي :	الدول النامية : عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب الآثار المحتملة لنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

على تأسيس منظمة عالمية للملكية الفكرية ( WIPO ) منذ عام ١٩٦٧ وتضم في عضويتها ١٣٢ دولة .

وتشمل الإنشائية حدود الحماية للحقوق التالية :

حقوق التأليف والنشر ، ويرمج الحاسوب وحقوق التلجيز وتكون مدة الحماية لها ٥٠ سنة اعتباراً من نهاية السنة التي أجز فيها نشر تلك الأعمال أو تم إنتاجها .

- أصال الأداء الفني وإنتاج التسجيلات الصوتية وهينات الإذاعة ومدة الحماية لهذه الأعمال ٥٠ سنة اعتباراً من السنة التي تم فيها التسجيل الأصلي أو حدث فيها الأداء . أما فيما يتعلق ببيئة الإذاعة وبرامجها بما فيها التليفزيون والفيديو فإن مدة الحماية هي ٢٠ سنة اعتباراً من نهاية السنة التي حصل فيها إنتاجها وبثها .

- العلامات التجارية بما فيها الاسم التجاري شرط تسجيلها في السجل التجاري للبلد وتكون مدة حمايتها سبع سنوات .

- المؤشرات الجغرافية التي تحدد منشأ السلعة وتكون الحماية عن طريق منع إستخدام أية وسيلة في تسمية أو عرض سلعة ما توجي بشأن السلع المعنية نشأت في منطقة جغرافية غير المنشأ الحقيقي لها بإسلوب يضل الجمهور .

- التصميمات الصناعية: تمنح التصميمات الصناعية التي إنتجت بصورة مستقلة حماية كاملة. ويلتزم كل من البلدان الأعضاء بضمان أن لا تفسر متطلبات منح الحماية لتصميمات المنسوجات عن إضعاف غير مقبول الفرصة السمي للحصول على هذه الحماية .



الموضوع الرئيسي :	الجلات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار الخاملة لنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

- برارات الإختراع تشمل المنتجات والعمليات الصناعية في كافة ميادين التكنولوجيا شريطة أن تكون جديدة وتطوي على صفة إبداعية وقابلة للاستخدام .

ويبدأ تطبيق الاتفاقية بعد سنة من قيام منظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول المنتظمة أما الدول النامية فتتولى فترة خمس سنوات ، والدول الأقل نمواً عشر سنوات بشرط ألا تقصر أية تغييرات تجريبها هذه الدول في قوانينها ولوائحها التنظيمية .

وتعتمد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتنفيذ إجراءات حماية الملكية الفكرية من خلال تشريعاتها المحلية وتطبيق الإجراءات الرادعة لانتهاك هذه الحقوق بما في ذلك الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية .<sup>(١)</sup>

#### ١- إضاهية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة خروج رأس المال الوطني في الدول المنتظمة من موطئه الأصلي للبحث عن مواقع يستثمر بها موارده وخبراته بهدف زيادة الربح وتراكم رأس المال وقد لعب الاستثمار الأجنبي دوراً كبيراً في الاقتصاد العالمي وقد أصطلت الدول النامية الاستثمار الأجنبي العديد من المزايا لتشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار في تلك الدول وهذه المزايا المتعلقة بالاستثمار دار حولها النقاش في جولة أوروغواي فقد كانت بعض الآراء وبالأذات الدول المنتظمة ترى أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تشبه الدعم الذي تقدمه الدول لصناعاتها ولهذا فإنه يجب إلغاء معظم هذه الإجراءات حيث أن هذه الإجراءات تؤدي إلى تغيير مسار التجارة الدولية وتشجيع الإنتاج غير الكفؤ .





الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على منفي
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

علاوة على أن إجراءات الإستثمار المتعلّقة بالتجارة تعتبر مخالفة لقواعد الجات<sup>(١)</sup>.

وقد تم التوصل إلى الإتفاق بشأن إجراءات الإستثمار المتعلّقة بالتجارة وتمثل أهم ملامح الإتفاق في الاعتراف بأن بعض شروط الإستثمار التي تضعها السلطات المحلية على الإستثمارات الأجنبية التي ترغب في العمل على أراضيها تؤدي إلى تقييد وتشويه التجارة الدولية وتحد من حرية الحركة لهذه الإستثمارات عبر الحدود الدولية.

وقد جاءت الإتفاقية لتحريم قيام أي عضو بإتخاذ إجراءات للإستثمار تتعارض مع أحكام إتفاقيات الجات ١٩٩٤ وخاصة المتعلّقة بمبدأ المعاملة الوطنية (الفقرة ٤ من المادة ٣) المتعلّقة بعدم فرض قيود كمية على الواردات والإكتفاء بوضع تعريفات جمركية متفق عليها لهذه الواردات<sup>(٢)</sup>. ويعطي الإتفاق فترة إنتقالية لمدة عامين إعتباراً من ١٩٩٥/١/١ للبلدان المتعلّقة لإلغاء جميع إجراءات الإستثمار المتعلّقة بالتجارة والتي تتعارض مع مبادئ الجات بالنسبة للبلدان النامية تكون الفترة خمس سنوات وبالنسبة للبلدان الأقل نمواً سبع سنوات. وتشمل الإجراءات المحظورة ما يلي :-

- ١- لا يجوز أن يفرض على المستثمر الأجنبي شرط إستخدام نسبة محددة من المكوّن المحلي في المنتج النهائي .
- ٢- لا يجوز أن يفرض على المستثمر تطبيق توازن بين صادراته و وارداته .
- ٣- لا يجوز فرض شروط بيع نسبة معينة من إنتاج المشروع الإستثماري في السوق المحلية.



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعي :	الدول النامية : عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

٤- لا يجوز أن تطلب الدولة من المستثمر الأجنبي الربط بين النقد الأجنبي المخصص للاستيراد وحصوله النقد الأجنبي من عمليات التصدير سواء بشكل إحدَث توازن فيما بينهما أو التركيز على زيادة أحدهما على الآخر . لأن هذا الطلب يختار تحديد كمي للصادرات مما يخالف أحكام اتفاقات الجات .

وقد أجاز الاتفاق للدول الأعضاء أن تقوم خلال الفترة الإنتقالية بإلغاء إجراءات الإستثمار المقيدة للتجارة ، بفرض مثل هذه الإجراءات على المشروعات الأجنبية الجديدة التي تنتج منتجات متشابهة لمشروعات قائمة من قبل ، توحيداً لظروف المنافسة بين ماهر قائم وبين ماهر مستجد من المشروعات . ويتم إلغاء مثل هذه القيود بعد ذلك عن المشروعات الجديدة والمشروعات القائمة في الوقت نفسه .

كما نص الاتفاق على إنشاء لجنة خاصة لمراقبة تنفيذ تكون عضويتها مفتوحة أمام من يرغب من الأعضاء تعمل تحت إشراف مجلس التجارة في السلع وتشرف على فرض التشاور بين الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بهسير وتنفيذ الاتفاق .

#### ٥- مجموعة إعلانات حول شؤون تنظيمية وفنية تتعلق بتجارة السلع :

بالإضافة إلى ما ذكرنا هناك عدد آخر من الإعلانات ووثائق تقاسم بين الدول حول شؤون إجرائية وفنية تتعلق بتجارة السلع بهدف تحسين السبل المودية إلى تحرير تجارة السلع في الأسواق الدولية شملت هذه الإعلانات مايلي :-



الموضوع الرئيسى :	الجالت	اسم كاتب المقال :	فضل على مئى
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

#### أ- اتفاق إجراءات ترخيص الإستيراد :

هذا الإتفاق يهدف إلى التأكّد من عدم إستخدام إجراءات ترخيص الإستيراد بطريقة تتعارض مع مبادئ وإلزامات الجالت ١٩٩٤ . كما يرمى إلى تبسيط الإجراءات وتحقيق شفافيّتها وضمان التنفيذ العادل لهذه الإجراءات .

#### ب- اتفاق بشأن الفحص قبل الشحن :

الهدف من هذا الإتفاق منع إدخال سلع منشوشة<sup>١</sup> أو ممنوعة أو إتخاذ التصدير وسيلة لتخريب رؤوس الأموال أو التخريب من أداء الرسوم الجمركية<sup>٢</sup> الصحيحة أو مطابقة السلع لوثائق طلب الشراء من حيث الكمية والسعر والجودة<sup>٣</sup> كل ذلك قبل شحنها من البلد المصدر .

#### ج - اتفاق بشأن القيود الفنية على التجارة :

القيود الفنية هى معايير أو مقاييس مخبئة كمثل مقاييس أو معايير لحماية البيئة<sup>٤</sup> أو معايير أمنية . ومما لا شك فيه أن إستخدام تلك المعايير من قبل الدول بدرجة متشددة يؤدى إلى إعاقه للتجارة الدولية . وقد إستهدف الإتفاق وضع الحدود التى تحول دون أن يشكل تطبيق القواعد والمقاييس الفنية التى تشمل أيضاً<sup>٥</sup> التعبئة ووضع العلامات للفارقة<sup>٦</sup> عوائق أمام التجارة الدولية<sup>٧</sup> .

وكذلك توضيح الإجراءات المسموح بها لكل دولة لحماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات وحماية البيئة أو لمنع ممارسات الغش بشرط ألا تشكل هذه الإجراءات سياسات تمييزية أو تعقيداً مستتراً للتجارة الدولية .

#### د- اتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة العامة والصحة النباتية :

يسمح هذا الإتفاق للدول بإتخاذ الإجراءات للترمة لحماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات بشرط ألا تطبق هذه الإجراءات بصورة تمييزية

<sup>١</sup> حتى صوامى ، أكثر خطورة الحقت على الفروقات الفنية الغربية ، وله صلا كدست إلى الفهر الأول للصحة الغربية للعلوم الاقتصادية والإحصائية والفراعية الذى عدل في بيروت ، من ١١-٩ تشرين الثانى ، نوفمبر ١٩٩٤ ، ص ١٦ .



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعى :	الدول النامية : عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الاراء المحملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

أصبحت علقاً للتجارة الدولية وقد حقق الاتفاق قواعد الملحة لتلك الإجراءات  
والحقوق والالتزامات والتنسيق بين الدول الأعضاء بهذا الشأن وتقييم المخاطر  
وفق الأدلة العلمية وطرق المعايير والإختبارات خاصة حول مدى إنتشار  
الأمراض والأفات . .

#### ب- اتفاق حول قواعد المنشأ :-

إن عمليات الإستيراد والتصدير لجميع السلع تحتاج الى التأكيد من منشأ هذه  
السلع وبهذا الصدد تم الاتفاق حول قواعد منشأ السلع وقد تضمن الاتفاق تعريف  
المنشأ ومفهوم وأسس وقواعد إصدارات شهادات المنشأ والتنسيق ما بين الدول  
الأعضاء في هذا الموضوع وتحديد قواعد المنشأ التفضيلية التي تمنحها الدول  
لبعضها البعض سواء وفق اتفاقات ثنائية أو ضمن إتحاد جمركي أو سوق مشتركة  
أو وفق نظم الأفضليات المعمم الممنوح من طرف واحد لصالح الدول الأخرى .

وقد كانت الدول المصدرة الكبيرة تستخدم قواعد المنشأ في التهرب من  
تطبيق مبادئ الجات المنطقة بمكافحة الإغراق . وذلك من خلال التجميع في  
دولة ثالثة وبدأ ذلك جلياً مع التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم في  
الوقت الحالي ، بالإضافة إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول . كما نص الاتفاق  
على تشكيل لجنة حددت مهمتها بتنسيق قواعد المنشأ أو توحيدها وحددت مهمة  
اللجنة خلال ثلاث سنوات من تاريخ قيام منظمة للتجارة العالمية .

وتجدر الإشارة إلى أن الدول كانت تستخدم أنظمة مختلفة خاصة بمنشأ  
السلع وذلك للفرقة بين السلع المصنعة محلياً والسلع المصنعة في دول أخرى  
وذلك بهدف فرض التعريفات الجمركية المناسبة . إن اختلاف الأنظمة التي تتبعها  
الدول فيما يختص ببلد المنشأ قد يؤدي إلى إستخدام بعض الدول لهذه الأنظمة في  
تقييد التجارة الدولية والإستثمار الأجنبي .





الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مفتي
الموضوع الفرعي :	الدول النامية : عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المختلة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

هذا ويمكن إستخلاص ما توصل إليه في هذا المجال فيما يلي :-

- عدم التمييز بين السلع الوطنية والسلع المنتجة في الدول الأخرى ويعني ذلك بأنه يجب على الأنظمة الخاصة ببلد المنشأ التي تطبق على الصادرات أن لا تكون أكثر تشدداً من الأنظمة الخاصة ببلد المنشأ التي تطبق على السلع الوطنية .

- يجب ان تطبق الأنظمة الخاصة ببلد المنشأ بطريقة منسقة ومقبولة ويجب ان تنشر الدولة خلال فترة إنتقالية تقدر بثلاث سنوات التعديلات التي ترغب في إدخالها على أنظمة بلد المنشأ قبل شهرين من تنفيذها ، ويجب ان لا يكون الهدف من إجراء تلك التعديلات على أنظمة المنشأ هو تقييد التجارة الدولية .

- يجب البث في طلبات المستوردين والمصدرين أنها يتعلق ببلد المنشأ خلال مائه وخمسون يوماً من تقديم الطلب وتظل سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات .

#### ٢- اتفاق التشرين الجمركي

تضمن هذا الاتفاق وضع نظام منصف وموحد ومحايد لتحديد قيمة السلع المستوردة بهدف فرض الرسوم الجمركية الملائمة عليها وذلك للحيلولة دون إستخدام هذه القواعد للتهرب من أداء الرسوم الجمركية الصحيحة أو تهريب رؤوس الأموال .

#### ٣- اتفاق الإجراءات الوقائية

لقد أجازت المادة ١٩ من الاتفاقية العامة لعام ١٩٤٧ للدول الأعضاء إتخاذ إجراءات وقائية بالنسبة لسلعة معينة منتجة محلياً في حال حدوث ضرر خطير ناتج من تدفق كبير للواردات من هذه السلعة .



الموضوع الرئيسي :	الجلت	اسم كاتب المقال :	فضل على منق
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: عام	رقم العدد :	-
المصدر :	كتاب " الآثار ايجابية لنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

وتشمل هذه الإجراءات تعليق أو تعديل لالتزامات الدول كلياً أو جزئياً ولا تطبق هذه الإجراءات الآ إلى الحد الضروري لمنع الضرر الخطير أو معالجته. وعلى العضو الذي يود إتخاذ إجراءات وقائية أن يطم خطياً بشكل مسبق الأطراف الأخرى الأعضاء في الجلت المصدرين للسلعة المعنية لإعطائهم فرصة للتشاور حول الموضوع ، لما إذا كان تأخير الإجراءات الوقائية يسبب ضرراً لا يمكن إصلاحه فيمكن للدولة العضو أن تتخذ الإجراءات الوقائية وإعلام الأطراف الأخرى ثم البدء في عملية التشاور حولها .

وقد نصت الاتفاقية الجديدة في عام ١٩٩٤ بشأن الوقائية على إلغاء جميع إجراءات وتعليق الوقائية المتخذة عملاً بالمادة ١٩ من الاتفاقية العامة لسنة ١٩٤٧ المذكورة أعلاه . وذلك بعد مضي مالا يقل عن ثماني سنوات على بدأ تطبيقها أو خمس سنوات على نفاذ اتفاقية المنظمة للعالمية للتجارة ( أي عام ١٩٩٩ ) ليهما أقرب .

ونصت الاتفاقية الجديدة على أن تكون مدة الإجراءات الوقائية كما يلي :-  
أ - إجراءات وقائية مؤقتة في الحالات الطارئة التي لا تضمن التأخير لمدة ٢٠٠ يوماً

ب - إجراء وقائي لمعالجة الضرر الخطير بعد ثبوته نتيجة للتحقيق لفترة لا تزيد عن أربع سنوات .

ج- يجوز تمديد الفترة المذكورة في (ب) إذا أثرت السلطات المختصة بأن الحاجة لا تزال قائمة لمثل هذه الإجراءات على ألا يتجاوز التمديد فترة أربع سنوات أخرى .

د- على الدولة التي إتخذت الإجراءات الوقائية أن تعيد النظر فيها في موعد لا يتجاوز منتصف مدة هذه الإجراءات .



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل علي مثنى
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

هـ- لايجوز إعادة تطبيق إجراءات وقلبية على إستيراد سلعة سبق ان كانت موضوع مثل هذه الإجراءات بعد نفاذ إتفاقية منظمة التجارة العالمية لفترة لا تقل عن سنتين .

وبالنسبة للدول النامية نصت الإتفاقية الجديدة على عدم تطبيق الإجراءات الوقائية على منتج ناشئ في دولة من الدول الأعضاء ، طالما كان نصيبها من الواردات من هذا المنتج في الدولة المستوردة لايزيد عن ٣% وبشرط ان مجموعة أنصبة الدول الأعضاء النامية التي يقل نصيب كل منها عن ٣% من واردات الدول المستوردة من هذا المنتج لا يتعدى ٩% من الواردات لكافة لهذه المنتج .

كما أجاز الإتفاق تحديد فترة الإحتفاظ بالإجراءات الوقائية للقائمة حتى عشر سنوات منذ تطبيق أي إجراء بدلاً من خمس سنوات في حالة الدول المتقدمة.

#### ج- إتفاق منع سياسات الإغراق

الإغراق باللغة تجارية يعني إدخال سلعة ما إلى بلد ما لبيعها بأقل من قيمتها العادية في السوق المحلية للبلاد المصدر مع إضافة مبلغ معقول مقابل تكاليف النقل ، والشحن ، والتسويق ، والمصاريف الأخرى . كما يمكن تطبيق مفهوم الإغراق على السلع المشابهة تملأ من حيث التكوين والمواد الأولية المستعملة . ويعتبر الإغراق من أهم المشاكل التي ولجها كثير من دول العالم وقد راعت الجات مسألة الإغراق بسبب تضرر كثير من الدول الأعضاء . وقد كانت المادتين ( ٦ ، ١٦ ) من مواد الجات متعلقين بمكافحة الإغراق للأسواق ورسوم التمييز .



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على منى
الموضوع الفرعي :	الدول النامية : عام	رقم المجلد :	-
المصدر :	"كتاب" الآثار الغميلة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

وفي جولة لورجواي طرأ تصنع على هذا الموضوع حيث أضاف الإتفاق بند جديد يقضي بوقت الإجراءات للمضادة للإغراق بعد مرور خمس سنوات على إتخاذها وذلك مالم توضح السلطات المحلية المعنية على ضوء تحقيق يجري بهذا الشأن . انه عند إزالة هذا الإجراء سوف يستمر الإغراق ويستمر الضرر المترتب عليه . كما ينص الإتفاق على الوقت القوي لأي تحقيق في حالات الإغراق إذا كان هلمش الإغراق أقل من ٢% من سعر تصدير المنتج لو إذا كانت الكمية المستوردة من دولة معينة متهمة بالإغراق أقل من ٣% من التوازلات للكلية للمنتج . وذلك حتى يمكن إعتبارها حالة إغراق تستوجب إجراءات مضادة . وأعطى الإتفاق الدول النامية معاملة تفضيلية في مجال مكافحة الإغراق نظراً لظروفها الاقتصادية وقد جاء الإتفاق حول مكافحة الإغراق في إتفاقية مراكز تحت إسم " الإتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة من الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة" لجات ١٩٩٤ . وذلك لأن هذه المادة في الإتفاقية العامة تنص على تحريم ممارسة الإغراق وإجراءات مكافئته . غير ان الإتفاق الجديد قد جاء شاملاً لإجراءات وضوابط أقوى لتنفيذ مضمون هذه المادة ولهذا أطلق عليه إسم الإتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة المذكورة .





وع الرئيسى :	المجلدات	اسم كاتب المقال :	فضل على دنى
وع الفرعى :	الدول النامية: عم	رقم العدد :	-
مصدر :	"كتاب" الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠

## " الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية اليمنية "

### مقدمة :

سما لا شك فيه ان الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية لن تكون محصورة على اعضاء المنظمة فصب بل سوف تطول جميع دول العالم لكن بالسلب أم بالإيجاب .

وبما أن اليمن ولعدة من الدول النامية التي تسمى إلى التطور واللاحاق بالدول التي يمتلكها فإن عليها مولكة المستحدثات ، وإنها بالفعل سوف تتأثر بشكل أو بآخر من جراء النظام التجاري الجديد حتى في وضعها الحالي خارج منظمة التجارة العالمية .

إن الجمهورية اليمنية بحكم ظروف التطوير التي كانت تعيشها قبل عام ١٩٩٠ فلها لم تكن قادرة على الانضمام إلى الاتفاقية العامة "الجات" و لم يبرز اهتمام اليمن بموضوع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلا بعد عام ١٩٩٠ وذلك بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية والتي أتاحت الفرصة لمساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني و الاتجاه نحو الإهتمام بالتصدير و القيام بوضع برنامج الإصلاح الاقتصادي و تحرير التجارة الخارجية و بخاصة عندما شعرت اليمن بما يجرى من مستحدثات على الصعيد الدولي و تحديداً في الجانب الاقتصادي حيث أن نتيجـة جولة أورجواي قد تسخت عن نتيجـة مهمة لمل أبرزها شمولية قطاع التجارة في الخدمات و التجارة في حقوق الملكية الفكرية و قيام منظمة للتجارة العالمية .



مؤتمر الأونكتاد



**الجلات**  
**مؤتمر الاونكتاد**

الصفحة	التاريخ	العدد	المصادر	كاتب المقال	عنوان المقال
٣٧	٢٠٠٠/٥/٣	—	الانترنت	محمد شرف بشير	الاونكتاد : ٤ مليارات فقير يواجهون اطماع الاغنياء
٣٩	٢٠٠٠/٥/٣	—	الانترنت	محمد شرف بشير	عنان بتقده حماية الدول المتقدمة
٤٣	٢٠٠٠/٥/٣	—	الانترنت	محمد شرف بشير	اعلان بانكوك
٤٦	٢٠٠٠/٥/٣	—	الانترنت	محمد شرف بشير	الاونكتاد منتدى الفقراء بلاصوت



نوع الرئيسى :	الجلات	اسم كاتب المقال :	محمد شرف بشير
نوع الفرعى :	الدول النامية: مؤتمر الاونكتاد	رقم العدد :	-
صدر :	الانترنت	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٣

## الأونكتاد :

### ٤ مليارات فقير يواجهون أطماع الأغنياء

محسن شريف بشير - كوالالمبور



تحول مؤتمر الأونكتاد إلى  
سلحة جديدة للصراع بين أقاليم  
وطموحات الفقراء - ممثلين في  
١٨٠ دولة نامية وقليل نمواً -  
وأطماع ومصالح الدول الكبرى  
ممثلة في الاتحاد الأوروبي  
والولايات المتحدة الأمريكية..  
ورغم أن الدول النامية والأكثر  
فقراً لم تطلب إلا بتحقيق مبادئ

العدالة في تحرير التجارة الدولية؛ بأن تكون التجارة في اتجاه  
واحد، وتقديم الدعم لها فنياً وتكنولوجياً إلا أن الدول الكبرى أبقت أن تمنحها هذا  
الحق، وأصررت على تطبيق تحرير التجارة كما تراه هي، بحيث يحمي  
مصالحها ومصالح المؤسسات الاقتصادية وجماعات الضغط بها، وإذا كفت الدول  
الفقيرة أو النامية على كثرة عدها لم تستطع فرض إرادتها حتى الآن على الدول  
الكبرى، فإن المؤتمر كان بمثابة رسالة ساخنة من الدول النامية - بعد رسالة سيلتن -  
تضي في النهاية إصرارها على رفض هيمنة عدد قليل من الدول بزعماء الولايات  
المتحدة، على النظام الاقتصادي العالمي، والأكثر من ذلك أنه كشف التحول الملحوظ  
في أفكار وأراء ممثلي المؤسسات الدولية خاصة كوفي عنان الأمين العام للأمم  
المتحدة، وميشيل كمديسو مدير صندوق النقد الدولي اللذين أعلننا صراحة ضرورة  
توسيع مشاركة الدول النامية في صياغة النظام الاقتصادي الدولي، وتحقيق العدالة  
في تحرير التجارة.

#### القواعد التجارية الدولية تزيد من فقر الفقراء

احتلت قضية الفقر ومساعدة الدول الأقل نمواً مكاناً بارزاً بين مداولات ومنطلقات مؤتمر  
الأونكتاد، وتم ربط ذلك باتجاهات التنمية والتجارة في إطار التحرير الاقتصادي والعولمة.  
وما لا شك فيه أن الفقر أصبح واحداً من المهددات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي والأمن  
الاجتماعي في العالم، فالدول الأقل نمواً أو ما يسمى بـ "تدري الفقراء" ارتفع عدها من  
٢٥ دولة في عام ١٩٧١م إلى ٤٨ دولة في عام ١٩٩٩م، وخلال الثلاثين سنة من عمره  
لم يخرج عن هذا التدي غير دولة بوتسوانا في إفريقيا، حيث صنعت إلى قمة الدول  
النامية. إن المنظمات الدولية على اختلاف تخصصاتها صارت تدرك مخاطر الفقر وآثاره.





موضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد شريف بشير
موضوع الفرعى :	الدول النامية: مؤتمر الاونكتاد	رقم العدد :	-
مسار :	الانترنت	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٣

النامية. إن المنظمات الدوائية على اختلاف تخصصاتها صارت تترك مخاطر الفقر وآثاره السلبية على الاقتصاد العالمي، يؤكد هذه الحقيقة رئيس البنك الدولي "جيمس ونغسون" بقوله: صار هناك إدراك لمشاكل الفقر والتفاوت في الدخل، وهي قضايا مركز اهتمام لدى هيئات التمويل الدولية"، ويضيف قائلًا: "إن العولمة يجب أن يكون لها وجه إنساني، وتساعد على تحسين الحياة اليومية لحوالي ١.٣ بليون شخص يعيشون على أقل من دولار في اليوم".

تضمن المؤتمر انتقادات عديدة للدول الصناعية، خاصة فيما يتعلق بالقواعد التجارية التي تتبعها، فهي في المحصلة النهائية تفكك من حدة الفقر في الدول النامية، فالحولجز الجمركية والضرائب المفروضة على السلع الزراعية الواردة من الدول الفقيرة إلى أسواق الدول الصناعية، تؤدي إلى تقليل عائدات الدول الفقيرة من صادراتها، رغم أنها سلع زراعية تتميز بقدرة تنافسية أفضل في السوق العالمية.

ويوضح كثير من منتقدي الدول الصناعية أن تحرير التجارة وحده ليس كافيًا للقضاء على مشاكل الفقر، وأن المنخل الصحيح والشامل هو أن تصل العولمة من أجل الفقراء، وعلى المجتمع الدولي بمؤسساته التجارية والمالية والإمالية أن يتبنى ذلك، ويضيف آخرون أنه يطلبون الدول التقنية أن تساعد الدول الفقيرة من خلال منظمة التجارة العالمية، حيثة العديد من الاتصالات الصغيرة التمثيل في مركز أبحاثها في جنيف، وفي هذا الاتجاه أبد "كوفي عنان" -الأمين العام للأمم المتحدة- اقتراحًا تقدم به المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي، ولداعي إلى توسيع مجموعة الدول للصناعة العالمية: أمريكا، وكندا، وبريطانيا، وإيطاليا، وكندا، وفرنسا، واليابان، إضافة إلى روسيا" لتشمل دولاً أخرى، وذلك حتى لا يتم تجاهل للتصاليات سائر الدول، وأوضح "عنان" أنه ليس من المعقول أن تتخذ مجموعة صغيرة من ثماني دول قرارات تؤثر على اتصالات بقية دول العالم، مشدداً على ضرورة أخذ هذا الاقتراح ملخذاً الجذ على حد تعبيره.



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد شريف بشير
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: مؤتمر الأونكتاد	رقم العدد :	-
المصدر :	الانترنت	تاريخ الصدور :	٢٠٠/٥/٣

## أ "عنان" ينتقد حملة الدول المتقدمة

### وكلمديسو يدعو لمحاربة الفقر

الجلسة الافتتاحية للمؤتمر-الاثنين ٢٠٠٠/٢/١٢ -دشنت بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة، ومشاركة زعراء ورؤساء البلدان الأعضاء، إلى جتق وزراء للتجارة، وممثلي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وكبار المسؤولين في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومكاتبها الإقليمية.

الأمين العام للأمم المتحدة لقي كلمة دعا فيها إلى وضع عالمي جديد يتم فيه تقاسم فوائد العولمة بالتساوي بين الجنوب والشمال، كما فتقد سياسة الحماية التي تتمتع بها الدول المتقدمة، الأمر الذي أدى إلى مسؤولية هذه الدول عن فشل المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية" في سياتل، وفي المقابل... أشاد عنان بالموقف الموحد والفعال للدول النامية في ذلك المؤتمر.

وفي نفس السباق جاءت كلمة "ميشل كلمديسو" المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي- لد كلمة له أمام المؤتمر بعد خدمة دامت ١٣ عاماً -والتي دعا فيها مجموعة لدول السبع الصناعية لعل قوي لمحاربة الفقر الذي هو المهدد الأساسي للاستقرار في عالم العولمة. كما دعا لدول ذاتها إلى توسيع دائرة مجموعة لدول السبع لتشمل على الأقل ٣٠ دولة أخرى تمثل بقية دول العالم، وهذا سوف يعطي المؤسسات متعددة الأطراف صلة قوية مع أكثر المجموعات قيادة للاقتصاد العالمي.

وأشار كلمديسو" إلى أن الأونكتاد تأتي - في ظل فحص دقيق على غير العادة - كمرص ساحة لإيجاد قاعدة مشتركة لمفاوضات جديدة عقب انهيار مفاوضات منظمة التجارة العالمية في ديسمبر ١٩٩٩.

ولكن بعض وزراء الأونكتاد يستبعدون في الوقت الحالي تصور بدلية دورة مفاوضات جديدة، تنتظراً للانتخابات في كل من أمريكا واليابان.

وفي معرض الإقناع بمسرحته.. قال كلمديسو: "إن تعريف النمو الاقتصادي في حد ذاته كنموذج للتنمية ليس كافياً، ولا بد من التركيز على التنمية البشرية، ونشد الدول الصناعية أن تعطي أولوية لدول التنمية من خلال السماح دون قيود بإصدارات الدول النامية أن تدخل أسواقها





الموضوع الرئيسى :	الاجات
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: مؤتمر الاونكتاد
المصدر :	الانترنت
اسم كاتب المقال :	محمد شريف بشير
رقم العدد :	-
تاريخ الصلور :	٢٠٠٥/٣



كامديسو وباقيا الكريمة على وجهه

لصغرت الدول النامية أن تدخل أسواقها كما طلبت الدول المانحة أن تزيد من المساعدات من أجل التنمية لأن المساعدات الرسمية غير كافية. ولكن مقترحات كامديسو لم تستقبل جيداً،

فالمستقاربون الذين ألقوا صورته يتدنون بسياسة الصندوق، ولقد انشطن ضد هذه السياسات كان قد صفع كامديسو بقطعة من كوك الكريمة على وجهه. وفي هذا السياق... على رئيس إحدى المنظمات غير الحكومية لقال: "إن مؤسسته -يقصد صندوق النقد الدولي- مسئولة عن إيجاد الفقر في العلم أكثر من أية جهة أخرى". بينما قال "إليك أرون" -وزير تجارة جنوب إفريقيا-: "إن مقترحات كامديسو قليلة جداً ومتفجرة جداً".

#### العرب يحذرون من إقحام المسائل غير التجارية

ويبدو أن تلك الدعوات التي أطلقها رؤساء المؤسسات الدولية المعنية بالتجارة الدولية - هي في الحقيقة مؤسسات العولمة- قد شجعت الدول العربية والنامية والأقل نمواً على الإعلان عن نمردها ورغبتها الجادة في تحقيق العدالة في التجارة الدولية، وأصل القضايا غير التجارية كالعصاة والبيئة عن شئون التجارة، وفي هذا الصدد أعلن وزراء التجارة والاقتصاد لدول الخليج العربي تبنيم لدعم مواقف الدول النامية، خاصة ما يتعلق بالبيئة والصالة، ومن خلال كلمات الوفود تتلخص الرؤية العربية في الدعوة إلى عدم إقحام المسائل المتعلقة بالمفاوضات المستقبلية لمنظمة التجارة الحرة لتحقيق أهداف غير تجارية مثل معايير العمل والبيئة، وهي أمور لها منظماتها المتخصصة وعلى مؤتمر التجارة والتنمية التركيز على تشجيع التجارة والتنمية في إطار العلاقات المتبادلة والمتكافئة بين الدول ومطالبة الدول المتقدمة الالتزام بتعهداتها الكاملة كشركاء تجاريين للدول النامية لا الصعوبات التي تواجه الدول النامية في الانماج في الاقتصاد العالمي ليست بسببمحدود قدراتها البشرية أو التنظيمية، وإنما في إخلال الدول المتقدمة بتلك التعهدات، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة ثقة الدول النامية في نظام التجارة العالمي.

وفي هذه الأثناء... أعلنت المعوينة عن مبادرة لعقد مؤتمر دولي يتناول الارتباط بين نقل التقنية والعولمة مع التركيز على المجالات الاقتصادية والتنموية بهدف تمكين اقتصاديات الدول النامية من اللحاق بالوتيرة المتسارعة للعولمة الاقتصادية والاستفادة من مخططاتها.



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد شريف بشر
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: مؤتمر الانكساد	رقم العدد :	-
المصدر :	الانترنت	تاريخ الصدور :	٢٠٠/٥/٣

A

### خيبة أمل الدول النامية في مؤسسات التمويل الدولية



المعارضون يرقون رمز المؤسسات الدولية

في الوقت نفسه وجه ممثلو الدول النامية انتقادات حادة لتحرير التجارة ودور المؤسسات الدولية في فرض ذلك للنظام؛ حيث أبدى رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد عدم رضائه عن الجهود المبذولة في إطار العولمة الاقتصادية وتجاريا، ورأى أن العولمة لم تسمح بتوزيع الثمار بشكل متكافئ بين الدول المتقدمة والدول النامية وفي نفس الوقت هناك تهيمش لدور الدول النامية في المنظومة الدولية، وعدم

استجابة من جانب المنظمات الدولية لمتطلبات التنمية، كل ذلك أدى في النهاية إلى زيادة الفجوة في الدخول في الدول النامية مقارنة بالدولة المتقدمة. وأوضح مهاتير محمد ' تجربة ماليزيا كمثال على خيبة الأمل في مؤسسات التمويل الدولية قائلا: " عندما تمضي توصيات صندوق النقد الدولي تدهورت أوضاعنا وتراجع الاقتصاد الأم الذي دفعنا إلى اتخاذ إجراءات تنسب بيلتنا، وعلى ضولها.. تم تخفيض أسعار الصلة والضرائب ورفض الأموال بصورة مرنة".

أما رئيس وزراء سنغافورة "جوه شوك تونج" فلوّضح أن الموقف من العولمة يتركز في الاستفادة من مكاسبها قدر الممكن، وتقليل المخاطر من جراء ما تفرضه الدول الكبرى من أعباء تمس المصالح الوطنية للدول النامية، كما دعا إلى اتخاذ تدابير احترازية من خلال البدء في مفاوضات تجارية جديدة أخذين في الاعتبار ما تم في مؤتمر منظمة التجارة الدولية في سياتل. وأضاف "جوه تونج" أن المشكلة في نظام الأفضليات المعصم ليست في الرسوم الجمركية والضرائب، وإنما في كيفية تمكين الدول النامية من الوصول إلى أسواق

الرسوم الجمركية والضرائب، وإنما في كيفية تمكين الدول النامية من الوصول إلى أسواق الدول الصناعية.

وقد أيد تلك المطالب رئيس الوزراء الياباني "كيوزو أديتش" مؤكداً على أهمية توفير التحويلات التي تواجه الدول النامية وضرورة بناء الثقة بين الدول الصناعية والنامية كشرط مهم للبدء في مفاوضات شاملة، ليس فقط لفتح الأسواق، وإنما في نظام تجاري يسهل النهوض بالموارد البشرية، وتعزيز قدرتنا من أجل التنمية والقابلية.





الموضوع الرئيسى : اسم كاتب المقال : محمد شريف بشير  
الموضوع الفرعى : الدول النامية: مؤتمر الاونكتاد  
المصدر : الانترنت  
تاريخ الصدور : ٢٠٠٥/٣

الموضوع الرئيسى : اسم كاتب المقال : محمد شريف بشير  
الموضوع الفرعى : الدول النامية: مؤتمر الاونكتاد  
المصدر : الانترنت  
تاريخ الصدور : ٢٠٠٥/٣

### الدول الأكثر فقراً تعدادها ١٣%.. وصداقتها ٠.٤%

لما مجموعة الدول لـ ٤٨ الأكثر فقراً في العالم فهي تواجه خطر للتخلف المتزايد من جراء المنافسة غير المتكافئة من جانب الدول المتقدمة. فقد أعلن كارلوس فورتز -نائب السكرتير العام لمؤتمر الاونكتاد- خلال استعراضه لتقرير وكالات الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩ م حول الدول الأقل نمواً- تزايد هامشية تلك الدول في الاقتصاد العالمي، وهي تشكل نسبة ١٣% من جملة سكان العالم عام ١٩٩٧م، وتساهم فقط بنسبة ٠.٤% في صادرات العالم ونسبة ٠.٦% من واردات العالم.

وأضاف أن تلك الدول تواجه صعوبات في الإنتاج، إضافة إلى الصعوبات التقنية عن تغيير البنية التجارية العالمية والاتجاه نحو تحرير التجارة والعولمة، مما أضاع أبعاداً جديدة للمشكلة، وبالرغم من محاولات منظمة الاونكتاد رفع عيب تعريفات الصناعات عن هذه الدول، بجانب المحاولات الأخرى للإعطاء من الديون الخارجية، وتسهيل دخول صادراتها إلى الأسواق العالمية.. إلا أن الأوضاع ما زالت مزرية. ووجد التقرير أن الموارد البشرية في هذه الدول متخلفة، والبنية التحتية والخدمات المساعدة غير كافية لتحقيق التنمية أو لتكون أداة مشجعة على الاستثمار.

ودعا التقرير إلى تقديم مساعدات مالية وإفنية طويلة الأجل لمساعدة الدول الأقل نمواً في تطوير البنى التحتية وتمويل الاستثمارات المحلية والبشرية، وأن يتعهد المجتمع الدولي من جانبه بإعطاء أولوية لاحتياجات الدول الأقل نمواً.

### أمريكا وأوروبا تضغطان لحماية مصالحهما

على الرغم من هذه الدعايات المنطوقة والمكثفة لانتظام العولمة فإن معظم الدول الأوروبية -إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية- تميل إلى حماية أوضاعها التفاوضية في أية مناقشات مقبلة لمنظمة التجارة العالمية، وتتمشى إلى حماية مصالحها بشأن الوسائل، وقد بدا هذا واضحاً من خلال امتناع الدول الصناعية عن تقديم تنازلات ذات معنى للدول النامية أمام مؤتمر الاونكتاد.

ففضاضة الزراعة وفتح أسواق الدول الصناعية أمام المنتجات الزراعية الواردة من الدول النامية تشكل أبرز نقاط الخلاف رغم قلة حثتها عما كان في مؤتمر التجارة العالمية في صيائل ديسمبر ١٩٩٩.

فالمجموعة الأوروبية تضغط بحرص على ١٦٠ دولة في اجتماعات "الاونكتاد" لإبراز أن التعهدات التي يمكن إبرائها في هذا المؤتمر ربما صارت "توريطة" لأوضاعها التفاوضية مناشدات منظمة التجارة العالمية المعقولة، وحتى الدول المتقدمة التي تقبل وزناً لأهمية مناقشة قضايا الزراعة لا تريد أن يساء تفسير هذه التعهدات مستقبلًا.

المنظمون لمؤتمر الاونكتاد العاشر وضعوا مقترحاً مدعوماً من الدول النامية حول ضمان الدول المتقدمة فتح أسوقها بالكامل أمام منتجات الدول الفقيرة خاصة الدول الأقل نمواً، إضافة إلى التخلي عن رسوم الضرائب والحصص على الصادرات السلعية، بمعنى تحديد قيمة أو كمية المنتجات التي يسمح باستيرادها من كل دولة بنسب معينة.

ولكن هذا الاقتراح يواجه بمحاولة مستميتة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، لإعطاء الولادات بلجملته من الرسوم أو حصص الاستيراد بعد أمراً بعيد المنال للحكومة الأمريكية التي تصب حسباً للمزارعين الأمريكيين والشركات الزراعية الكبرى، وهي تحتفظ بنظم الحصص على وجه الخصوص للتحكم في استيراد سلع السكر والقمح، إضافة إلى أن أمريكا تتمسك بسياسة الإعفاءات الزراعية في هذا الاتجاه.

والخلاصة إن أمريكا والدول الصناعية مجتمعة تنفع باتجاه صياغة فضاضة حول الاتعهدا التي يمكن إعلانها لتسهيل وصول منتجات الدول النامية إلى الأسواق العالمية والتخلي عن السياسات الحمائية، بينما تذهب الدول النامية إلى ما وراء الاتعهد العالمي مطلوبة بتعهد اختلافي، تسمح بموجبها الدول الصناعية وصول صادرات الدول النامية إلى أسوقها بحرية، وهذا إن تم فهو يشكل الجزء الأساسي من تعلق بناء الثقة بين الدول النامية والمتقدمة في أية مفاوضات تجارية مقبلة ■



اسم كاتب المقال : محمد شريف بشير

نوع الرئيسي : الجاهات

رقم المجلد : -

نوع الفرعي : الدول النامية: مؤتمر الاونكتاد

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/٣

المصدر : الانترنت

إعلان بانكوكبداية العلاج لجرح سياتل

محاضر في بيشو

ختم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أعمال دورته العاشرة، والتي امتدت أسبوعاً كاملاً في العاصمة للتايلاندية بانكوك ١٢-١٩ فبراير ٢٠٠٠.

وقد تمخضت مداولات والمنشآت الحامية بين مندوبي الدول النامية والدول الصناعية مولد وثيقة عمل لمدة أربع سنوات تعتبر حلاً وسطاً بين مطلب الجميع، وبينما دفعت الدول الصناعية نحو صياغة لصفحة فيما يتعلق بالتعهدات من جانبها حول الوصول إلى أسواقها بحرية، والسماح لعدد محدود من منتجات الدول النامية كان هذا الأمر الذي يعتبر مخيباً لآمال الدول النامية التي كانت ترنو إلى ما وراء ذلك؛ إلى الحصول على تعهدات لخطية تسمح لجميع صادراتها بلا استثناء حرية الوصول إلى أسواق الدول الصناعية.

وكان مندوبو المنظمات غير الحكومية قد أعلنوا مخاوفهم من إصرار الولايات المتحدة على إزالة أي بند من وثيقة خطة العمل بطلب بتسهيل الوصول إلى الأسواق بحرية، مما يعني عدم الإغناء من الحصص ورسوم الاستيراد. كما أجهضت في هذا السياق المبادرة الهولندية الداعية إلى الوصول إلى الأسواق الصناعية بحرية تامة، وكل المنتجات الواردة من الدول النامية وذلك كجزء أساسي من اتفاق بناء الثقة الذي يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً في أية مفاوضات تجارية متعددة الأطراف في المستقبل.

وسائل وآليات تنفيذ خطة العمل

ولتحقيق هذه الأهداف.. حدثت خطة العمل الوسائل والسياسات المطلوب تطبيقها والتي نوجزها في الآتي:

- ١ - حسن إدارة العولمة مع تصاميم بالكفاءة والعدالة وتوزيع مكاسبها بالتساوي بين الجميع، والعمل على تعظيم منافعها وتكثيف مخاطرها، لا سيما على الدول ذات الاقتصادات الصغيرة والصاعدة، وأن يتركز العمل على القضايا ذات الأولوية، خاصة بناء قدرات الدول النامية وترقية أداء اقتصادياتها.
- ٢ - تأسيس منتدى للمنشآت والحوار بين حكومات الدول النامية، وأن يدعم ذلك بتبادل الخبرات والمختصين، وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات تساعد على الأبحاث وتحليل السياسات والعمل بالتعاون مع المنظمات الدولية والمختصين ومراكز البحوث وتحليل السياسات.
- ٣ - أن يتركز العمل مع الدول النامية حول محاور الأبعاد التنموية للسياسات التجارية والمالية وتسهيل نقل التكنولوجيا ونسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق الاستقرار في أسعار السلع والمواد الأولية.
- ٤ - محاربة الفقر خصوصاً في الدول ذات الدخل المنخفضة ومساعدتها على إلغاء الديون المستحقة عليها، إضافة إلى المعاملة الخاصة والتمييزية فيما يتعلق بتوسيع فرصها التصديرية.



نوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد شريف بشير
نوع الفرعي :	الدول النامية: مؤتمر الاونكتاد	رقم العدد :	-
المصدر :	الانترنت	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/٥/٣

#### أرضها التصديرية.

- ٥ - إعطاء قارة إفريقيا خاصة لما تتمتع به من إمكانيات كبيرة لا تقل عن أية منطقة أخرى، والعمل على نجاح المؤتمر الثالث حول الدول الأقل نمواً المزمع عقده تحت رعاية الأمم المتحدة.
- ٦ - زيادة تمسك السياسات على الصعيدين المحلي والدولي، وأن يوجد تكامل بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية.
- ٧ - مساعدة الدول النامية في توفير احتياجاتها التقنية وتبوير الموارد اللازمة لذلك، وعقد شراكات وصفقات تقنية تعود بالفائدة المتبادلة بين الأطراف المعنية في مجالات تقنية المعلومات والتقنية الحيوية بما لا يضر بالبيئة.
- ٨ - العمل على تسهيل وصول الدول النامية بحرية إلى أسواق الدول المتقدمة من خلال المساهمة في تخفيض التعريفات الجمركية والقيود الجمركية وغير الجمركية ضد صادرات الدول النامية، وعلى وجه الخصوص الدول الأقل نمواً، إضافة إلى محاربة سياسات الإغراق والإجراءات المضادة.
- ٩ - مساعدة الدول النامية في المفاوضات متعددة الأطراف حول الزراعة عن طريق المساعدات الفنية والتحليلية التي تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق، ودعم الجهود نحو زيادة إنتاجية الزراعة، خاصة تعزيز سياسة الأمن الغذائي.
- ١٠ - تعزيز فهم الأراض البيئية حول الضامين الاجتماعية والاقتصادية للتجارة على مختلف المستويات التنموية بما يشمل آثار متطلبات البيئة على صادرات الدول النامية بواسطة دعم برنامج بناء القدرات حول التنمية والتجارة والبيئة.
- ١١ - مواصلة العمل حول دعم تنمية الموارد البشرية في الدول النامية من خلال شبكات الدعم مع المؤسسات الحكومية والجامعات وتوفير المعلومات للمشروعات والحكومات بواسطة الربط بين أنشطة تنمية الموارد البشرية، خاصة التدريب وترقية أداء المشروعات الخاصة، وصياغة السياسات والإستراتيجية التخطيطية على المدى الطويل.

#### بيان ختامي يضم الجراح

وفي نهاية الجلسة... صدر عن المؤتمر بيان ختامي 'إعلان بلوكوك' تحت شعار 'حوار عالمي والمشاركة النشطة'.  
وقد عبر الإعلان عن أكتة قيام نظام تجاري واقتصادي للفضل وأكثر إنصافاً، خاصة فيما يتعلق بإمكانية تخفيف حدة الفقر، وإصلاح الاختلالات المالية، وتصحيح حمولة البيئة، وتوفير الفرص المتزايدة لرفع مستوى المعيشة، ولتمتّع بحياة كريمة وذات مغزى للجميع.  
وقد أثن الإعلان الختامي جملة أمور يمكن تلخيصها في الآتي:

- ١ - تعزيز النمو والتنمية المستدامة، والسعي الدؤوب إلى تحقيق المساواة والمشاركة لجميع الدول.
- ٢ - التعاون الفعال بين الحكومات والمؤسسات الدولية في الربط بين التجارة والتنمية مع تعزيز الأطر المؤسسية للتعاون والتنسيق الفعالين على الصعيدين المحلي والدولي.
- ٣ - ضرورة الالتزام بنظام تجاري متعدد الأطراف يتصف بالانزاهة والإنصاف، ويصل بصورة غير تمييزية وشفافة، وبطريقة يستفيد منها الجميع، خاصة الدول النامية.





اسم كاتب المقال :	محمد شريف بشير	المجلد :	الجلد	نوع الوثيقة :	نوع الوثيقة
رقم المجلد :	-	نوع الوثيقة :	الدول النامية: مؤتمر الانكاد	نوع الوثيقة :	نوع الوثيقة
تاريخ الصلور :	٢٠٠٥/٥/٣	نوع الوثيقة :	الانترنت	نوع الوثيقة :	نوع الوثيقة

- ٤ - ضرورة تسوية المسائل المرتبطة بتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والتنفيذ التام للمعاملة الخاصة والتفضيلية التي تمنح مزايا جمركية لاصغارت بعض الدول دون غيرها، وتحسين إمكانية وصول السلع والخدمات ذات الأهمية الخاصة للدول النامية إلى الأسواق بحرية، إضافة إلى المساعدة الفنية، وتسهيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- ٥ - ضرورة أن تأخذ الجولة المقبلة للمفاوضات متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية في الاعتبار الأبعاد التنموية مع التركيز على دور التكامل الإقليمي، ومساهمتها في تحقيق تقدم مبرر في هذا الصدد.
- ٦ - أن العولمة تمثل واقعاً جديداً وواقعاً نشطاً لتحقيق النمو والتنمية إذا ما احسن التعامل معها، ويمكن وضع الأسس اللازمة للنمو المستديم والمنصف، وتحقيق كل ذلك... لا بد من المثابرة في البحث عن حلول تحظى بتوافق الجميع عن طريق الحوار المفتوح والمباشر الذي يراعي المصالح الأساسية للجميع.
- ٧ - أن عملية العولمة تثير تحديات ومخاطر، أهمها: خطر تهديم الدول النامية، وبالأخص الفقيرة منها، وكذلك الفئات الأشد فقراً في كل مكان، وعليه... لا بد من بذل الجهود الحاسمة في صالح الدول التي تواجه خطر التهميش، خاصة وأن العديد منها يفتقر إلى القدرة على الاستفادة من فرص العولمة، ويواجه صعوبات كبيرة في التصدي للمنافسة المتزايدة.
- ٨ - أن تواصل منظمة الأونكتد دورها الإيجابي من أجل الاتفاق على التزام "أخلاقي" مشترك لتحقيق عالم أفضل وأكثر إنصافاً للجميع، وأن تساهم أيضاً في معالجة وتثاقف ما تثيره العولمة من تحديات وفرص، وأن تشكل حواراً مفتوحاً ومنظماً حول مختلف القضايا ذات الصلة بالتنمية، والتي تحظى باهتمام الجميع بما فيهم القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والبرلمانية، وهذا الحوار يجب أن يهدف ويساعد على تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية لنمو مريض في القرن الحادي والعشرين.
- وفي الختام... أوضح إعلان باتوك عزم الشركاء في التنمية على تحويل خطة العمل التي اتفقوا عليها إلى واقع ملموس.
- وفي أول رد فعل عالمي ذي دلالة.. رحبت فرنسا على لسان وزير شؤون التعاون الدولي، شارل جوسلان الذي وصف ختام مؤتمر الأونكتد بأنه بداية العلاج للجرح المعاضي. وقال جوسلان: " هذا المؤتمر أتاح إجراء تقييم للعولمة في جوقها الإيجابي والسلبية، ولا يعني ذلك إدانة للعولمة، بل إدراكاً لجوانبها السلبية التي يجب أخذ الحيلة منها".





الموضوع الرئيسي : الجات

اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : الدول النامية: مؤتمر الأونكتاد

رقم العدد :

المصدر : الانترنت

٢٠٠/٥/٣

تاريخ الصلور :

## الأونكتاد ... منتدى للفقراء بلا صوت !!

"هي منظمة تتضمن التكافل، وتقف جنباً إلى جنب مع الدول التي ليست لها أو لديها القدرة على مولدة القوة التنافسية للاقتصاد العالمي، ويجب عليها وستظل الضعيف الحي الذي سيحرص على التنمية، وستكافح حتى تحقق المساواة وتضيق الفجوات بين الأمم"، ذلك هو المفهوم الذي أعلنه روبرتو كويرو -السكرتير العام لمؤتمر الأونكتاد- في تعريفه لها كحد للكيانات الرئيسية المنبثقة عن الأمم المتحدة، والأونكتاد هو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مقره جنيف بسويسرا، وهو يمثل الهيئة الوحيدة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، والمناطق بها العناية بالدول النامية والأقل نمواً، خاصة فيما يتعلق بالوسائل للتنمية والتجارية، والربط بينها وبين سياسات التمويل والتجارة والسياسات النقدية وأبعادها على الدول النامية، بما يحقق العدالة في للنظام التجاري العالمي.

ومقررة بمنظمات الثلاث الدولي: صندوق النقد الدولي IMF، والبنك الدولي World Bank، ومنظمة التجارة العالمية WTO. يعتبر سجل الأونكتاد طيب سمعة، بسبب عدم إلزامية قراراته، فهي مجرد توصيات في الوقت الذي تعتبر فيه قرارات منظمات الثلاث الدولي إرشادات وتعليمات ولجنة التنفيذ، كما أن العضوية في الصندوق والبنك الدوليين له شروط تتعلق بالنظام الاقتصادي للدولة لا بد من وفاء بها حتى تصبح الدولة عضواً كامل العضوية بينما تحتاج عضوية الأونكتاد لكل الدول التي تضمها هيئة الأمم المتحدة، وتضم الأونكتاد حالياً ١٨٨ دولة.

### الأونكتاد رد فعل لمصليات تحرير التجارة

بعد التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) عام ١٩٤٧ -التي كان هدفها تحرير التجارة الدولية ووضع القواعد التي تعمل على تنميتها بين الدول الأعضاء- أخذت سبلات هذه الاتفاقية في الظهور، وأبرزها تحكم الدول المتقدمة في الاقتصاد العالمي وألياته، والمعاملة التمييزية فيما يتعلق بفسباب التجارة الدولية، فكان على هيئة الأمم المتحدة أن تنشئ منظمة تدعم موقف الدول النامية وتساعد على مواجهة تحديات المعاملة.. وهكذا أنشئت الأونكتاد عام ١٩٦٤.

ومنذ قطعت أول قمة للمؤتمر، ومروراً بسلسلة المؤتمرات التي يتم عقدها كل أربع سنوات.. تركز العمل الأساسي للأونكتاد على عدة محاور أهمها:  
- تشجيع صادرات الدول النامية من السلع المصنعة ونصف المصنعة من خلال العمل على تبسيط نقلها إلى أسواق الدول المتقدمة مطاعة من التعريفات.  
- العمل على ضمان استقرار أو ثبات أسعار صادرات البلدان النامية من السلع والمنتجات الأولية.

- مساعدة الدول النامية على توسيع تجارتها من خلال نظم الأفضليات؛ وهو عبارة عن منح مزايا وإعفاءات لصادرات الدول النامية، الذي نجحت المنظمة في إخفاه وما ترتب عليه من إعطاء الدول النامية فرص تصدير أوسع.  
دعم التعاون الاقتصادي والمالي والتكنولوجي فيما بين البلدان النامية.



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: مؤتمر الأونكتاد	رقم العدد :
المصدر :	الانترنت	تاريخ الصدور :
		٢٠٠٥/٣

- دعم التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي فيما بين البلدان النامية. بالإضافة إلى ما سبق.. فقد عثرت القمم العشرة التي عقبتها الأونكتاد حتى الآن ببرازا العديد من المشكلات في البلدان النامية، لتكون في بؤرة اهتمام المجتمع الدولي مثل: مشكلات الفقر والديون، والتخلف الاقتصادي والتكنولوجي، والمشكلات المرتبطة بالانخراط في الاقتصاد العالمي كاشتراط غير المنصفة للتجارة العلمية وقصور المساعدات الإنمائية والآثار الجاقية لظواهر التكتلات والانماجات الدولية على اقتصادات البلدان النامية. وقد أسهم الأونكتاد في نقل الكثير من هذه المشكلات من إطار التداول إلى مرحلة التمهيد للتفاوض ثم للتفاوض بخلق بذلك نوعاً من الضغط على المجتمع الدولي بشانها، كما أسهم في توسيع التعاون الاقتصادي فيما بينها على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية، وكانت منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب إفريقيا - التي تعرف حالياً بالكوميسا - هي إحدى ثمار تلك الجهود، كذلك كان للمنظمة الفضل في إدخال النظم العلم للتفصيلات بين الدول النامية، وهو النظم الذي يتيح مزايا وإعفاءات خاصة لصادرات البلدان النامية من السلع. كما كان للأونكتاد دور في دعم وتطوير مجموعة الـ ٧٧ لحد تجمعات الدول النامية والتي كتبت شهادة ميلادها في الجزائر عام ١٩٦٧، وكان هدفها استخلاص موقف موحد للدول النامية إزاء القضايا المدرجة في جدول أعمال القمة الثانية لمؤتمر الأونكتاد بنينولدهي علم ١٩٦٨، وذلك لمواجهة المواقف المتطرفة للدول المتقدمة، وقد عمل تجمع الـ ٧٧ بالإضافة إلى التجمعات الأخرى كمجموعة الـ ١٥ ومجموعة الدول الثماني الإسلامية ككليات لتوحيد البلدان النامية في جهودها لضمان منافع أكثر من النظم الاقتصادي والعلمي الدولي. وتقدر الميزانية الخاصة للأونكتاد بنحو ٥٠ مليون دولار كجزء من ميزانية الأمم المتحدة بالإضافة إلى أنشطة التعاون الفني التي تبلغ ميزانيتها ٢٤ مليون دولار، وتعمل هذه الأنشطة من خارج الميزانية ويتنوع المتبرعون ما بين دول كالدانمارك وألمانيا والولايات المتحدة واليابان وإيطاليا وغيرها، ومؤسسات مالية كالبنك الدولي، وبنك التنمية الأمريكي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وقد قامت الأونكتاد بتنفيذ أكثر من ٣٠٠ مشروع في أكثر من ١٠٠ دولة، من أهمها مشروع إدارة الديون ونظم التحليل المالي، ومشروع تنمية المشروعات الصغيرة، ومشروع التدريب على تجارة البضائع وخطط التجارة.

#### الأونكتاد تبحث عن دور جديد

لقد تفرس مجال عمل المنظمة خلال السنوات الماضية من عصرها إلى الآن (١٩٦٤-٢٠٠٠) في المعالجة المتكاملة للتنمية والقضايا ذات الصلة بالاستثمار والتجارة والتقنية والتنمية المستدامة، وظلت تتابع أنشطتها من خلال البحوث وتحليل السياسات وإرسال البعثات الفنية إلى الدول الأعضاء والتعاون الفني معها، إضافة إلى التفاعل مع المجتمع العلمي من خلال المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال.

ويرى أن الأونكتاد أن تلعب دوراً جديداً يعزز من مكانتها إلى جانب المنظمات الدولية الثلاث في ظل العولمة والانماج في الاقتصاد العالمي، فالدول النامية في حاجة ملحة للمساعدة في مواجهة تحديات العولمة، ووضع الحلول المناسبة التي تعرض التجارة والتنمية معاً ■



الموضوع الرئيسي :	المجالت	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: مؤتمر الاونكتاد	رقم العدد :
المصدر :	الانترنت	تاريخ الصدور :
		٢٠٠/٥/٣

### اقرأ عن هيكل الاونكتاد

#### هيكل بسيط يواجه مشاكل مزمنة

يشرف على أعمال الأونكتاد مجلسه الخاص بالتجارة والتنمية والمكون من ١٤٤ عضواً وذلك من خلال ثلاث لجان:

- لجنة تجارة السلع والخدمات والبضائع.
  - لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والمسائل المالية المتعلقة بهم.
  - لجنة المشاريع وتسهيلات وتنمية الأعمال.
- ويرأس المجلس -الذي تتاح عضويته لكل دول الأونكتاد- السكرتير العام للأونكتاد، ويضم مكتب السكرتيرية كلاً من قسم العلاقات الخارجية، ونائب السكرتير العام، وهو يتولى مهام الإدارة والشؤون الخاصة بالمنظمة، والتنسيق بين الدول الأعضاء، والتعاون الفني وإعداد البرامج والتخطيط والتقييم.
- ولتنفيذ هذه المهام.. توجد -إلى جانب المستشار القانوني- أربعة أقسام تابعة للسكرتير العام، هي:

#### - قسم العولمة وخطط التنمية

يهتم بتقديم الدراسات والتحليلات حول الاتجاهات الخاصة بالاقتصاد العالمي وتأثيرها على التنمية، والتدفقات المالية والمديونية وتحديات التنمية والتجارب الناجحة، وتسهيل الطريق للدول النامية لتشارك في السوق العالمية، فضلاً عن مساعدة الدول الفقيرة في إدارة ديونها.

- قسم التجارة الخارجية للسلع والخدمات والبضائع

يهتم بتشجيع الدول النامية على تنوع السلع المتداولة ومساعدتها على مواجهة المخاطر المتعلقة بالتجارة وتقديم تحليلات عن القضايا المتعلقة بحقوق المنافسة ومن القوانين الخاصة بالتجارة.

- قسم الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع والمؤسسات التجارية

يقدم دراسات شاملة لاتجاهات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة "FDI" وعلاقتها بالتنمية والسياسات والتقنيات اللازمة لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإعداد برامج تدريبية للدول النامية وتشجيعها على تعزيز الاستثمار الداخلي.

#### - قسم لخدمات البنية التحتية للتنمية وكفاءة التجارة

يقدم المساعدات للدول قنامية لزيادة كفاءة الخدمات الداعمة للتجارة من خلال برامج التعاون الفني وتقييم كفاءة الخدمات المتلحة وتعزيز التجارة الإلكترونية.

- إلى جانب هذه الأقسام الأربعة.. يوجد مكتب للتنسيق الخاص للدول الأقل نمواً والبلدان النامية المنخفضة والجزر ■



الموضوع الرئيسي :	المجالات	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: مؤتمر الانكساد	رقم العدد :
المصدر :	الانترنت	تاريخ الصدور :
		٢٠٠/٥/٣

## اجتماع الأونكتاد العاشر :

### دروس قرنهن التنمية

من بين العديد من حلقات النقاش واجتماعات المائدة المستديرة لمؤتمر الأونكتاد. افرقت تجربة التنمية والتجارة أثناء القرن العشرين بمائدة مستديرة رفيعة المستوى شارك فيها حوالي أحد عشر اقتصادياً ضليفاً، وقاموا بأوراق عمل تشمل التصورات الأكاديمية حول النجاح والفشل في تجربة الخمسين سنة الماضية في مضمار سياسات التنمية، والترتيبات التجارية ودور المنظمات الدولية بما فيها منظمة الأونكتاد، وذلك بغرض استخلاص الدروس والعبر المهمة كأداة استراتيجية لتقرير العولمة في العقود المقبلة خاصة فيما يتعلق بقضايا التنمية.

هناك ملاحظة أياً على اختيار الخبراء الاقتصاديين البارزين حيث إن معظمهم من دول غربية ويمثلون في أهم الجامعات ومراكز البحث في أمريكا والدول الصناعية عدا البروفيسور الهندي كيبك تيار" من جامعة "جواهر لال نهرو" في الهند، وفي ذلك إشارة إلى الحضور الدائم لمؤسسات البحث العلمي في الدول الغربية، وانتمائها بما يجري في العالم، والإسهام المباشر في الصناعة النظرية للنظم العالمية التي تحدد مسار العالم بأسره اقتصادياً وتجارياً وتنموياً وثقافياً وسياسياً.

#### استخدام العولمة للتنمية:

فقد البروفيسور تيار" ورقة حول العولمة واستراتيجيات التنمية أكد فيها أهمية أن تستخدم العولمة والسوق الحرة كوسائل لتحقيق غايات التنمية، وهي تحسين نوعية الحياة، وأن يتحول التركيز في استراتيجيات التنمية من الاقتصاد إلى البشر، ومن الوسائل إلى الغايات ويرى أنه قد حان الوقت لتطوير اتفاق جماعي حول التنمية يهتم بالعدالة مع الكفاءة والتقدم الاقتصادي مع النمو الاقتصادي.

#### البعد الاجتماعي لأساس للتحويل الاقتصادي:

لما البروفيسور "يرنارد شافنيز" من جامعة باريس بفرنسا فعرض أهم الدروس المستفادة لمواجهة بين الاشتراكية والرأسمالية في القرن الماضي ثم الدروس المستخلصة من عملية التحول في الدول الاشتراكية السابقة، وعزا "يرنارد شافنيز" فشل الاشتراكية إلى عدم التكيف مع التغير والعواقب التنظيمية أمام الابتكار، في الوقت الذي فلتت فيه الرأسمالية بحصيلة التقدم في القرن الماضي، ولكن في الحقيقة كان ذلك متوقعاً بضعف مستمر في الدول النامية إضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والتقلبات الاجتماعي والبطالة، ويشير "شافنيز" إلى أن النظرة الاقتصادية لصحية التحول ضيقة جداً، فالتجربة المستفادة من الماضي أوضحت أن التدخل بين الاقتصاد من جهة والاجتماع والسياسة من جهة أخرى هو قلب عملية التحول الاقتصادي والمحدد لشرعيته واستمراريته.

وليس هناك طريق واحد للتحويل الاقتصادي فكلصين تجربة تختلف عن تجربة روسيا، والدور الأخير الذي ينبغي إبرازه هو دور الدولة في نجاح عملية التحول وأهمية





الموضوع الرئيسي :	المجالات :	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: مؤثر الاونكتاد :	رقم العدد :
المصدر :	الانترنت :	تاريخ الصدور :
		٢٠٠٥/٣

تدخلها الإيجابي.

### استيعاب التقنية شرط لنجاح التنمية:

لما السيدة كارلوتا بيرز - المستشارة المستقلة في جامعة "سيمكنس بريطانيا" - تحدثت عن: أن نجاح استراتيجية التنمية مرتبط بالنجاح في عملية استيعاب التقنية، فالقدرة على الاختراع والتطوير والتعديل توضح نجاح تجربة اليابان ودول آسيا المصنعة حديثاً، وتؤكد "بيرز" العلاقة الوطيدة بين التنمية والبراعة في امتلاك التقنية واستيعابها، وهو الأمر الذي يجب أن يكون جوهر عملية التنمية.

فالتنمية والنمو السريع لا يعتبران شيئاً متناقضين، والفرق بينهما هو القابلية لاستيعاب التقنية، فليست درجة التحرير الاقتصادي ولا عرق الإسهالات الهيكلية للاقتصاد الكلي هي وحدها الفارق بينهما، بل اتجاه وكثافة استخدام التقنية هو العامل الفارق بين النجاح والفشل في عملية التنمية، وذلك لا يعني أن النمو السريع هو التنمية وليس ضرورياً لها. وأخيراً ترى "بيرز" أن الفرص للتنمية تعتمد على ظواهر عديدة وهي تؤثر على كل الدول في نفس الوقت، وهناك علاقة ارتباط قوية بين ما يحدث في دول المركز والدول الأخرى، ولا بد من استخدام استراتيجية تنموية تأخذ في حسبتها هذه العلاقة ولا بد من حيناً مستعد الأطراف من أجل استيعاب التقنية عبر إطار منظم.

### تمويل التنمية:

لما لوييس بوتكوي من جامعة "هارفارد" فقد تحدث عن تمويل التنمية من خلال الاتجاهات الجارية والقضايا المستقبلية، وأوضح أن المشكلة الحرجة في الدول النامية هي مشكلة تمويل التنمية خاصة في الدول الأقل دخلاً في إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. ويرى أن التركيز على تكلفات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية، بينما الدول محدودة الدخل تعتمد على إعاقات التنمية التي - رغم فشلها - تشكل أكبر مكون في التمويل الخارجي.

ويرى "بوتكوي" أن إعفاء الديون الخارجية يمكن أن يشجع تكلفات الاستثمار الخاص ويرغ دعوته لأن تقوم الدول النامية بتبني سياسات إصلاحية، إلا أنه يرى أن على المجتمع الدولي أن يعمل على توسيع مشاركة الدول النامية في التجارة العالمية وتيسير وصولها لسوق رأس المال وتهيئة وإيجاد قنوات رؤوس أموال طويلة الأجل لدعم الدول منخفضة الدخل.

### عدالة توزيع الدخل تقود إلى النمو:

لما بروفيسر "إرنستو إسبورت" من جامعة إسبورتا لمستعرضت أهمية توزيع الدخل وتعتبره مهماً في التنمية الاقتصادية باعتباره محددًا لاختيارات المجتمع كما هو محدد للفقر، فيجب نصيب الفرد من الدخل، ومؤشر لتخفيف أثر الفقر وأثر ذلك على النمو.

وتقول: إن الأكلة المتوفرة لكنت أن عدالة توزيع الدخل تقود إلى نمو اقتصادي مرتفع بينما عدم التساوي في الدخل يقود إلى عدم الاستقرار السياسي، ونقص الاستثمار، وببطء للنمو.



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: مؤثر الاونكتاد	رقم العدد :
المصدر :	الانترنت	تاريخ الصدور :
		٢٠٠/٥/٣

ولفترحت "استيورات" ست استراتيجيات لتحقيق النمو القائم على مبدأ المساواة وهي:

- ١ - استراتيجية إعادة التوزيع العادلة في الزراعة وتهدف زيادة إنتاجية القطاع الريفي.
- ٢ - استراتيجية كثيفة استخدام الصلابة كخصر من عناصر الإنتاج.
- ٣ - استراتيجية للتعليم العالي وتوسيع التعليم العام.
- ٤ - استراتيجية لإصلاح الأراضي الزراعية.
- ٥ - استراتيجية للسياسات الحكومية من أجل بناء الأسواق وهيكلتها.
- ٦ - استراتيجية زيادة معدلات الضريبة والنفقات العامة لتحسين وضع ما بعد توزيع الضرائب.

وفي الختام أشارت إلى أهمية الاستراتيجية الاجتماعية العالمية التي تتطلبها البيئة الاقتصادية الدولية.

لما "هاتز بنسواجر" من البنك الدولي فبحمد أن دور منظمة الأونكتاد يجب أن يقدم العمل المشترك من خلال برلمج مع منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي ومنظمة الزراعة والأغذية والبنك الدولي. ويجب أن يتضمن ذلك تجهيز منتدى للدول النامية حول قضايا التجارة، وتحقيق قاعدة معلومات تجارية مع المساعدات الفنية، وتحليل السياسات والوصول إلى أسواق الدول الصناعية، ومحاولة تأسيس تحالف بين الدول النامية لتحسين أوضاعها في مفاوضات التجارة متعددة الأطراف.



القول القميه: مصر



الجات  
الدول النامية - مصر

عنوان المقتطف	كاتب المقال	المصادر	العدد	التاريخ	الصفحة
اولا : مصر والنظام التجارى الدولى	اسامة المجدوب	كتاب العملة والاقليمية	-	٢٠٠٠	٥٤





اسم كاتب المقال :	اسامة الجندوب	المجلد :	ص ٢٠٠٠
رقم العدد :	-	الدول النامية: مصر	ص ٢٠٠٠
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠	كتاب "العولمة والإقليمية"	ص ٢٠٠٠

## أولاً: مصر والنظام التجاري الدولي

تعد مصر عبر التاريخ المعاصر واحدة من الدول النامية المحدودة ذات النشاط للموسم والمؤثر على صعيد التنظيم الدولي بوجه عام، وفي الإطار العلمي على وجه الخصوص، تحفزها على ذلك مجموعة من العناصر المتميزة قلما تتوافر في دولة واحدة، سواء كانت هذه العناصر تاريخية أو جغرافية أو حضارية أو ثقافية.

فإذا نظرنا للتاريخ المصري قديماً أو حديثاً، نجد حافلاً بالمواقف الحازمة التي أسهمت في تغيير مجرى الأحداث في عصرها، وهو تاريخ يوحى بمحورية الدور المصري وأهميته سواء عالمياً أو في إطار الإقليم الجغرافي، ومن منظور جغرافي تتمتع مصر بموقع فريد يجعلها بحق قلب العالم، حيث تربط بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، وتمارس دورها في ظل هذا الموقع سواء كدولة معبر تنفذ منها الثقافات والحضارات إلى إفريقيا والعالم العربي، أو كدولة مصد تزود عن المنطقة وحضاراتها شرور العدوان والاستعمار.

يسوقنا هذا إلى تناول المكون الحضاري في التركيبة المصرية التي خرجت من رحم أقدم الحضارات التي عرفها الإنسان، والتي قامت على ثراها أول دولة في تاريخ البشرية، ثم انتقلت هذه الأرض وسكانها من عصر إلى عصر ومن حضارة فرعونية إلى قبطية ثم حضارة إسلامية، لتحتل مكانها كأهم منبر ثقافي ومركز للإشعاع الحضاري للعالمين العربي والإسلامي.

أما في العصر الحديث - متمثلاً في النصف الثاني من القرن العشرين - فهاصل مصر مشاركتها النشطة وتأثيرها الإيجابي في المنظومة الدولية، حيث



الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المنجدوب
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: مصر	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" العولة والاقلية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

كانت ضمن مجموعة الدول المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥، وتشارك بفاعلية فى أعمالها وكافة أجهزتها ووكالاتها المتخصصة منذ ذلك التاريخ، وتسجل ردهات المنظمة الدولية ووثائقها ملفًا زائرًا بالإسهام المصرى فى مختلف القضايا المحورية والهامة، كما أنها تتمتع بعضوية صندوق النقد والبنك الدوليين أيضًا منذ إنشائهما، ولقد ظلت هذه المنظمات الثلاث تمثل جوهر المنظومة الدولية السياسية والاقتصادية التى أفرزتها الحرب العالمية الثانية.

يدعوننا الحديث عن دور مصر فى التنظيم الدولى إلى التويه للدور الزعامى الذى قامت به بالتعاون مع كل من الهند ويوغوسلافيا لإنشاء أول متدى للدول النامية، متمثلًا فى حركة عدم الانحياز فى ذروة حقبة الحرب الباردة، وهى الحركة التى ظلت تمثل محفل الدول النامية ومنبر الدول الصغيرة التى يصل صوتها من خلاله إلى شتى أرجاء العالم، والتى أفرزت مجموعات اقتصادية مثل مجموعة الـ٧٧ ومجموعة الـ١٥.

وعلى صعيد التنظيم التجارى الدولى، وانطلاقًا من نفس الأساس الفكرى، انضمت مصر إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية «جات» فى عام ١٩٧٠، ورغم أن هذه الخطوة قد جاءت بعد مضى ٢٢ عاما منذ سريان الاتفاقية، إلا أن ذلك لم يؤثر بصورة سلبية على التواجد المصرى فى الساحة الدولية، نظرًا لأن اتفاقية الجات لم تكسب فاعلية ملموسة على صعيد التأثير فى السياسات التجارية الدولية قبل انعقاد جولة كيندى فى عام ١٩٦٤، وحتى عام ١٩٦٧ باعتبارها أولى جولات المفاوضات فى إطار الاتفاقية الدولية التى تتناول جانبًا من السياسات التجارية للأطراف المتعاقدة، وخاصة مدونة مكافحة الإغراق.

كانت جولة طوكيو التى عقدت فى عام ١٩٧٣ واستمرت حتى عام ١٩٧٩ أولى الجولات التى تشارك مصر فى مفاوضاتها كطرف متعاقد، وتمثل هذه الجولة البداية الفعلية لإكساب الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة طابعًا ديناميكيًا،



الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المنجوب
الموضوع الفرعى :	الدول النامية : مصر	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" العولة والاقلية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

والشروع فعلياً في تحويلها من مجرد اتفاقية تعاقدية تهدف إلى خفض القيود المفروضة على التجارة، إلى إطار مؤسسى ملزم يقر نظاماً تحكمه القواعد ينظم كافة أوجه التجارة الدولية، وهو ما تم تحقيقه بالفعل في جولة أوروغواي التي أعقبت جولة طوكيو مباشرة، وكان للتواجد المصرى في مفاوضاتها دوراً ملموساً وهاماً على صعيد ضمان وتطوير المعاملة التفضيلية التي تحصل عليها الدول النامية.

وعودة لدخول مصر كطرف متعاقد في الجات في عام ١٩٧٠، فقد تقدمت مصر - شأنها شأن سائر الدول الراغبة في الانضمام للاتفاقية متعددة الأطراف - بجدول لالتزاماتها وتنازلاتها التعريفية على الواردات من السلع المصنعة والزراعية، بما يكفل لها استكمال إجراءات الانضمام والتمتع بالمعاملة التفضيلية الممنوحة من سائر الأعضاء.

تضمن الجدول المصرى للتنازلات ٢٦٧ خطاً من خطوط التعريفية الجمركية، والتي مثلت وتقتد نسبة ١٥% من إجمالى التعريفات الجمركية السارية وتغطى نطاقاً متسعاً من السلع، تشمل اللحوم والدواجن ومنتجات الالبان والحبوب والخضروات والعديد من السلع المصنعة.

ولقد تراوحت نسب التعريفات الجمركية التي تقدمت بها مصر في جدول تنازلاتها من الإعفاء التام إلى نسبة ٤٠% وفقاً لاحتياجاتها الاقتصادية، حيث منحت مصر الإعفاء التام لست شرائح سلعية من بينها اللحوم والقمح والذرة وورق الجرائد، بينما تضمن جدولها ٥٢ سلعة تخضع لرسوم بنسبة ٢%، و ١٠٢ سلعة تخضع لرسوم بنسبة ٥%، إلى أن تصل لأعلى رسم جمركى بنسبة ٤٠%، وهو مطبق على ثلاث سلع فقط تضمن الجين الأبيض وعسل النحل والأسلاك الكهربائية لكونها سلعاً كان يتم إنتاجها محلياً بوفرة.

ويلاحظ من الجدول المصرى أن الالتزامات عكست بصورة ملحوظة طبيعة الاحتياجات الاقتصادية الوطنية في تلك المرحلة؛ حيث تم وضع تعريفات



الموضوع الرئيسى :	الجلات	اسم كاتب المقال :	اسامة المنجوب
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: مصر	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" العولة والاقلية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

منخفضة لكافة السلع الغذائية الأساسية أو تلك التى تعزز النشاط الصناعى الوطنى، فمثلاً التعريفات بنسبة ٥٪ والثى غطت ١٠٢ سلعة، كانت فى مجملها تغطى مركبات كيميائية ذات استخدامات صناعية هامة وضرورية، كالكربون والزئبق والأحماض الكبريتية، بينما خفضت التعريفات المفروضة على خامات المعادن إلى نسبة ٢٪، وطبقت تعريفات بنسبة ٣٪ على الصبغات ذات الاستخدام الصناعى، ونفس الرسم لمجائن الورق اللازمة للصناعة، بينما مثلاً فرضت رسوم جبركية بنسبة ٢٠٪ على الواردات الورقية تامة الصنع.

ونظراً للطبيعة الجزئية المحدودة لاتفاقية الجلات وقتئذ، ظلت مصر تطبق إجراءات تقييد التجارة كقوائم حظر الاستيراد والقيود الكمية وتراخيص الاستيراد على نطاق واسع شمل العديد من السلع فى مختلف القطاعات للحد من الواردات، وذلك تماثياً مع السياسة العامة فى ذلك الوقت التى كانت تهدف إلى إحلال الواردات Import Substitute بالمنتجات الوطنية، وإتاحة الفرصة للصناعة الوطنية لسد الاحتياجات عن طريق حجب المنافسة وحظر - أو تقييد - الواردات، واتباع سياسات التحكم فى الأسعار، وما استدعاه ذلك من قيام الدولة بتقديم الدعم الحكومى المباشر للسلع الأساسية وخاصة الغذائية، لتصل إلى المستهلك بالأسعار السياسية التى تحددها الدولة، والتى قد تقل أحياناً أو لا تتناسب مع التكلفة الفعلية للمنتج، والتحكم فى أسعار صرف العملات وكيفية استخدامها وأسعار الفائتة على القروض.

أدى ذلك كله إلى إثقال كامل الموازنة العامة للدولة بأعباء لا حصر لها، وإلحاق الخسائر بشركات الإنتاج المملوكة للدولة من جراء السياسات السعرية التى لم تستند إلى الأسس الاقتصادية السليمة، وبالتالي لم تنج لهذه الشركات القدرة على تحقيق الأرباح اللازمة لاستمرار وتطوير النشاط الإنتاجى.

انضمت مصر بتلك الحالة إلى اتفاقية الجلات كطرف متعاقد، تلتزم بالتزاماتها وتتمتع بالامتيازات المتبادلة الممنوحة من الأطراف المتعاقدة الأخرى، عملاً بالمبدأ





الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجذوب
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: مصر	رقم العدد :	-
المصدر :	كتاب العولة والاقلية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

الأساسى للاتفاقية الخاص بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية، ولكن لم يكن لانضمام مصر وقتئذ لهذه الاتفاقية التعاقدية أثر يذكر على توجهات سياساتها التجارية أو النظم واللوائح التى تحكم هذه السياسة، حيث اقتصر التزامها فقط على ما تضمنته جدول تنازلاتها من تعهدات، إذا ما التزمت به بالفعل.

كانت مصر تطبق فى العديد من الحالات تعريفات جمركية تتجاوز النصوص عليها فى جدولها، وتمنح المعاملة التفضيلية للأطراف المتعاقدة فى حالة مطالبتهم بذلك فقط، فضلاً عن اللجوء لحساب الجمارك بأسعار صرف للعمات تختلف عن الأسعار السائدة، بصورة تفرغ التعريف التفضيلية من أى مضمون فعلي. ولم يقتصر هذا الأسلوب على مصر فقط، بل طبقه العديد من الدول، ويرجع ذلك إلى ضعف النظام القانونى لاتفاقية الجات فى صورتها الأصلية وعدم فاعليته على صعيد إلزام الدول بالتزاماتها، وهو الأمر الذى اختلف كلية بقيام منظمة التجارة العالمية.

لم تشارك مصر - كما أشرنا - فى أى من الجولات الست للمفاوضات فى إطار الجات التى سبقت انضمامها للاتفاقية، ولكنها شاركت بفاعلية فى كل من جولة طوكيو وجولة أوروغواى اللتين تعمدان أهم جولتين فى تاريخ الاتفاقية لتضمنهما أحكام واتفاقيات تتجاوز مجرد خفض الجمارك المتبادل، وتتناول بقدر من التفصيل السياسات والممارسات التجارية للدول الأعضاء.

#### نتائج مشاركة مصر فى جولة أوروغواى:

على صعيد نتائج جولة أوروغواى، نشأت مجموعة من الالتزامات التى تلزم بها مصر وكذلك المزايا التى تتمتع بها كعضو فى المنظمة من الدول النامية، فى إطار المزايا الممنوحة للدول النامية للمشاركة، والتى كان للوفد المصرى المشارك فى المفاوضات دور كبير فى التوصل إليها، سواء من خلال طرح الأفكار والمقترحات، أو التفاوض حولها وتكريس تأييد عدد كاف من الدول النامية الأخرى لهذه الأفكار والمقترحات للتوصل لتوافق آراء حولها تقبل به الدول



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	اساعة المجلد :
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: مصر	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" العولمة والاقلية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

المقدمة، وذلك لإدراج هذه المقترحات والأفكار فى النهاية ضمن أحكام الاتفاقيات والقرارات التى أصدرها المؤتمر الوزارى الختامى للمجولة الذى عقد فى مدينة مراكش بالمغرب فى أبريل ١٩٩٤ .

#### التزامات مصر كمعضو فى المنظمة :

على صعيد تأمين الوصول للأسواق، التزمت مصر بربط رسومها الجمركية فى السلع المصنعة وفقاً لأحكام بروتوكول النفاذ للأسواق، وخفض التعريفات المفروضة على السلع الزراعية بنسبة ٢٤٪ على مدى عشر سنوات بمعدل سنوى ٢,٤٪ اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥، وكذلك تحويل القيود غير التعريفية - سواء كانت قيوداً كمية أو قوائم حظر - إلى رسوم جمركية.

ولقد التزمت مصر من حيث المبدأ بكافة مبادئ اتفاقية الجات واتفاقيات التجارة فى الخدمات، التى تقضى بمنح المعاملة الوطنية للأجانب فى السوق المصرى، وكذا معاملة الدولة الأولى بالرعاية لكافة الأعضاء دون استثناء.

كذلك تفى مصر بالتزامات الخاصة بتعديل التشريعات الوطنية لتتماشى مع أحكام الاتفاقيات، سواء فى مجال إجراءات الاستثمار أو الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية، ويقصد هنا بتعديل التشريعات: تحقيق التوافق بين أحكامها والأحكام الواردة فى الاتفاقيات.

#### المزايا التفضيلية التى حصلت عليها مصر:

أما على صعيد الامتيازات، فلقد حصلت مصر على الامتيازات الممنوحة لسائر الدول النامية فى مختلف الاتفاقيات، سواء كانت فى صورة التزامات أقل فى فترات زمنية أطول لتنفيذ أحكام الاتفاقيات وتعديل التشريعات، كما احتفظت مصر بحقها فى دعم الصادرات والإنتاج وفق ضوابط معينة طالما لم يتعد متوسط دخل الفرد فيها ١٠٠٠ دولار سنوياً، وكذلك تفى صادراتها من رسوم مكافحة الإغراق أو الرسوم التعويضية طالما لا تزيد صادراتها عن نسبة ٣٪ من إجمالى واردات الدولة المستوردة لسلعة محددة.



الموضوع الرئيسى :	الجلات	اسم كاتب المقال :	اسامة المنجوب
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: مصر	رقم المجلد :	-
المصدر :	"كتاب" العملة والاقلية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

ولا مجال هنا بالطبع لنتناول بالتفصيل كافة التعهدات والمزايا التي حصلت عليها مصر من جراء انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، والتي سبق سردها وشرحها تفصيلاً من قبل، إلا أن المقصود من هذا العرض الموجز هو التنويه إلى حجم وطبيعة المشاركة المصرية في التنظيم التجارى الدولى فى إطاره متعدد الأطراف.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن المفاوضات المصرية فى جولة أوروغواى قد لعب دوراً محورياً هاماً لتضمين الوثيقة الختامية اتفاقيات مكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية، والحرص على تضمين مختلف الاتفاقيات التجارية - تفضيلية للدول النامية تضع فى حساباتها اعتبارات التنمية فى هذه الدول، كما أن القرار الوزارى الخاص بآثار اتفاقية الزراعة على الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء، جاء بناءً على جهد مصرى دؤوب، لضمان تقليل الآثار السلبية الناتجة عن برنامج الإصلاح الزراعى الذى اقترحه تحليل الاتفاقية، ولاتزال مصر تمارس دورها فى التوصل لآليات فعالة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ العملى.

الآثار التى تترتب على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية :

ليس ثمة شك أن انضمام أى دولة لمنظمة دولية تترتب عليه آثار من المقترض أن تكون فى مجملها إيجابية، دون أن تخلو من بعض السلبيات التى تفرص الدول على تقليصها فى أضيق نطاق، ويكتسب انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية أهمية خاصة نظراً لعدة عوامل، أبرزها:

١ - تمثل اتفاقيات هذه المنظمة، والبالغ عددها ٢٨ وثيقة قانونية ملزمة، حزمة واحدة لا تتجزأ Single Undertaking نترك كلها أو تترك كلها، فلا يجوز مثلاً لدولة أن تنضم لاتفاقية السلع دون الخدمات، أو أن تطبق جانباً من أحكام اتفاقية الملكية الفكرية وتترك جانباً آخر.

٢ - تكتسب هذه الاتفاقيات صفة الإلزام، وتتناول بشكل مباشر مختلف أبعاد ومكونات السياسات التجارية للدول الأعضاء، الأمر الذى قد يترتب عليه -



الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المنجوب
الموضوع الفرعى :	الدول الناعية: مصر	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" العولة والاقلية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

إذا لزم الأمر - حتمية تعديل التشريعات الوطنية ومواءمتها مع الأحكام الملزمة لهذه الاتفاقيات، وهو ما ذهب البعض إلى حد وصفه بعملية انتقاص لسيادة الدولة المطلقة على تشريعاتها الوطنية.

٣ - رغم أن جولة أورو جواى للمفاوضات قد بدأت فى عام ١٩٨٦، إلا أنها استمرت لسبعة أعوام لتتزامن مع برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى شرعت مصر فى تطبيقه - بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى - منذ عام ١٩٩١، الأمر الذى أدى إلى تعامل مصر مع اثنتين من المنظمات الدولية الاقتصادية الثلاث التى تدير شئون اقتصاديات العالم، مما ينشئ عليها التزامات فى الإطارين فى آن واحد، قد تتوافق وقد تتعارض، ولكنها لا بد فى النهاية أن تخدم المصالح الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وفقاً لخطط التنمية الموضوعية.

نتقل الآن إلى مراجعة الآثار المترتبة على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية، على أساس الاتفاقيات التى تشرف عليها المنظمة والتى يمكن تقسيمها - بفرض البحث - إلى بروتوكول النفاذ للأسواق، واتفاقية المنسوجات والملابس، واتفاقية الزراعة، واتفاقية الخدمات، واتفاقية الملكية الفكرية.

بالنسبة لبروتوكول النفاذ للأسواق، نجد أن آثاره تعد محدودة للغاية على الاقتصاد المصرى فى المدى القريب، ويرجع ذلك فى الأساس إلى ضآلة الصادرات السلعية المصرية، رغم التطور الذى طرأ عليها منذ عام ١٩٩٥ (تاريخ قيام المنظمة) حتى اليوم، فضلاً عن عدم وصول الشق الأعظم من الصادرات السلعية المصرية إلى المستويات التنافسية الدولية المناسبة والكافية، سواء من منظور الجودة الشاملة أو الذوق أو المواصفات القياسية، بالإضافة بالطبع إلى الأسعار التنافسية.

ونجد الإشارة إلى أن التواضع فى مستويات الجودة للمنتجات المصرية يعزى فى الأساس إلى عدم ارتباط البحث والتطوير بالهيكل الصناعى الوطنى،





الموضوع الرئيسى :	الاسم كاتب المقال :	اسامة المجذوب
الموضوع الفرعى :	رقم العدد :	-
المصدر :	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠
المجلد :	كتاب " العولمة والاقلية	

فلازالت الأبحاث تجرى فى إطار أكاديمى نظرى، بينما هناك عدد ضئيل للغاية من المؤسسات الصناعية المصرية الذى نجح فى تحقيق التكامل بين البحث والتطوير R & D وبين العملية الصناعية ككل.

وبالنسبة لصناعة الملابس والمنسوجات المصرية - والتي تمثل إحدى الدعامات الأساسية للتجارة السلعية المصرية - يمكن القول أن الاتفاق الذى تم التوصل إليه فى إطار منظمة التجارة العالمية، والذي يتم بمقتضاه إلغاء الحصص التصديرية المفروضة على الملابس والمنسوجات فى غضون عشر سنوات، يحقق ~~بالتين~~ رئيسيين يمكن اعتبار أحدهما سلبياً والآخر إيجابياً:

الأول: ويمكن اعتباره أثراً سلبياً، حيث يسهم إلغاء الحصص فى احتدام المنافسة بين مصر التى لاتزال تتدرج ضمن صفار المصدرين، ودول نامية أخرى كالهند وباكستان وإندونيسيا وكوريا الجنوبية على سبيل المثال، التى يفوق إنتاج وحجم صادرات أى منها نصيب مصر من التجارة فى هذا القطاع، دون أن نتعرض لمنصرى الجودة والسعر التنافسي، وهى المنافسة التى قد تظهر بوضوح فى المدى القريب التالى مباشرة لاستكمال تنفيذ أحكام اتفاقية المنسوجات، أى بحلول عام ٢٠٠٥.

الثانى: ويعد أثراً إيجابياً، فبرغم ما كان يتيح نظام الحصص التصديرية من حد أدنى من الصادرات المؤكدة للدول المتجهة إلى الأسواق الرئيسية، إلا أنه كان يمثل أيضاً قيداً على صادرات هذه الدول، إذ يحدد لكل منها حداً أقصى لا يحق لها تجاوزه، الأمر الذى يؤثر سلباً على قدرة الدولة على التوسع فى الإنتاج للتصدير لعدم توافر إمكانية تسويق الإنتاج الإضافى، مما يتسبب فى تراكم سلعى غير اقتصادى، ويمثل ذلك السبب الرئيسى وراء وجود ما يقارب ٢,٥ بليون جنيه طاقات إنتاجية معطلة فى صناعة المنسوجات المصرية لعدم قدرتها على التوسع، فضلاً عما تؤكد الجمعية المصرية لمصدرى الملابس والمنتجات الجاهزة من قدرة الصناعة على مضاعفة حجم إنتاجها



الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المنسوب
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: مصر	رقم العدد :	-
المصدر :	كتاب "العولمة والاقلية"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

الحالى من ٧ بليون جنيه إلى ١٤ بليون جنيه بشرط وجود الاسواق المفتوحة  
القادرة على استيعاب هذه الزيادة.

وعلى صعيد السلع الزراعية، ونظراً لأن مصر دولة مستوردة صافية للغذاء،  
فمن المتوقع أن يؤدي التزام الدول المصدرة بخفض الدعم الزراعى الذى تقدمه  
لمنتجها ولصادراتها الزراعية، إلى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية المصرية خاصة  
من القمح، بينما يفترض أن يؤدي التزام سائر أعضاء المنظمة بإلغاء كافة القيود  
الفنية على الواردات الزراعية وخفض القيود الجمركية وفقاً للنسب والفترات  
الزمنية المحددة للدول المتقدمة والنامية، إلى إتاحة مزيد من الفرص للصادرات  
الزراعية المصرية، إما للوصول إلى أسواق كان يتمذر الوصول إليها من قبل، أو  
التوسع فى الصادرات الزراعية للأسواق التقليدية التى كانت تضع قيوداً تحد من  
حجم هذه الصادرات.

وبالنسبة لقطاع الخدمات، فنظراً للطبيعة الخاصة للتجارة فى الخدمات - فضلاً  
عن تناولها للمرة الأولى فى إطار مفاوضات تحرير التجارة الدولية تحت مظلة  
الجات - فلقد جاءت اتفاقية الخدمات ذاتها تحمل فى طيات أحكامها قدرًا كبيرًا  
من المرونة والاختيار المتروك للدول الأعضاء، وهو المدخل الوحيد الذى جعل  
من الممكن إدراج قطاع الخدمات على أجندة المفاوضات، خاصة فى ضوء  
المقاومة الضاربة من قبل الاتحاد الأوروبى للتوجه الأمريكى الدافع نحو ذلك فى  
مرحلة الإعداد للجولة.

وتعد مصر ضمن الدول المصدرة والمستوردة للخدمات فى آن واحد، وتتمثل  
أهم صادراتها فى خدمات العمالة التى تمثل أهم قطاعات الصادرات الخدمية  
المصرية نظراً لضخامة عوائدها التى جعلت الميزان التجارى الخدمى لمصر يحقق  
فائضاً يقدر بحوالى ٢,٥ بليون دولار، إلا أن اتفاقية الخدمات لم تتناول هذا  
القطاع الهام بصورة كاملة، حيث اقتصر تناولها على تحرير انتقال الأيدى العاملة  
رفيعة المستوى المتمثلة فى الخبراء والمتخصصين.



الموضوع الرئيسى :	المجالت :	اسم كاتب المقال :	اسامة الجندوب
الموضوع الفرعى :	الدول النامية : مصر	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" العملة والاقتصادية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

ورغم التطوير الذى طرأ على العروض المقدمة من الدول الصناعية فى هذا القطاع فى إطار استمرار المفاوضات حوله لفترة إضافية، وسعى الدول النامية لربط العروض التى تقدمها فى الخدمات المالية بما يقدم من عروض من الدول المتقدمة فى هذا القطاع، إلا أن العروض المطورة جاءت أيضاً قاصرة عن تحرير انتقال الأيدى العاملة عموماً بشكل كامل.

على أى حال، يمكن القول بوجه عام أن سياسة الدولة فى مصر تهدف إلى تحرير قطاعات الخدمات المختلفة للنهوض بها وتميز تنافسيتها، بغض النظر عن أحكام اتفاقية الخدمات وفى وقت سابق عليها، إلا أنها حرصت فى ذات الوقت على أن تخدم عروضها المقدمة - والتى تعد ملزمة - متطلبات المصلحة الوطنية من خلال ضمان تشغيل القدر الأكبر من العمالة المصرية وتسهيل جلب التكنولوجيا ورؤوس الأموال إلى مختلف القطاعات الخدمية.

ولعل أهم القطاعات الخدمية التى تناولها العرض المصرى هو قطاع الخدمات المالية بشقيه: المصارف والتأمين، وليس خافياً أن البنوك المصرية عموماً تعد هامشية - مقارنة بالبنوك العالمية الكبرى - فبينما يقدم البنك المصرى فى المتوسط ٤٠ خدمة للعميل، تقدم البنوك العالمية ما يزيد على ٣٦٠ خدمة متكاملة، والمقارنة هنا لا تحتاج إلى تعليق، كما أن قطاع التأمين المصرى لا يزال دون المستوى المطلوب، الأمر الذى يعنى عدم قدرة هذين القطاعين على تحمل ضربة المنافسة الدولية الوافدة.

ومن الإنصاف بمثل أى حال التنويه إلى التطوير الكبير الذى شهده قطاعا المصارف والتأمين فى مصر عبر السنوات القليلة الماضية، وهو جهد للقائمين على هذين القطاعين لابد من تسجيله، إلا أن حجم التطوير الاقتصادى المطلوب لهذين النشاطين بالغى الحيوية والأهمية، يقارب حالة الثورة، أى التغيير الجذرى الشامل، والتطوير العلمى والعملى الذى يكفل استمرار هذه المؤسسات فى ممارسة دورها الرئيسى فى مساندة ودعم الاقتصاد الوطنى، ويكسبها الديناميكية الضرورية لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية المتعاقبة.



الموضوع الرئيسى :	الجلات	اسم كاتب المقال :	اسامة الجندوب
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: مصر	رقم العدد :	-
المصدر :	كتاب " العولمة والاقلمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

يبقى مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، ولقد شرعت مصر فى تعديل قوانينها فى مجالى حقوق المؤلف والملكية الصناعية التى تضم التصميمات الصناعية وبراءات الاختراع، لتتواءم مع الاتفاقيات الدولية المنظمة لهذا المجال، سواء فى إطار منظمة التجارة العالمية أو قبلها فى إطار المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية «وايپو»، وشددت مصر من عقوبات النسخ غير المصرح به لبرامج الكمبيوتر التى كانت تمثل من قبل أبرز نقاط الضعف فى القوانين القائمة. إلا أن مصر ذاتها تعد من الدول المضارة من أعمال القرصنة الفكرية نظراً لفرصة إنتاجها الأدبى والفكرى والفنى من الكتب والأفلام السينمائية. وشرائط الفيديو والكاسيت، وبالتالي يعد التزام كافة الدول الأعضاء بأحكام حماية حقوق الملكية الفكرية مكسباً كبيراً للإنتاج المعرفى والفنى والأدبى المصرى، ويبقى على الأجهزة المعنية فى مصر تطوير الآليات القادرة على تتبع أعمال القرصنة والإبلاغ عنها لاتخاذ التدابير القانونية اللازمة حيالها، وفقاً لأحكام منظمة التجارة العالمية فى هذا الشأن.





# قطاع الاقتصاد



الجات  
قطاع الاقتصاد

الصفحة	التاريخ	العدد	المصدر	كاتب المقال	عنوان المقال
٦٥	٢٠٠٠/٢/١٤	١٦٢٣	الاهرام الاقتصادى	احمد الجعوفى	مستقبل التجارة ومنظمة التجارة الدولية



اسم كاتب المقال :	احمد الجويني	الجات :	نوع الرئيسي :
رقم العدد :	١٩٢٣	قطاع الاقتصاد :	نوع الفرعي :
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٢/١٤	الأهرام الاقتصادية "مجلة" :	المحرر :

# مستقبل التجارة ومنظمة التجارة الدولية

إن التقدم الاقتصادي الذي يشهده العالم هذه الأيام بما في ذلك استمرار موجة الازدهار والانتعاش لعدة سنوات تلتوى تسع سنوات بصقة مستمرة خلافاً لتأدادي بمنظرة الدورات التجارية، وذلك يرجع أساساً ليس فقط إلى التوسع الكبير في حجم التجارة الدولية وتقارب السلطات بين الدول بسبب التقدم الفتل في الانتقالات والمواصلات وتبادل المعلومات بل ويرجع أيضاً إلى التغيرات السياسية في الشرق والغرب على السواء مع تزايد معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي حجم التجارة بين دول العالم هذه التغيرات تمثلت في سقوط جدار برلين وسقوط الشيوعية وقيام التكتلات الاقتصادية في الشرق والغرب على السواء وخاصة الوحدة الاقتصادية الأوروبية وظهور النعمور الاقتصادية في شرق آسيا ودور الصين المتزايد سياسياً واقتصادياً مما جعلها من الدول المؤثرة في الأحداث العالمية بدور هالواضح على المسرح السياسي والاقتصادي العالمي.

## ازدياد أهمية التجارة الدولية

الصناعية الكبرى أدى إلى تزايد إسهامها في التجارة الدولية إلى نسبة 70٪. وتهدر الإشارة هنا إلى أن حجم الإنتاج للدول النامية مجتهد زائد خلال العقدتين للماضيتين بنسبة ٥٠ في المائة ويرجع ذلك للنمو الكبير في الإنتاج الذي حققته دول شرق وجنوب شرق آسيا فقد بلغ معدل النمو في هذه الدول عام ١٩٩٩ نحو ٥,٦ في المائة والمتوقع أن يصل عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٦ في المائة وأصبحت دول العالم لا تستطيع أن تعيش في معزل عن غيرها متمسكة بالمولدات الجمركية العالية.

## مزايا ومساوئ التجارة الدولية

ولكن كما للتجارة الدولية مزايا كثيرة فإن لها العديد من المساوئ، وما حدث من مظالمات ضد اجتماع منظمة التجارة الدولية WTO في سيائل بالولايات المتحدة الأمريكية في شهر نوفمبر الماضي وعدم اتفاق الدول للجمعية على الأسلوب الذي يجب اتباعه، دليل قوي على شعور الكثير بأن حرية للتجارة الدولية لها مثالب كثيرة من حيث التقدم الصناعي والزراعي لبعض الدول، وكذلك على العمالة وتوزيع الثروات والدخل. فضلاً عن أن الدول المدافعة عن حرية التجارة لاتزال تحاول وضع ماتفهيه منها في مرتبة أهم، مما يعود على دول العالم الأخرى بمزايا. فالولايات المتحدة الأمريكية لاتزال تدافع عن حماية صناعات للتسويجات والحديد والصلب والدول الأوروبية لاتزال تدافع عن منتجاتها الزراعية والإعانات الحكومية لها ولغيرها من الصناعات

إن تفسير نظرة الدول الكبرى إلى دورها في التجارة الدولية وخساف تدفق الأموال الاستثمارية عالمياً وتزايد مشاركة هذه الدول بل وتغلغلها في توجيه الاقتصاد العالمي مع محاولات دعمها للنمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية، كل ذلك كان نتيجة للتطور الاقتصادي الذي شهنته الدول الكبرى داخلها في العقدتين الأخيرين للقرن العشرين. ففي خلال الثمانينيات والتسعينات أقدمت هذه الدول على إعادة بنیان هيكلها الاقتصادي بل والاجتماعي عن طريق العمل على توازن الموازنة العامة وخفض معدلات الضرائب أو الحد من تزايدها، فضلاً عن دعم الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا وتحرير أكبر نشاط الشركات والمؤسسات والبنوك، وذلك بالحد من التدخل الحكومي بالقرارات والقوانين، مما ساعد هذه الشركات والمؤسسات على إعادة الهيكلة engineerer engineer وعلى تحديد علاقتها مع العاملين الأمر الذي ساعد كثيراً على الحد من مظالمهم وإضراباتهم وبالتالي استقرار الأوضاع الإنتاجية وتهيئة أفضل لاستخدام التكنولوجيا الحديثة وما أدى إلى نمو الإنتاج. ولقد ساعد هذا على ترسيخ أسس الحرية الاقتصادية والسياسية كما تراها هذه الدول وادى إلى التقارب بينها مما شجع الغرب على العمل مباشرة وعن طريق المؤسسات الدولية بمطالبة الدول الأخرى ومساعدتها على السير في ذات الطريق والعمل على تصفيق نفس الأفراد، وخاصة أن التزايد في حجم الناتج القومي للدول



موضوع الرئيسى :	المباحث
موضوع الفرعى :	قطاع الاقتصاد
المصدر :	الاهرام الاقتصادى "مجلة"
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٢/١٤
رقم العدد :	١٦٢٣
اسم كاتب المقال :	احمد الجعوفى

مثل الطيران ، ولاتزال اليابان تدافع عن دعمها لاسطول صيد الاسماك وهو دعم يصل إلى نحو ٢٠ مليار دولار سنوياً .

هذا من جهة ومن جهة أخرى تخشى الكثير من الدول النامية تزايد الفجوة بينها وبين الدول الكبرى من حيث معدلات النمو ومستويات الدخل والأجور وتزايد معدلات البطالة بها نتيجة للمنافسة الشديدة فى مجال التجارة الدولية التى لا قبل لها ولا تستطيع مياكلها الإنتاجية تحملها . ويديم التاريخ الاقتصادى وخاصة للقرن العشرين هذا القول كذلك فإن النظريات الاقتصادية مثل نظرية Gunnar Myrdal تدعم هذا القول بما تشير إليه من تزايد تقدم وثرأ الدول الصناعية المتقدمة بينما تزداد الدول النامية تطلقاً وفقرًا

### مخاوف الدول النامية الكبيرة

وفى مقدمة الدول التى تخشى الآثار السلبية للتجارة الدولية كما تدعو لها الدول المتقدمة، دولتا الصين والهند اللتان تضمآن نحو خمس سكان العالم، فرغم رغبة الدولتين الانضمام لمنظمة التجارة الدولية حتى لا يفوتهما الركب فإنهما لاتزالان تفضيان الحرية للتجارة كما تسعى لها الدول المتقدمة، ومن المتوقع أن تشهد الاجتماعات القادمة الكثير من الجدل والصخب حول مزايا وعيوب هذه الحرية، فالصين التى تجاهد بنشاط لتدخل منظمة التجارة الدولية المعضوم رقم ١٢٠ ، حققت تقدماً نحو هذه الهدف فى مفاوضاتها مع الولايات المتحدة العام الماضى على امل ان تحقق المزايا المرجوة من التجارة الدولية وأن تحول دين

اتخاذ قرارات تجارية غير مواتية لها من دول تجارية كبرى مثل الولايات المتحدة والتى لاتستطيع الصين ان تستغنى عن اسواقها وفائضها للتزايد معها. فإن منافع الصين مثل الحديد والصلب والبنترول وتجمع السيارات سوف تتأثر كثيراً من المنافسة الدولية التى ستعرض لها، فضلاً عن احتمالات تخفيض عطلتها اليوم ٨٠٠٠، ورغم كل ذلك فإن الصين تحاول بكل ماتستطيع ان تنضم الى منظمة التجارة الدولية وقبلت فى تحقيق هذا القرض الكثير من الشروط وخاصة فى مفاوضاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى توافق الأخيرة على انضمام الصين للمنظمة.

ولاشك أنه على الصين ان تحدث تغييرات جذرية فى نظامها الإنتاجى وفلسفتها الاجتماعية وسياساتها الاقتصادية وخاصة العمالية وتقبل تدفق رؤوس الاموال الأجنبية وتوسع لها المجال فى تلك شبة هامة من مؤسساتها الاقتصادية ، كما عليها ان تحدث تعديلات جذرية فى نظم التعليم والتدريب والإنتاج وأنماط الاستهلاك والنفشاء ، وماقد يصاحب ذلك من احتمالات تغيير النظام السياسى والاقتصادى للبلاد لفتح الأسواق وجعلها حرة بما يتفق مع مآتمليه عضويتها فى منظمة التجارة الدولية من شروط .

كما ان حرية النقابات التى تطالب بها المنظمة سوف يؤثر تأثيراً كبيراً وفعالاً على النظام الاجتماعى والسياسى للصين، وسوف يعمل الانفتاح الاقتصادى هذا على تقليل القدرة التنافسية للمنتجات الصينية بالأسواق العالمية ، وارتفاع مستويات الأجور. كما ان فتح الأبواب للمنتجات الزراعية الأجنبية سوف يؤدى الى تزايد البطالة وهجرة الصالحين الى المدن الكبرى للصينية ومايتبعه ذلك من مشاكل عمالية واجتماعية واسكانية وبالتالي ظهور مشاكل عديدة سياسية واجتماعية لا حدود لها .

ألا ان الصين تطمح بعضويتها فى منظمة التجارة الدولية الى فتح الأسواق العمالية أمام تجارتها والقضاء على ماانتظره سنوياً من تجديد الولايات المتحدة لها بما يعرف بالأبواب التجارية Most favor treaty وهو ماسوف يفتح للصين أبواب التجارة مع أهم الدول لصادراتها يزيد من فائضها التجارى مع الولايات المتحدة . وهذا بلاشك سيزيد من إنتاج الصين ويرفع مستويات الإنتاجية لصناعاتها ويساعد على امتصاص العمالة للتزايد بسبب تزايد السكان وهجرة أهل الريف الى المدن. وتأمل الصين ان فى مساعد ذلك فى النهاية على ارتفاع مستوى الأجور ومتوسط دخل الفرد وبالتالي مستويات المعيشة لائلائها.

### ارتفاع مستويات الأجور فى الدول النامية الديمقراطية

وتجدر الإشارة هنا إلى دراسة حديثة لمعهد





اسم كاتب المقال : احمد الجويهي

شعور الرئيسى :

رقم العدد : ١٦٢٣

شعور الفرعى : قطاع الاقتصاد

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٢/١٤

مجلد : الاهرام الاقتصادى "مجلة"

شمسوا وحكومات.. يفضى من مثالب الحرية للتجارة الدولية السالف ذكرها، فبجانب اعتراض الكثير من الدول على الحرية غير المحددة التي يطالب بها الغرب، فإن المظاهرات التي قام بها عدد كبير من الأفراد كانت دليلاً آخر على عدم شعبية الاتجاهات التي تطالب بها الدول المتقدمة فى نفس الوقت الذى تصالو فيه هذه الدول بحماية بعض قطاعات الإنتاج بها مثل قطاع المنسوجات بالولايات المتحدة والزراعة فى أوروبا والصيد فى اليابان. وعلى المنظمة فى اجتماعها القادم أن تعالج المسائل التى تصاحب الحرية التجارية وتنتظر بعين الاعتبار لمشاكل الدول النامية من منافسة قوية وإحتمالات تركيز الثروات فى دول معينة وإمكانية ظهور نوع جديد من الاستعمار الاقتصادى من جانب الدول المتقدمة اقتصادياً، حتى لا يواجه العالم مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية قد تفوق مسبق أن واجهه فى القرن الماضى نتيجة للاستعمار العسكرى ثم الاستعمار الاقتصادى وماتبع ذلك من حروب عالمية كان من الممكن تفاديها لولا طبع الدول الكبرى. وعلى الدول المتقدمة أن تسبع سياسات إضاء ومساواة وتعمل على مساعدة الدول النامية فى عمليات نقل التكنولوجيا واستيعابها ورفع مستويات الإنتاجية والأجور بها ولاتقتصر على النظر لحرية التجارة الدولية على أنها مجرد فتح للأسواق لتوزيع فائض إنتاجها الصناعى والزراعى ولأنه أن نظرة جسيمة متطورة تهدف إلى الشراكة والتعاون الدولى على فى مصالح الدول المتقدمة على الأجل الطويل.

MIT بجامعة هارفارد التى تشير إلى أن الدول النامية التى تتبع مايسمى بالاقتصاد الحر مثل الهند والأرجنتين وكوريا الجنوبية يزيد مستوى الأجور بها بنسبة ٢٠٪ عن الدول التى تتبع جزئياً هذا النمط مثل المكسيك والبرازيل وأندونيسيا، كما أن مستوى الأجور فى دول الاقتصاد الحر السالفة الذكر يزيد مستوى الأجور بها بنسبة ٦٠٪ عن دول ما يسمى بالاقتصاد غير الحر أو المقيد مثل الصين وفيتنام. ذلك لأن نسبة الأجور للإنتاجية فى قطاع مثل الصناعة فى أعلى فى الديمقراطيات مثل الهند وكوريا إذ تبلغ نحو ٢٨٪ و ٢٦٪ على التوالي فى الدولتين مقابل ١٧٪ فى الصين و ١٩٪ فى المكسيك و ٢٠٪ فى اندونيسيا. وفى دراسة أخرى مماثلة تشير النتائج إلى أن فى الصين يحصل العامل على أجر سنوى يبلغ نحو ٥٠٠ دولار من قيمة إنتاجه البالغ فى المتوسط نحو ٢٨٨٥ دولاراً. بينما زميله فى الهند يحصل على أكثر من ضعف هذا الأجر أى على ١١٩٢ دولاراً من قيمة إنتاج سنوى قدرها ٢٦١٨ دولاراً. وهذا يؤيد أن مستويات الأجور والإنتاجية أعلى فى الدول النامية للديمقراطية كاليهند عنها فى الدول النامية غير الديمقراطية كالصين.

### الاجتماع القادم لمنظمة التجارة الدولية

إن الاجتماع الماضى لمنظمة التجارة الدولية الذى عقد فى مدينة سياتل Seattle الأمريكية فى شهر نوفمبر الماضى أوضح بجلاء أن العالم -



الأدوية



الجات  
قطاع الادوية

الصفحة	التاريخ	العدد	المصدر	كاتب المقال	عنوان المقال
٦٨	٢٠٠٠/٢/٢٨	٢٧٦٦	العالم اليوم	سماحى ابراهيم	صناعة الدواء في مستقع التريس
٧٢	٢٠٠٠/٥/٩	٤١٢٢	الوفد	غادة ماهر	اتفاقية حق الملكية الفكرية تحدد صناعة الدواء في مصر



الموضوع الرئيسى :	الاجات	اسم كاتب المقال :	سماحى ابراهيم
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة : الادوية	رقم العدد :	٢٧٦٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٢/٢٨

# صناعة الدواء فى مستنقع «الترييس»

◆ ٩ مليارات جنيه فاتورة التخلي عن الفترة الانتقالية

◆ ضرورة تنفيذ خطة متكاملة لمواجهة مرحلة التطبيق

د. محمدرؤوف:

◆ الحل فى الالتفاف على حقوق الملكية بالتطوير

◆ التصدير لن يعوض الخسائر لضعف آليات التسويق

للخائير ليست قضية بخصوص المازق الذى يواجه صناعة الدواء الوطنية مع تطبيق الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية تريس، ورغم ذلك يزداد هذا الموضوع يوماً سخوة سواء مع العد التنازلى لنهاية الفترة الانتقالية، أو مع تكرار المطالبات بالتخلي عن هذه الفترة، كما يزداد الموضوع إلحاحاً مع كل جولة من المفاوضات الدولية التجارية متعددة الأطراف الرسمية منها أو التحضيرية.

الملف الساخن للدواء واتفاقية «التريس» تواصل العالم اليوم الأسبوعى فتحة بكل مجانيه فى هذا التحقيق الذى يتضمن مجموعة من الدراسات الرسمية والتقارير المتخصصة وآراء الخبراء.

أثارها المحتملة تناقص الاستثمار وزيادة الأسعار





الموضوع الرئيسي :	المخترعات
الموضوع الفرعي :	قطاع الصناعة : الأدوية
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	سباقي ابراهيم
رقم العدد :	٢٧٦٦
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٢/٢٨

3 - احتكار صاحب البراءة لمحقوق استيراد المنتجات: ويمنح ذلك ملك براءة الاختراع حقوقاً مطلقاً بصككها، لاستيراد المنتج حوضرود العمالة على جلبه بالاستيراد في مصر، إضافة إلى حقه في الأفراد بيعه واستخدامه وقرضه للبيع وبيع ذلك المنتج، إلا إذا سمح لذلك لبراءة الاختراع لحرف آخر في مصر بواحد أو أكثر من هذه الحقوق في إطار ترخيص بذلك. ويفيد ذلك نص المادة 28 من الاتفاقية في تفرتها الأولى.

### الدواء التركيبي

تعتمد صناعة الدواء في مصر حالياً على تشريعات وطنية تركز على مبدأ منح براءات الاختراع لمصنعي التصنيع مون المنتج النهائي وكذلك براءات الاختراع للمصنعة الحامية وأيضاً واستغقت مدة الحماية للفترة لها ولم تعد حكراً وفقاً للقواعد المصرية للحماية والتي تحدد الحماية بفترة زمنية مدتها عشر سنوات وبع ما تقار به الصناعة الدوائية في الدول المتقدمة من قاعدة كيميائية واسعة قادرة على اكتشاف المواد الفعالة عن طريق الأفراد أو الشركات والدوريات على تفصيل استثمارات كبيرة لتسويق البحث والتطوير.

إن ذلك خبراء صناعة الدواء في مصر على أن هناك العديد من الأضرار التي تتلخص بصناعة الدواء المصرية بعد توقيع مصر على اتفاقية حرية التجارة وحماية حقوق الملكية الفكرية ودرتيريس، حيث أصط الاتفاقية الدول الدائمة ومن بينها مصر فترة انتقالية مدتها عشر سنوات يتختم بتبنيها التطبيق الكامل لهاتين الاتفاقيتين، الأمر الذي يعني دخول أدوية منالسة لمنتجات الشركات المصرية، ونظراً لأن صناعة الدواء المحلية تفتقر حالياً حوالي 74% من الاحتياجات المحلية فإن هذه الصناعة ستكون أكثر الصناعات تأثراً. الأمر الذي يهدد الاستثمارات الثلاثة فضلاً عن فرص العمل في هذه الصناعة.

أما بالنسبة للأدوية التي سوف تنتج بعناية فكرية في ظل الاتفاقية فإنه لن يكون في مقدور الشركات المحلية محاكاتها وبالتالي ستزحف أسعار مثل هذه الأدوية لعدم وجود منافس لها من المنتجات المحلية.

ويرى خبراء صناعة الدواء في مصر أنه ليس من المقصود أن تستطيع الصناعة الدوائية الوطنية أن تعرض ما تشقه في السوق المحلية عن طريق التصدير إلى الأسواق الخارجية نظراً لضغط آلية التسويق الخارجي بشركات الدواء المصرية وبعادتها عينا بالقتصاد الح.

ويؤكد البعض الآخر على أنه ليس من المنصور أن تستفيد صناعة الدواء المصرية من الحماية التي تكفلها اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية لسبب واضح وهو أنه أصبحت هناك عناصر جديدة في المنتجات الدوائية المصرية ولا ينظر أن يتغير هذا الوضع في القريب العاجل لأسباب كثيرة لعل من أهمها سياسات التصدير القليلة والتي لا تعطي نسبة ربح معقولة لبعض الشركات، بالإضافة إلى عدم وجود سياسات استراتيجة ومالية تدفع عملية الابتكار في

بعض تقرير لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من أنكر جولة أوروبية على الاقتصاد المصري إلى أن أهم الآثار السلبية: يشتمل في القيد الجديدة التي فرضها الاتفاقية ويشتمل على وسائل الحماية الجديدة للاختراعات. الفات: عموماً لم تكن موجودة من قبل، أسلم الصناعة المصرية ولاسيما صناعة الدواء ومؤسسات البحث والتطوير الوطنية تنضمها من العمل لانتاج مطومات تكنولوجية واستغلالها في الصناعة والتجارة بالمجهود الذاتية، في نفس الموضوع الذي تفرض حملته.

وتوسع الحماية الجديدة لاعتبارها كسبا يتاله أصحاب الاختراع، وهم في الغالبية الساحقة من الأجانب وخاصة في الدول المتقدمة، يصيب جودهم في البحث والتطوير وسبقهم في إنتاج المطومات التكنولوجية موضوع الحماية. ولكنها تمثل عراقق أيضاً أمام الجهود الذاتية في مصر التي ترس لهاق بالماليتين، والجديد في الحماية وما يتألقها من عوائق منسوب لما كان يولايه منصوصاً عليه في قانون براءات الاختراع المصري رقم 132 لسنة 1949.

وتوجد أهم الترهيد الجديدة في خمسة مواقع من الاتفاقية، وتمتد تأثيراتها في المجالات التالية:

١ - اتساع نطاق التكنولوجيات التي تشوب حمايتها ويحدث ذلك بتوسيع نطاق قابلية لتسويق الموضوع في براءات الاختراع وامتداد الحماية لتشمل كل مجالات التكنولوجيات لحماية المنتجات وخلق الانتاج في كل مجالات التكنولوجيات وتكمن خطورة ذلك في أنه ينصرف إلى المنتجات المسحية من كيميائيات فعالة والمستحضرات الصيدلانية وكذلك الكيمائيات الفلزية والزراعية والثروة الحيوانية على الحلقها، ويقا في هاتين حقولاً احتكارية لأصحاب الاختراع ومورد منتجته ويحرم البحث والتطوير في مصر من أية فرصة للاجتهاد لتوسيع لفرقة لصنع نفس المنتج، في الوقت الذي يستخدم فيه مصر هذه المنتجات ويمنعها للبيوع المصري لشد الاحتياج والذي تشكل الصمة والتقليد بالفرقة فنية تنموية لا إروية على وحساسية.

2 - امتداد فترة الحماية لمنحوة للتكنولوجيات. ويحدث ذلك باستدانة فترة الحماية المنوحة في براءات الاختراع إلى ما لا يقل عن عشرين عاماً من تاريخ التقيم بطلب البراءة، ويفيد ذلك نص المادة 33 من الاتفاقية بيند وحيد وبالتالي تزداد مدة الحماية لمنحوة بصحب هذا القيد مما هو منصوص عليه في قانون براءات الاختراع المصري الأمر الذي يحرم البحث والتطوير والصناعة المحلية من أية فرصة للاجتهاد لتوليد التكنولوجيات اللازمة لصنع نفس المنتج أو طريقة الانتاج طوال عشرين عاماً ويتوجب وبالتالي الانتظار لحين انقضاء هذه المدة وسقوط الاختراع في حيز النورمين العام ملكه العام، وبعد أن يباح توليد واستغلال تكنولوجيات مثيلة بالجهود الذاتية في مؤسسة البحث والتطوير وغيرها.



الموضوع الرئيسي :	الاجلات	اسم كاتب المقال :	سباغى ابراهيم
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة : الادوية	رقم العدد :	٢٧٦٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٢/٢٨

### الصناعة الوطنية

وقد لتقسم الرأى بشأن هذه القضية بين مؤيد ومعارض ولكل حجه ومبررته التى يسوقها ليبل على رجوان رايه وصوابه.

فالمؤمنون إلى التطبيق الفورى للاتفاقية وهم خبراء امريكايون بالإضافة إلى خبراء وطنيين يقومون شركات وطنية تمثل جهودا لشركات مستخدمة الجسيات يرون أن التطبيق الفورى للاتفاقية لا يؤدى إلى زيادة كبيرة فى أسعار الأدوية على أساس أن أكثر من 90٪ من أدوية السوق المصرية لا تخضع للصناعة إلا فقط من الأدوية الأساسية فى التى لها برامات سارية.

بينما يفسح التطبيق الفورى للاتفاقية للشركات العالمية على الاستثمار الدوائى فى مصر وعلى التعامل مع مصر كمرکز للصناعة الدوائية فى المنطقة، والفكرة للمستثمرة للصناعات هنا هي صعوبة إنشاء أكثر من مركز للصناعات الدوائية فى نفس المنطقة، وبالتالي فالمدة التى ستسبق الآخرين فى التخطى من الفترة الانتقالية هي المرحلة للاستحواز على الاستثمار الأجنبي.

ولا ينكر لاسباب هذا الرأى الحافظن الأصل

وهو حرص الشركات الكبرى على استثمارها ما تنفقه على البحوث اللازمة لأختراع دوائها.

هذا ويورد على ذلك فريق من قطاع صناعة الدواء العام والخاص الذين يرون ضرورة التمسك بالفترة الانتقالية المفتوحة لحرص موجب الاتفاقية، ويأتى موقفهم متحذيا مع تصالح خبراء من الأرجنتين وكندا والمفند، وذلك على أساس أن التطبيق الفورى للاتفاقية سوف يؤدى إلى ارتفاع الفترة الاستهلاك الحلى للدواء من 3 إلى 12 مليارات جنيه سنويا، وأن ذلك يهدد الاستثمار المصرى ويهدد بتلاشي صناعة الدواء فى مصر فى غضون 5 - 10 سنوات.

وفى هذا الاتجاه يحدد التقرير سجاسى الفورى الآثار السلبية المباشرة التى قد تلحق بصناعة الدواء المصرية فى هي حالة عدم التأكيد على الاستقالة من الفترة الانتقالية للصناعة لحرص موجب الاتفاقية تتضمن تنقضى الاتهام نحو الاستثمار الجديد

كان أن التطبيق الفورى للاتفاقية سوف يعرم مصر من تصنيع العديد من الأدوية بالأسعار التى تتوافق مع الظروف الاقتصادية للشعب المصرى، كما سيؤدى إلى زيادة الأسعار بالنسبة لبعض المستحضرات المتداولة فى السوق فعلا، والتي شارت منها على الانتهاء إلى 5 - 6 لاضلال السعر المحالى نظرا لزيادة فترة الصلابة إلى 20 عاما.

صناعة الدواء وتجمع على البحث والتطوير.

ويتم على ذلك يتوالج العديد من المعنيين بصناعة الدواء فى مصر لا تحصل العديد من الشركات المحلية بأوضاعها الحالية الآثار للترقية على فتح الأسواق المحلية وتفسير قانون برادات الاختراع المصرى ليتلاق مع أحكام اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية بأن تمت الصلابة لمدة 20 سنة بدلا من عشر سنوات، ولتتسب للصناعة أيضا على التمتع النهائي بالإضافة إلى Process بطريقة التضميد.

### تهديات خطيرة

وفى هذا الإطار يشهر تقرير لجنة الصحة والسكان والبيئة بسجاسى الفورى من مستحيل الدواء على مصر من صلح القانون المصرى والمطرين، إلى أن تلتزم مع قانونه استهلاك الدواء فى مصر على مستوى تكلفة الانتاج محليا تبلغ نحو 2,8 مليار جنيه سنويا تقبل نحو 79٪ من احتياجات الاستهلاك الحلى من الدواء، إلى حين أن مستوى تكلفة قانونه استهلاك الدواء فى حالة استيراد كامل احتياجات الاستهلاك من الأسواق الدولية الرئيسية يرتفع إلى نحو 14 مليار جنيه، بما يصل إلى خمسة أضعاف التكلفة الحالية الحقيقية حيث يتم لتتاج غالبية المستحضرات الدوائية بعيا من غلاء الشركات الدولية المملالة ويدخل دفع وتفاوت طبيعة، وذلك بمحكم أن هذه المستحضرات سالت عنها الصلابة القانونية وفقا للمواحد لتشريع المصرى المطبق حاليا، والتي تقضى بحماية الملكية الفكرية وبرادات الاختراع لخاصية وللمدة لمدة عشر سنوات فقط. الأمر الذى سيخلف بالقطع بعد انتهاء هذه الفترة الانتقالية التى سمحت بها الاتفاقية والتي تنتهى عام 2005.

ويرى خبراء صناعة الدواء أنه من المعقد يتصلح التى تواجه صناعة الدواء المصرية حاليا ما يمتثل إلى دعوة مصر لتطبيق التطبيق الفورى

الاتفاقية لحماية حقوق الملكية الفكرية التى لقره اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO على لخاصية واللجنة ادة عشر سنوات فقط. الأمر الذى سيخلف بالقطع بعد انتهاء هذه الفترة الانتقالية المتاحة لحرص موجبها من الدول النامية ومدتها عشر سنوات.

والتطبيق الفورى لهذه الاتفاقية يعنى تخليق الصلابة لمدة لا تقل من عشرين عاما على كل من العملية الابتكارية PROCESS والمنتج النهائي

وانتاج الالتزام بهذه الاتفاقية PRODUCT والتأكد بالفترة الانتقالية لمفمنه استمرار تطبيق قانون برادات الاختراع للمصرى المحالى، والذي يصير الصلابة على العملية الابتكارية فقط ولعدة عشر سنوات.





اسم كاتب المقال : ساعي ابراهيم  
رقم العدد : ٢٧٦٦  
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٢/٢٨

وع الرئيسي : الجات  
وع الفرعي : قطاع الصناعة : الادوية  
سار : العالم اليوم

ويؤيد الدكتور محمد رؤوف حامد استناد  
الرفقة والبحوث الدوائية أن القضية ليست مجرد  
التنمك بالفترة الانتقالية كمق تعفيه لنا والجات  
وايس ليساً التنازل عن هذا الحق من مناطق  
اثبات حسن نيتنا أو القول ططيه بمحسن نية  
الصناعة الدوائية العالمية، وإنما يحتاج الأمر إلى  
رعاية منهجية في اتخاذ القرار.  
ويطلق الدكتور محمد رؤوف مع نعمة التنمك  
بالفترة الانتقالية، إلا أنه يؤكد على أن مجرد  
التنمك بالفترة الانتقالية دون أدراك على  
استراتيجي لشكلة البحوث في الصناعات  
الدوائية والتطوير يعني ببساطة أن التفتين على  
صناعة الدواء يربطون مفكرات الدواء إلى  
الأجل التي ستأتي من بعدهم.  
ويسترد الدكتور محمد رؤوف للتنمك  
بالفترة الانتقالية أن يتم تقوية البنية الأساسية  
الوطنية في البحوث والتطوير بهدف التكيف  
الاقتصادي مع اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية  
«التي» من خلال إدارة البنية التحتية بطريقة  
تتطلب لها خلال ٥ سنوات على الأكثر التوصل إلى  
إمكانية إضافة تطوير إلى التطويرات التي يصل  
اليها من سبقونا. وإذا ما يعني الانتساب حول  
التطويرات الجبرية التي يحدثها الغير، وبالتالي  
تتحصل على حقوق ملكية نتيجة أعمال انفسا  
وتطوير للصناعات الانتقالية أو المنتجات التي  
يكون قد وصل إليها غيرنا.  
كما يشير إلى أن الأخذ بشوار الصلفط على  
الفترة الانتقالية سيؤثر تأثير الابتكارات الجديدة  
أثناء الفترة الانتقالية وكذلك استعلا معرفة  
تكنولوجيا رخيصة لشحن بخصوص المنتجات  
الجديدة من شركات غير الشركات الأم ومصاحبة  
الصناعات مما سيحافظ على مطوية الأصطر  
خلال تلك الفترة.

### توصيات

وإذا أوصى تقرير لشعبة الخدمات الصحية  
والسكان بالبحوث القومية المتخصصة حول  
«قضية الجات والملكية الفكرية ومستقبل  
الصناعات الدوائية في مصر» بشورة صياغة  
استراتيجية وطنية الدواء ودراسة كل ما قد يهدد  
صناعة الدواء في مصر في الأعوام القادمة  
وتوضع الدور الذي يستند إلى مؤسسة البحث  
العلمي في خدمة أنشطة هذه الاستراتيجية  
كما أكد ضرورة التنسيق بين مجموعة من  
الجهود تتضمن اكتشاف القدرات العلمية وتوابع  
المنتجات الدوائية الاصطناعية حالياً والتعام  
أساليب إنتاجها، وكذلك تشجيع قيام التحالفات  
الاستراتيجية في الحالات للضغط بين الشركات  
المصرية أو مع شركات من العالم المتقدم أو  
التنمى، ولم تغفل التوصيات دراسة ترسيخ  
استهلاك الدواء وبيع شركات الأدوية براكز  
البحوث والجامعات بالإضافة إلى إنشاء صندوق  
لدعم البحوث والتطوير التكنولوجي في مجال  
الدواء لايتك مستحضرات ومواد خام جديدة  
وذلك لتمكين التجهيزات من خلال تخصيص  
نسبة مئوية من إيرادات شركات الأدوية توجه  
لتطوير البحوث الدوائية وتغطية تكاليف تطوير  
تكنولوجيات تلك الصناعات.



نوع الرئيسي :	المجلات	اسم كاتب المقال :	غادة ماهر
نوع الفرعي :	قطاع الصناعة: ادوية	رقم العدد :	٤١٢٢
العدد :	العدد	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٩

## اتفاقية « حق الملكية الفكرية » تهدد

### صناعة الدواء في مصر

ليس موضوعاً سياسياً ولم يكن موضوعاً علمياً لما هو موضوع بهم المواطن المصري الذي يتربد بصفة مستمرة على المستشفيات والصيغيات بحثاً عن الدواء الرخيص ففي الوقت الذي شهدت فيه وسائل الإعلام جدلاً كبيراً حول أزمة الدواء وأسماؤه وتراجع نصيبه كمن رجل الشارع ينقلش الأزمة بطريقته الخاصة فالأرقام لا تهمة والنقائض العلمية لا يستوعبها.. اتفاقيات الجات والقريرس وحق الملكية الفكرية لا يعلم عنها شيئاً!! كل ما يشغل ذهنه سؤال واحد هل الأدوية متوفرة في الأسواق وبسعر رخيص؟ وهل الأدوية التي تعالج الأمراض المزمنة بالسكر متوفرة في الصيغيات أم لا؟ هذا ما يهم المواطن المصري..

لقد الدكتور محمد محمود زهران استند للسلك البولني بطب قصر العيني ورئيس لجنة الصحة والبيئة بمحرب لوفد ان الدواء يعتبر سلعة لجهوية وأيس اختيارية في العلم كله ولا يوجد لها في بديل ومن هذا المنطلق فالدواء مهم بالبيئة للفنى والفقير واستهلاك مصر من الدواء يصل ٤ مليارات جنيه سنوياً

ويعد تطبيق اتفاقيات الجات والقريرس سبباً في نسبة الاستهلاك إلى ١٥ مليار جنيه سنوياً!! والسبب في ذلك ان مصر ضمن الدول الموقعة على اتفاقيات الجات والقريرس.

#### النتيجة!!

أما عما يقال ان مصر تنتج حوالي ٩٥٪ من الدواء الذي تحتاجه و٥٪ فقط دواء مستورداً فهو مقولة كاذبة فالمصنعة ان إنتاج الدواء للمصري أقلية تهمة وتعليق لراى خام مستوردة و٦٥٪ من الإنتاج والتمتعة مستوردة و٢٥٪ استلها عليها جديتها وبالتالي فلا يوجد حق للملكية الفكرية على المنتج النهائي!!

ويشير د. زهران في ان تطبيق حق الملكية الفكرية على الدواء يعتبر ظلماً للبلد النامية والسبب في ذلك توريد سعر الدواء في العلم كله كتيق يكون ثمن عالية الدواء بأمر كما مثل للمصريين في مصر فكل متوسط دخل الفرد في البلاد الأوروبية كـ ١٠٠ دولار في مصر!!

ويؤكد د. زهران ان تطبيق اتفاقيات الجات والقريرس ستكون بمثابة خسارة تقدر بملايين الدولارات فكنا خسرت ٢ مليار دولار باتفاقية القريرس وهذا المبلغ يمثل سعر الدواء للشاهدين المصري في كندا وذلك مع قول علم من تطبيق هذه الاتفاقية!!

النتيجة د. زهران ان شركات الأدوية العالمية سوف تنقل مع شركات متعددة الجنسيات وبعد مرور ثلاث أو أربع سنوات ستتحكم ٤ شركات فقط على مستوى العالم كله في الدواء وبالتالي ستتحكم في سعر الدواء وبجميعها في ذلك حق للملكية الفكرية خلال ٢٠ عاماً بعد ذلك ستكون أهم تجارة في العلم بعد تجارة السلاح وتجارة الدواء والنتيجة لامتلاك وبيع الدواء لشركات عملاقة.





نوع الترخيص:	الجات	اسم كاتب المقال:	غادة ماهر
نوع القرص:	قطاع الصناعة: ادوية	رقم العدد:	٤١٢٢
سنة:	الولادة	تاريخ الصدور:	٢٠٠٠/٥/٩

## الترجمة

الدكتور ثروت باسيلي رئيس شعبة الدواء بقطاع المستلزمات  
يقول: اتفاقية الجات لا توجد بها أي آثار إيجابية بل جميعها  
يضر بالأكثار المحلية وتدمر الآن بإعداد أصناف بديلة من

الأدوية مرتفعة الثمن بأسعار مضخمة لشعبة محسوب الدخل  
ولكن بتطبيق حافز للكلية الفكرية، طويلا لاتفاقية الجات أن  
تستطيع إمداد دواء بديل بسعر أقل فالشخص الذي اعتاد  
شراء الدواء بسعر ١٠ جنيهات كيميال لنفس الدواء الذي يبلغ  
سعره ٢٠ جنيهه لا يستطيع أن يظل على هذه الانتفاعية في  
السنوات المقبلة أن يجد الدواء أفرز عيش وذلك يضر في  
شراء الدواء على الثمن ويصل تلك كلفة للمواطن محسوب  
الدخل وفي نفس الوقت لا يستطيع أن ينجس بتطبيق حافز  
الكلية الفكرية لأن لا يستطيع أن ينجس في عزلة بعيدا من  
المعلم كله، فالمعلم يتصرف لأن كومة الكسفية واحدة  
والتكاليف لاتفاقية الجات ضر لابد منها!!

ويضيف د. ثروت قائلا: لا يوجد تراجع في تصدير الدواء  
لكن هذه مخاوف في السنوات المقبلة من تراجع لتصدير  
بسبب اتفاقية الجات فمن في حاله في زيادة سنوية بنسبة  
٢٥٪ ولا توجد أمكانات لذلك!!

ويؤكد د. ثروت أن أسعار الأدوية الخرسية تسعها وزارة  
الصحة فهي المسؤولة عن تحديد وتسعير هذا الدواء، مستوية  
كلية لما الدواء الذي يبلغ سعره ٢٠٠ جنيه فلا يقوم الوزير  
بتسعيه وهذا من عبء الدكتور إسماعيل سالم للأدوية  
غالبية الثمن والسبب هو رفض الوزير لذلك فلا بد وأن  
وزير الصحة الأدوية الحديثة ويسعها حتى ولو كانت غالية  
لأنها مما كانت غالية الثمن في تسعيها فهي لفت كثيرا من  
التهريب أو الاستيراد غير القانوني.

## صناعة حيوية

● الدكتور السيد الهوى شعبة صلب إسمي شركات  
الأدوية يقول: بديلا لنا لا يرى أن الدواء المصري يمر بكرة طرفة  
تستعمل الخدمة الإعلامية لثارة هذه الأيام فصناعة الدواء من  
الصناعات الحيوية وهي بطبيعتها صناعة تخصصية ومن ثم فإن  
للتخصصين الدواء المصري في الأسواق العربية والأفريقية وحتى  
في السوق الهندي بالتفصيل في خبر ينشر في حديث بلاغ يعمل  
على سطره ما يمكن أن يسيء إلى تلك الصناعة العملاقة  
لأنها فيه وترويه وتنقصه في محاولة لإقصاء الدواء  
المصري من تلك الأسواق.

وعن تراجع التصدير في مصر يقول د. زهران أن مصر  
تصدر حاليا الدواء بنسبة ٢/٣ فقط وتستورد مواد خام بـ ٢  
مليون جنيه وهذا التفاوت الجاهل والقرصيص يحصل سعر الدواء  
الخام في ١٠ مليارات جنيه والتسوية التي سوف تحدث زيادة  
مهمة في سعر الدواء للمستهلك المصري!!

ويذكر د. زهران أن منتظمي الجات والقرصيص قامت بافتراءج  
ما يسمى «بالبلات بوكس» أو «البل بوكس» بمعنى أنه  
فرصة للشخص للفتح للدواء بدون التسوية لمدة ٥ سنوات  
منذ عام ١٩٩٥ في بداية اتفاقية الجات لتعمل في إسرائيل ومن  
ثم يكون للدول الحق في تصدير سعر الدواء ثم لثارت منتظمة  
الجات مرة أخرى في إمكانية مد الدولة في علم ٢٠٠٥ على  
أساس أن تقوم البلد بتسجيل الدواء وتشارك حق لتعليه قبل  
يناير ٢٠٠٠ والقدرة ٢٦ من اتفاقية الجات والقرصيص تنص على

حق الدول التنافسية في تطبيق نظام يسمى «بالقرصيص»  
الاجباري للدواء الأجنبي في حالة تصف صلب براءة  
الاستنزاع في بلدك للدواء وهذا يتطلب تواجد ملفوظ محترف  
على مستوى عالي لإتاحة هذه الفرصة.

## الحلول

ويرى د. زهران أن الحل مشتمل في تقصيصات التي تكررت  
في الأدوية التي قامت بها لجنة الصحة بحزب الوفد من الدواء  
ومستقبله بتاريخ ١٩٩٩/١٠/١٠ وخسرها صفة من رجال  
الطب بمصر والعالم العربي وخسرها د. إسماعيل سالم  
وزير الصحة والكثير من السبب السبب دواء الأدوية والكثير  
زكريا ساء، تذهب الصناعات وخسرها جميع المستوردين  
بشركات الدواء بمصر وأصبحت عدة توصيات للخروج من  
مأزق الدواء في مصر وهي:

● عمل لتصل شركات القطاع الخاص للأدوية حتى تملك  
قوة كبيرة ضد التكتلات العملاقة.

● تطوير القطاع الحكومي للأدوية وإتاحة شركته وبمعه

من الحكومة فنيا وماليا.

● يجب أن يكون تعاون مع القطاعين الخاص والعام.

● فتح أسواق جديدة للدواء المصري بالشراي والسفر

مسترة.

● إنشاء مركز عملاق للأبحاث الدوائية بدعم الحكومة

والقطاع الخاص والبدء من الآن بتدريب كوادر لهذا المركز على

أبحاث الدواء الحديثة وإرسال بعثات للدول الغربية واليهان.

● استغلال البنية الباقية قبل تطبيق اتفاقية الجات لتسجيل

وتصنيع أكبر عدد للأدوية الحديثة.

● تصغير ملفوظ على درجة عالية من الكفاءة العلمية

والاقتصادية والتجارية والكفاءة القياسية للتعرض مع

الشركات العالمية لتصنيع الأدوية لتكثيف الأبحاث

والدعاية للأدوية الحديثة.

● تصميم قوة مستوية تملك الأدوية الأجنبية لتطبيق

أفرض الحماية للمدخل تحت مظلة الكلية الفكرية.

● إنشاء مجلس أعلى للدواء المصري - مستعمل من كل

الوزارات - يرأسه مجلس أمناء من الشخصيات الوطنية

العلمية من صناعة الدواء لتصل رؤى واحدة للمستهلك

المصري للدواء ويكون من مسئول الحكومة من وزارات

الصحة والصناعة والداخلية ومجلس شركات الأدوية المصرية

سواء قطاع عاما أو خاصة خبراء في صناعة الدواء في مصر

والعلماء والأكاديميين في مجال الدواء.

ويختتم د. زهران حديثه بأنه على الرغم من مرور ٥ سنوات

من التوقيع في اتفاقية الجات إلا أنه لم يتم في شيء حتى الآن!!





اسم كاتب المقال : غادة ماهر

رئيس : المجات

رقم العدد : ٤٩٢٢

رئيس : قطاع الصناعة : ادوية

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/٩

رئيس : الوفد

كما إنه لابد وأن تفصل فصلاً تاماً بين الدواء وبين الكمالات  
الغائبة التي تباع في لشكل مسيحية والتي استغل الضعفاء  
والقوة أيام لحد الأنفاس والتي لم يكن يوماً من صناعات الدواء  
أو حتى ممن يتلقون فيه والذي تقتصر تجارتهم على الأدوية  
الصناعية والكمالات الغائبة والتي تحتاج ٢٢ كملاً غائبة في صناعات  
غير مرصص من وزارة الصحة ومرصص فقط من محافظته  
القانونية لخطوط وتحت تلك الدواء الغائبة والتي تلم كغشاش  
الصيدلي ويحلمون لتصورين وبسيط وتعتبر الآلات وبسبب  
الاستغلال للشعيرة بعد أن ثبت عدم مطابقتها للمواصفات  
بمعيرة الهيئة القومية للأدوية والمرحوت الدوائية تستغل  
بعض وسائل الإعلام تلك الواقعة وتخرجت التعميد  
الصناعية تتهم بصناعات الدواء المصري بأنها مصنع صيدوي  
وهوائية وأن السوق المصري مليء بالصناعات الطبية  
الفايدة بما يجاهي الطبقة تماماً لمصنعت الدواء في مصر  
تتعلق أحدث ما وضعت فيه تكنولوجياها صناعات الدواء في مصر  
من حيث تقنية التصنيع وبنية الجودة وأرباح لوصول التصنيع  
الجودة والدواء المصري يمر بالعديد من التجهيل والأزمات التي  
تؤكد مظهره للمواصفات لتهافت من رغبة الجودة في مصر  
الأدوية ولتلك ما يعمل الهيئة القومية للأدوية والبحوث الدوائية  
بما يضمن سلامة جودة الدواء المصري ومن ثم فإن الحديث عن  
وجود مستحضرات طبية الفسدة أو مصنعات غشوائية هو  
محض افتراء وإتهام بالاحكامنة وبخلاف استغلت أن تطعن  
في سنواتها الأخيرة ما لم تتيقن إليها صناعات مصرية أخرى  
وستلجأ الدواء غشائية شأن كالأدوية الفسدة في مجتمع يفتقر  
سنوات لتجهيل الأولى من الانتفاضة للوجه في الاقتصاد الجار  
لأه وإن تطعن من بعض الانتهازين معترضى الانتفاخ حوز  
القرارات والقوانين ولكن ذلك لا يفي أن تلك الصناعة لا تسير  
في مساراتها الصحيحة ولكن صيرتها على هذه الصناعة  
الاستراتيجية جعلتها تفتأ على قدر كبير من القلق  
والقلق لا يمكن أن يهدد تلك الصناعة وأنا أعلم أن ظاهرة  
التصنيع لدى الأجيال والتي يقوم بعض الأفرام من بتشوين  
مكتب لولا إقراضهم ويغشاهم بخلاف على معة الصيلة بأن  
توجد الصناعات في مصر اليوم وإن كان زهور الصناعة قد نبأ  
لأهذه كاتبة في مصر من أفرام بتجديد معد للصناعات  
الصناعات بتطويرها لأجيال من إننا لاكتب به ؟ مستعجلاً  
أن هذا القرار قبله تسلياً باتجاه الأزيد من الشركات  
وأصبحت تلك الظاهرة تتجلى في علاج جميع أعمد أفرام  
الاجتهاد والاستثمار في مصر ثم السوق المصري من الكمالات  
الغائبة وتوفر تسجيل تلك الكمالات والتي كانت تتم في  
القاضي بمعد القليلة قد أصبحت خلال في سوق الدواء والتي  
استند أن القرارات التي صدرت بشأن منع الإستهلاك وإبسا  
تقل تربية تسجيل هذه للصناعات في مركز الضبط  
والسياسات الدوائية وتصلها بالهيئة القومية للأدوية والبحوث  
الدوائية ككل بلغة قانون في سوق الكمالات الغائبة. لولا  
أن كصير الدواء فإن العديد من الشركات المصرية استغلت  
مضت لم تكن تضع التصدير هذا استراتيجية لها حيث كان  
السوق المصري يكفي طموحات صناع الدواء ولكن مع ازدياد  
للتنافس العالمية بدأت الشركات المصرية بمسألة من وزير  
الصحة في فتح أسواق جديدة وأصبحت تصغر بما هيته  
مليون دولار وهذا الرقم ضاكت إلا أنه بداية تبشر بالخير  
إن لشكل التي تصعب صناعات الدواء تمتد إلى حوز العديد  
بأن بين لاسمب القرار والتفتين على صناعات الدواء والمهندسين  
بمسيرة... حوار نيمقراني يخرج خلاله القراء والقراء الأخرى  
حوز يرتفع فيه الجميع فوق الكمالات خلسة أن هناك أخيرة  
من الأمور الغريبة التي لا يفهمها سوى للتخصصين والتي  
تعدت بأولة شديدة بين القراء لعمام إذا ما تناولتها وسائل  
الإعلام وبعض الأعلام.

غادة ماهر



المنوعات



**الجات**  
**قطاع المنسوجات**

م	عنوانه للمقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الحبراء يضمنون ضوابط المنافسة في الاسواق	الجزيرة	العالم اليوم	٢٧٩٠	٢٠٠٠/٤/١	٧٥
٢	عقدة الحواجة قدود صناعة النسيج	هدى سلامة	العالم اليوم	٢٧٩١	٢٠٠٠/٤/٢	٧٧
٣	صناعة النسيج في خطر	عبدالرسول الزرقاني	العالم اليوم	٢٨١٦	٢٠٠٠/٥/١	٨٠





صنوع الرئيسي :	الجات
صنوع الفرعي :	قطاع الصناعة: المنسوجات
اسم كاتب المقال :	الجريدة
رقم العدد :	٢٧٩٠
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١

رغم أن تحرير التجارة يفتح الأسواق ويعطي الفرصة لجلب المنتجات من الخارج بحرية أكثر من عصر الانعزال لوجه إلا أن الاتفاقيات الدولية تعطي الحق في الدفاع عن المنتجات المحلية بشكل متعبد وهو ما يعني أن الحرية لا تنطلق يد الاستيراد وفتح الأبواب للشركات العملاقة والمنتجات العالمية لتدمر السوق المحلي وهو ما يطرح سؤالاً ضرورياً حول ضوابط المنافسة في السوق وكيفية اعمالها بما لا يضر بالإنتاج الوطني.

## حماية منتجاتنا في ظل اتفاقية الجات

# الخبراء يضعون ضوابط المنافسة في الأسواق

وان لم تكن جيداً تضمن اتفاقية الجات باعتبارها للأسواق الحرة والتمتع بالائتمانية مثل السوق العربية والأفريقية ودول الـ 15 وأنه من الأفضل وحسن حماية المنافسة الوطنية لتسهيل هذه الاتفاقيات وحسن لا يهرب منا المستهلك الذي هو صلب السوق للفرد فلا بد أن نلهم له سلامة وطنية جيدة بدون أن نقوم بالمنافسة الحرة بأحد أشكالها متجاهلين سهرت المستهلك حتى لو

لم تكن هناك اتفاقية الجات وهذا يتطلب منا أن نقوم بالشركات الصناعية الوطنية لمواجهة المنافسة بتكون كبريات كبيرة قادرة على البحث والتطوير والإبداع مثل صناعة الدواء المصرية لشركات الدواء المصرية سيجعلها في المستقبل القريب غير قادرة على المنافسة.

وقال إن من النقاط المهمة أيضاً تقبل دور جماعات حماية المستهلك وإيضاح النقاش سوق اللب للمصري وأعطاه كثير من الزايات التي تشجع الاستثمار المصري والأجنبي على انشغال التكنولوجيا المتطورة في مصر التي ترفع من القيمة المضافة في الدوارد وتكون فائدة على التصدير خارج السوق المحلي أو

والمثل إنه من الممكن أن تكون الصورة ودية في البداية لكن الفروع الأجنبية ستستغل الواقع الانتاج وتحسن المنافسة وهو عكس ما ننادي وألك لا بد من وجود ضوابط لمنافسة نظام المنافسة والتجارة الداخلية.

ويشول محمد صافي رئيس الشركة المصرية للشحن يسترين كبريات، عندما تذكر الأسواق فإننا نتحدث عن الأسواق في الدول المنافسة ومنها مصر وعلاقتها المتنامية في الأسواق مفتحة نشيط للتنافس في أسواقنا ونستطيع التعاون مع علاقات السوق المفتوح لا بد أن تكون لدينا مجموعة من الشركات. أهمها أولاً أن ندرس جيداً وميكرو نصوص وأحكام اتفاقية الجات حيث تمتد على كثير من وسائل المنافسة الصناعية الوطنية وتكفي خبرتنا في قضية استيراد السكر إلى مصر بسبب عدم الفركتا ودية اتفاقية الجات ونصيرها.

في البداية يصدر للحاسب مصطلح السلاسل رئيس جمعية مستثمري مدينة الميناء من لاسان القرارات العشوائية في السوق المحلي والتي تحدث خلافاً لسياسة ولا بد أن يفسر هذه القرارات فكرياً ودراسة متأنية. وقبلنا لحدثي الدراسات يوجد 4 ملايين سجل تجاري لحدث، لو افترضنا أن كل سجل يحمل من خلاله على أفراد سيكون هناك نحو 12 مليون فرد يصلون في هذا القطاع يقطن أكثر من 70٪ من القوى العاملة المصرية على العمل فليلاً لحدث. في هذا عدد العاملين يبلغ نحو 18 مليون فرد وهذا القطاع يمثل القوى العاملة الاستهلاكية الكبرى في المجتمع ككل مشيراً إلى أن وجود إسماعيل أجنبي في هذا القطاع لا بد أن يكون يصدر أكثر من أي قطاع آخر وليس من السهل دخول مستثمرين أجانب فيه حتى لا تضر المنافسة الوطنية أيضاً في هذا المجال من خلال الاستثمار الأجنبي الذي قد يسيطر على القطاع الوطني في هذا المجال.



دوع الرئيسية :	المجلات	اسم كاتب المقال :	الجريدة
دوع الفرعى :	قطاع الصناعة: المشوجات	رقم العدد :	٢٧٩٠
صدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١

### الخروج إلى العالمية

وأنشئ له من أهم الوسائل أن تخرج الصناعة الوطنية من خندق العلية العالمية وذلك بعمل الكيفيات المشتركة التي تبني في تلك الشركات وتنمية الموارد أي للشركة لعمل جميع على داخل وخارجي بحيث

ويكون هناك مجلس أعلى ينظم حركة التصديقات في كل صناعة لتكون متالفة مضمكة وإيسر متالفة بهدف الهدى.

### بنية تشريعية

ويؤكد مصطفى زكى رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة على ضرورة وجود بنية تشريعية تسمى السوق من الممارسات الاحتكارية وكان هناك مشروع قانون قد أعد تمت اسم مع المراسلة ومنع الاحتكار منذ 3 سنوات يمنع الاحتكار ويمنع التناقص وقد أرسلت الدولة بمشروعات للمجلس الأوربي والأمريكية للاستفادة من تجاربهم للتصدي في هذا الإطار مضمنا إلى أنه بعد الانتهاء من مشروع القانون عرض على مجلس الدولة وكان سيره بعد ذلك على مجلس الشعب لكنه حتى الآن لم يجرى وأى وجد مثل هذا القانون فلهذا سيؤدى إلى منع الممارسات الاحتكارية بشئى حرمها.

وقال إن هذه الآلية ضرورية لإمهاجه غزو الشركات العملاقة لأن الانتماءات بين الشركات العالمية

بالت تزايد خلسة لكنها تنظر لشغل السوق في الدول النامية مضمنا إلى أن أهمية السواكين من أسباب عدم إصدار مثل هذا القانون شئت من أنه ليس لدينا الجسور التي القادر على تنفيذها ولا توجد تباينات كثيرة في بعض الأنشطة والعلاقات الاقتصادية والقانونية بين المنشآت الموجودة والقائمة كما أننا نحتاج لجهز فنى على مستوى عال جدا من الكفاءة والأمانة والمهنية ويكون لديه معلومات كافية حتى يستطيع تنفيذ هذا القانون ومصلحة الصناعة الوطنية ولابد من تعديل قانون السوق التجاري بحيث ينص صراحة على عدم التفرقة بين المصريين والأجانب حتى لا يكون هناك ممارسات احتكارية وليس هذا

بشربى وأمريكا أصدرت في علم ولعد فقط 77 تشريعا يحمى السوق الأمريكى من الممارسات والاحتكارية ونحن في حوجة للاستثمار الأجنبي لكن دون احتكار وإنا كانت طبيعة الأمور العالمية أن للشركات العالمية ستغزو الأسواق لابد من الاستفادة بالتلقية

الجات التي وقعا عليها في مسألة المحلية للإنتاج الوطنى وهرمها للتجار الذين يتعاملون مع المنتجات الوطنية ولأننا مهتمون بإشغال التكنولوجيا الحديثة لابد من مساعدة المصنوع الاجتماعي لتجديدها بالخدمات المحلية وذلك بقروض لا تزيد ثلثتها على 7/

وقال إن الفرض قائم في جميع المجالات وكثيرا تأتيا قصصنا لتسجبة والتأليس بعد فتح الباب على مصراعيه بعد حينين للاستيراد.

ويقول د. مهنن التشنيرى الخبير الاقتصادى أن قطاع التوزيع للمنتجات يعانى مشكلة شديدة من قلة مؤسسات التوزيع أو عدم وجود مؤسسات كبيرة المهم تأخذ شكل بيوت البئوت البئوت ذات السلسلة ويرجع ذلك إلى أن عددا كبيرا من مؤسسات التوزيع قد انقضى وخرج من ممارسة النشاط وقد أدى ذلك لارتقاس هوامش الربح التي تتمكك فيها مؤسسات الوسيلة التوزيعية وانغلاق العلاقات التسجبية بشكل لا يوجد

له مثل في أي القصة أقدر في المسلم حيث إن عاش ربح مؤسسات تجارة الجملة يسلو كثيرا ربح التجرة وهو أمر لا يوجد له مثل في العالم كما أن عاش القصة الربية نابين سعر المنتج من الصنع أو المزرعة ومابين عرضه للمستهلك الأخير يزيد بمقدار 8 أضعاف في بعض المنتجات الغذائية.

ويقول المهندس صلاح موبار إن عدم انضباط سوق التوزيع يرجع للتدخل في خصخصة شركات قطاع الأعمال وفى ذات الوقت التداخل في تطويرها حيث توقف النمو وهو ما أدى لدخول مستثمر آخرى في السوق لتطم فيه بالإضافة إلى عدم طرغ المنتج قصصنا لعملية الانتاجية الصامية فقط ومحاولة الدخول في صفقات التوزيع المباشر ليجر من كثرة الاختلال التي تنجم من عدم توفر السيولة لعدم وجود شركات التوزيع التي يمكنها تقديم الأموال أو تزعم بالفساد في أوقات محددة.

وقال إن الأمر يستلزم الإسراع في خصخصة شركات القطاع المسم الخاصة بالتسجبات الاستهلاكية على أن توضع أولوية بنسبة 75٪ على الأقل من هذه الشركات للقطاع الخاص المصرى عن طريق الاكتتاب العام للمواطنين بحيث لا تزيد ملكية أي فرد أو مؤسسة فيها على 10٪ منها للاستثمار ويظل الحكومة أو 20٪ على الأقل للتسجور من كثرة الحاسية وتطوير أساليب العمل في هذه المؤسسات وإشغال نظام المشاركة بين التجار أو الرافدين في العمل التجاري تحت مظلة لسمه تسجبية كبرى وذلك حتى يمكن ضبط حركة السوق.



وع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	هدى سلامة
وع الفرعى :	قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العدد :	٢٧٩١
سنة :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/٢

# الجات أمامها.. والمنافسة غير الشريفة وراءها «عقدة الخواجة» تهدد صناعة النسيج

رشاد عودة:

■ أسعار الملابس القطنية المستوردة تقل عن المحلية بنسبة 35%

رمزى درويش:

■ استبشرنا خيرا بالضريبة الموحدة لكن تطبيقها جاء مغيبا للأمال

لويس بشارة:

■ التحالف بين المصانع الكبرى ضرورة قصوي

ليلى البنان:

■ تحديث وتطوير الأجهزة هو الحل الأمثل









وتؤكد ليس البتة مستعدة ومتينة ملابس نسجية على تشعب وتعدد مشكلة صناعة النسيج وترجع ذلك إلى اعتمادها للتطوير والتحديث التكنولوجي وبذلك ينعكس على خلال الأجهزة والمكينات التي تحصل بالكمبيوتر الحديث وعلى فرض أو لم إدخال ذلك إلى جميع المصانع وينجح فعلا سيؤدي لتطوير وتقديم هذه الصناعة ولكن ذلك سيكون على حساب الصالة التي تستثمر من وجود هذه الأجهزة والتي يمكن لعمل واحد أن يعمل على 10 آلات منها لأنها لا تحتاج إلا لإصلاح البرنامج على الكمبيوتر وتشغيلها بالأجهزة وتشير إلى مشكلة أخرى وهي أن هذا النوع من مكينات الألياف، عند تركيبها أو تعطلها يضطر لإرسالها ليصلها أو طلب إرسال لمصنعيها مستخدمين في هذا النوع من الآلات الأمر الذي يهبط ميزانية المصنع وتشير لبلى البنان التي تمثل معظم شركات قطاع النسيج الخاص ولكن لا يعترف أحد بذلك وترى لبلى البنان ضرورة قيام الحكومة بتقديم دعم للصناعات النسيجية ولكن الحكومة المصرية لها مصادرها في ذلك تفردا من البنك الدولي ولذلك أرى ضرورة تقديم حوافز تشمل في خفض الضرائب وإقامة مراكز تدريب

لتدريب وتطوير الصناعات النسيجية للمعامل المصرية من أجل الصناعات على مستوى العالم ولا تنقصه كفاية لكن يحتاج للتدريب والتحديث. وترجع لبلى البنان أسباب ارتفاع أسعار الأقمشة قطنية إلى ارتفاع تكلفة المكينات التي تقوم بعملها باستيرادها من الخارج وحتى يستطيع تمشيط سعرها يقوم بتحويلها على المنتج النهائي.

ويظهر عوامة من انتشار هذا النوع من الأقطان حتى لا تتعرض الشركات التي تنتج القطن للتوقف ويظهر عوامة من الملابس القطنية المستوردة والتي تال لسماها عن أسعار المنتجات المصرية بنسبة 35/ بخلاف من مرورها عبر القنوات الشرعية نظرا لأنه مدعم في بلاده

### مسؤولية الدولة

ويؤيد رمزي حسن درويش عضو مجلس إدارة الجمعية القطنية لإنتاج النسيج ومصلح شركة اخوان درويش للنسيج أن مشاكل قطاع النسيج مشكل عنها الحكومة بصفة خاصة فهي تعلم علم اليقين أن منظمة الأزهر وأصولها لا تكتف بالانحسار للهجرة وعظم الصالات بها ملابس مستوردة فيها يستلزم الأمر شغل وإجراء سريع ودرع فعاتي سلمة كمثل البلاء غير محتمل بأي أبعاد شروعية ويعد ذلك إشغابا عدم للاقتصاد المصري.

ويتصالح رمزي درويش كوف يقوم أصحاب للصانع بتحديث مكينات مصانعهم وتطويرها في ظل المستوردة وأهمها ارتفاع سعر المادة وخسرية المبيعات للخارج على الآلات الرسماكية والتي تعد مخالفة صريحة للمستور والبنان لأن ضريبة للبيانات تارخ على كل شيء يباع ولكن هنا الوضع عكسي لأنني كنتي أقوم بشراء المكينات وليس بيعها وإلا إضافة إلى الضريبة للوحدة والتي استغشينا خيرا يسفروها ولكن تطبيقها أثبت حسن ذلك حيث إنها تشتمل أرماء الضريبة في ظل واحد الفصل من اللوائح. والارواح الأرباح التجارية. وهناك العقبات وضريبة كسب العمل وتقديم اللوائح ورسوم الطرقات القوي للحركة. وغلات ضريبة المصفاة كذا هي في ملف لأش. ويطلب رمزي الحكومة بأن ترمي للصانع القطنية في التناقص القديمة بوضع حد أدنى من الصافية للشركات للقائمة فيها أسوة بالتناقص الجديدة وإن كانت تزيد عنها إنما تلغ خسران. عكس الجديدة التي تتنح مصانها بالإعفاء الضريبي. ويتفق رمزي تمام إدارة التكرية بتحديد سعر القطنية بـ 20 قرشا للصانع بالتساوي مع اللام القطنية على الرغم من الفرق بين هدف وحل كل منها.

### سياسة التصدير

ويؤيد رشاد عوامة أن صناعة القطن والنسيج بدأت تتعرض لضخا

من عام 1980 من سيطرة الدولة عليها بشكل تدريجي ولكن كانت الدولة تسيطر بأكثر من 75/ من صناعة القطن والنسيج ممثلا في اللغة العلم فلا يستطيع أي إنسان تسويق أو بيع قطن إلا من خلال الحكومة ويؤيد عوامة أن صناعة النسيج تستطيع أن تنافس منتجات القطن الأخرى وتزود أسواقها ولكن لا ينبغي ذلك إلا من خلال حل جميع المشاكل التي تواجه هذه الصناعة محليا ويكون ذلك من خلال إعادة النظر في أسعار القطن المصري إذ لا يفلح أن يكون سعره لظلي أعلى من سعر التصدير لسعره في مصر يصل إلى 15 ألف جنيه للقطن على حين يصل سعر القطن للمصر للإنتاج إلى 13 ألف جنيه ويروج تخفيض سعر لسعر القطن في الخارج في أن القطن سلمة استراتيجي تخضع لسياسة الأسعار للظروعة في البورصات العالمية فلا تستطيع الحكومة راع سعره عن الأسعار العالمية حتى تحافظ على سمعة القطن المصري في الخارج الأمر الذي يهبط للنتج الأجنبي يتناز بميزة نسبية إلهة للتناقص المنتج المصري ويؤكد رشاد عوامة أن الحجم الإجمالي للأقمشة المنسوجات في السوق المصري يبلغ خلال عام 99 أكثر من مليار جنيه على حين لم يتجاوز حجم صادراتنا من القطنيات أكثر من مليار جنيه أي تعادل نفس القيمة الأمر الذي أدى إلى تروك عدد كبير من الصانع بالانحسار الصناعية بخسرا الخيمة والتي بلغ عددها 300 مصنع بالإضافة إلى نسبة الزائفة من عدد المصانع.

### قطن مستورد

ويؤيد رشاد عوامة في الفترة الخارج من القطن الدول الأخرى للسوق المصري كالتن الباكستاني والهندي والمصري والآل جورة في منجبة من القطن المصري ويؤكد عوامة على قيام كثير من للتصدير باستيراد غزول من القطن لتأخذ أسماها من القطن المصري ومدت هنا طلق واستدراج بين المصنعي الأمر الذي أثر على مستوى الجودة الإنتاجية.







اسم كاتب المقال : عبد الرسول الزرقاني

وع الرئيسى :

رقم العدد : ٢٨١٦

وع الفرعى : قطاع الصناعة:المسوجات

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/١

العلم اليوم

# صناعة النسيج .. فى خطر!

ديونها وخسائرها  
بالمليارات

سيد عز العرب: إنشأ صندوق لدعم القطن

محمود هبة: أعباء ضريبة.. وغزول بأسعار مرتفعة.. تخرج مصر من المنافسة

المهندس حسين فرغلي: مطلوب خطة تكنولوجية لإصلاح القطاع



اسم كاتب المقال : عبد الرسول الزرقاني  
رقم العدد : ٢٨١٦  
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/١

نوع الرئيسي : الجات  
نوع الفرعي : قطاع الصناعة: المنسوجات  
لر : العالم اليوم

### ■ عبدالرسول الزرقاني ■

- ١٪ من ثمن تسويق كل قطار قطن زهر.  
- الاطلاق للمستورة يحصل عليها ٥٪.  
- بالإضافة إلى كل هذا المنسوق سيقتل  
الهباء واللحم من الداخل والخارج على حد  
سواء.

ومن العناصر الأخرى المسببة لارتفاع  
تكليف القطن من الصناعة محملة بتكاليف  
وأعباء ضريبية متعقدة، أضاف إلى ذلك زيادة  
حجم العمالة بشكل غير معقول. فالمصنع  
الذي يحتاج 300٠ عامل به ألف وخمسمائة  
والفا عامل، وهذا وضع سيئ للغاية، وتحاول  
الحكومة الآن معالجة من خلال المعالي المبرر  
الذي يكلف للدولة الكثير.

ويضيف سيد عز العرب: وهناك أسباب  
لأخرى أدت لحدوث هذه الأزمة الطلعة في  
قطاع القطن والنسيج من أمهات: تآكل المعدات  
وعدم صلاحيتها لإنتاج غزل عالي الجودة  
والاعتماد للتكنولوجيا الحديثة، وتزايد  
التدريبات بشكل سيئ.

سلط سيد عز العرب عن كيفية النهوض  
بهذه الصناعة فأجاب:

لأول من وضع خطة لإصفاة هيكله  
المنسوجات القطنية - وفي كسما أعلم -  
موضوعة بالقطن وملاحقها تقدم على  
مجموعة من الأسس:

1 - إدارة شركات القطن والنسيج  
بالأسلوب الاقتصادي من خلال الأليات يتم  
استخدامها لمعالجة مشكلات العمالة الزائدة  
وزيادة للقيمة.

2 - استخدام جزء من عائدات بيع بعض  
الشركات الربحية في عمل تسويات مالية  
للموظفين للشركات لدى البنوك. يعني  
والشركات الربحية تذهب بجزء الشركات  
الخسرة.

3 - التوسع في تنفيذ نظم للمعاش المبرر  
الاقتصادي للمعاملين وأذا تمت بعمل هذا في  
شركتي - شركة القطن لجميع الاقطان - وتم  
صل معاش مبرر لمعد 100 عامل بالإضافة  
إلى تقديم مليون متر مربع في أماكن مختلفة  
للشركة القابضة.

4 - إجراء إصلاح فني لدخل هذه الشركات  
وإدخال نظم جديدة للإدارة والتسويق  
والجودة.

5 - خفض تكلفة الإنتاج والمواد والعمالة  
والطاقة بنسب معقولة لتساعد على زيادة  
الإنتاجية وخفض الأسعار.

### أهداف البرنامج

محمود حملة رئيس قطاع التسويق في  
شركة القطن والتجارة الدولية السابق والمدير  
وشركة طلعت حرب للاقطان حاليا يتفق بشكل  
كبير مع معظم ما طرحه سيد عز العرب ويرى  
أن هذه الصناعة محملة بتكاليف وأعباء  
ضريبية لا حصر لها، وأن أهم التحديات التي  
تواجه هذه الصناعة هو ارتفاع أسعار القطن  
والغزل التي تنتجها المصانع، بالإضافة إلى  
ظاهرة التهرب خاصة في ظل تحرير الأسواق

يقول سيد عز العرب رئيس شركة القطن  
لجميع الاقطان: صناعة المنسوجات تعتبر من  
أقدم الأنشطة الصناعية في مصر، ومبعث  
أهمية هذه الصناعة أنها تنتج ما يعادل قيمته  
2,5 مليار جنيه من إجمالي حجم الإنتاج  
الصناعي إلكي في مصر. كما أن هذا القطاع  
يشتمل أكثر من 30 شركة قطاع أعمال عام  
وأكثر من 3500 شركة ومصنع قطاع خاص.  
كما يعمل بهذا القطاع أكثر من مليون عامل.  
وأوضح أن مصر تنتج أكثر من 52٪ من  
إجمالي حجم الاقطان طويلة القيلة، وتتمتع  
بمميزات نسبية كثيرة في هذا المجال.

وأضاف عز العرب: أن هذه الصناعة دخلت  
في أزمة حادة منذ صدور قرار تحرير تجارة  
القطن، الذي كان يجب أن ينشأ بجزءه، وفي  
نفس اللحظة منسوق دعم القطن، فبالفلاح  
تعود على سعر مرتفع للطن بـ 500 جنيه  
والطن 600 جنيه. وأصبحت المصانع تأخذ  
القطن بهذا السعر المرتفع، وبالتالي زادت  
تكليف الغزل بشكل كبير، وضربت الصناعة  
في مقتل لهذا السبب. لأن أصحاب المصانع  
اضطروا لاستيراد غزول من باكستان والهند  
بسعر أقل بكثير من السعر المحلي، وعلى  
سبيل المثال: سعر كيلو الغزل في باكستان  
بلغ جنيهات بينما في مصر يزيد على 14  
جنيهها. بل إن تكلفة طن القطن في مصر  
الصناعية تصل إلى 9 آلاف جنيه في مصر  
في حين أنها تصل في الهند إلى ستة آلاف  
جنيه. أضف إلى ذلك ارتفاع تكلفة قطن  
الطن المصري.

### منسوق القطن

من أجل ذلك كان التفكير - وبشكل جاد -  
في إنشاء منسوق دعم القطن، الذي يهدف  
لعمل توازن في سعر القطن ليتناسب مع  
السعر العالمي.

وأشار سيد عز العرب إلى أن هذا المنسوق  
للتدخول سيساهم في حل الكثير من المشاكل  
التي تواجه هذه الصناعة بشكل غير مباشر،  
وسيتكون أسماها من:

- فرض رسوم على كل قطار قطن يتم  
استيراده من الخارج.  
- نسبة من حصيلة مبيعات كل شركة من  
الشركات التي تعمل في تجارة القطن.  
- رسم 10 جنيهات على كل إلفان قطن  
بالإضافة إلى رسم على كل أردب بذرة قطن  
يتم تسليمه للمعاصر.







عبد الرسول الزرقاني

اسم كاتب المقال :

نوع الرئيسي :

٢٨١٦

رقم العدد :

نوع الفرعي : قطاع الصناعة: المنسوجات

٢٠٠٠/٥/١

تاريخ الصدور :

سجل : العالم اليوم

... أن قطاع النسيج يحتاج لفترة طويلة الأمد للتنمية التكنولوجية لا تقتصر على عمليات التطوير والتقييم، بل يجب أن تصحى لإنشاء آلات للاختراع والابتكار.

... قطاع الملابس الجاهزة يجب أن تتشأ له شعبة مستقلة باتحاد الصناع.

... هناك أهمية قصوى لتوفير مستلزمات الإنتاج في هذه الصناعة من مصادر طبيعية محلية خاصة في مجال تصنيع الأصباغ والكميويات اللازمة للصباغة والتجهيز... هذا إلى جانب تشجيع الصناعات الخفيفة لصناعة الغزل والنسيج.

... طلمة مصر توصلا إلى استبدال صنف جديد من القطن باسم مجهزة 88، وهو طويل الثيلة وخيوطه أكثر متانة، وزرعت مصر بالفعل في 1200 فدان العام الماضي... فهل نستفيد من هذا الانجاز العلمي في تحقيق نهضة بهذه الصناعة؟

... الأشراف التي تتعامل في القطن تنظر لصالحها ولا تنظر للصناعة العامة للدولة... وأمريكا تدعم المزارع الأمريكي - الذي يزرع القطن - فمصادرا لا تدعم مصير المزارع المصري؟

... مطلب مواكبة الاتجاه العالمي السائد لاستخدام الألياف، وذلك بنسبة 55٪ أليافا صناعية و45٪ قطن كيجول للنظام المصري الذي يقوم على استخدام نسبة 80٪ قطنًا و20٪ أليافا صناعية وهو ما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية لصناعة الألياف الصناعية المصرية.

... أما بالنسبة لأوضاع شركة مصر شبيمن القرم الغزل والنسيج فبري حسين مبارك رئيس الشركة أن اللبنة الخام تشتري بسعر يزيد كثيرا من السعر العالمي، وأن تكلفة المعاملة تجعل تحمل الشركة أعباء كثيرة، وأنه يستهلك باكثر من عشرين مليون جنيه طاعة نظرا لارتفاع أسعار الكهرباء، كما يوجد بالشركة قطن مخزون منه 30 مليون جنيه، مما يستلزم عيشا كبيرا على الشركة... لذلك أصبحت تكلفة الإنتاج أعلى بكثير من السع

أما بالنسبة لشركة مصر الحرير الصناعي فخصاثر الشركة تجاوزت الـ 500 مليون جنيه، ومن المتوقع أن تستمر خسائر الشركة من عام آخر لأن الشركة تقوم باستيراد معلم خاملاتها من الخارج التي تتأثر بتقلبات الأسعار العالمية، والدولة تفكر حاليا في إنقاذ مصنع كبير لإنتاج البولستر في الإسكندرية لكنه حسيما يرى أن يساهم في حل المشكلة لأنه سيبيع بالسعر العالمي الذي تعاني منه مصر الحرير الآن؟

وقال إن شركة مصر الحرير مثال للامعة الضام فيها 18٪ من حجم المشكلة، وتشال المعاملة الزائدة 40٪، وأوضح أن قيام الشركة القابضة للغزل بتقسيم شركة الحرير الصناعي لثلاث شركات كان خطأ فادحا، لأنه أقصد الشركة تماما ولم يتم على أسس موضوعية ولم توضع حدود فاصلة بين الشركات، وضيقت للمستويات وظلت جميع المشكلات مفتحة.

كما لم تنجح إدارة شركة الحرير أيضا في تنقية الشركة من أعباء الدين والعمالة الزائدة... وقال إن الشركة فيها أسطول النقل وورش متخصصة ومسطة توليد كهرباء ومستشفى وجلسب إلى، لكنها لم تستغل كل هذا على الوجه الأمثل.

أما بالنسبة لشركة مصر للألياف وخيوط البولستر - فممازالت هي الأخرى تحقق خسائر كبيرة، لأن الشركة - كما يقول المهندس حسين فرغلي طيوط - تقوم باستيراد معلم خاملاتها من الخارج بكميات مرتفعة... كما أن توريد الخامات يرافق أسعار المنتجات النهائية التي تبيع بها الشركات الأجنبية، وقد قامت الشركة بصرف تعويضات خروج عمال - مبرك لعدد يزيد على 170 عاملا، ومن المتوقع أن تزيد خسائر الشركة من عام آخر إذا ظلت على أوضاعها الحالية السيئة.

### شعبة مستقلة

عادل مصطفى رجل أعمال ركز على عدد من المناطق المهمة في هذه الصناعة منها:

العالية وفتح الأسواق الخارجية شدة التنافس العالي.

وقال محمد حمامة إن هناك تحديات داخلية وخارجية لا حصر لها تواجه هذه الصناعة من أهمها: عدم إدارة الشركات بشكل اقتصادي وعدم وضع تسويات جبرية للدين، وعدم رفع وتصنيع أداء وكفاءة للحد من الموجهة التي يمكن أن تتم من خلال إفحال نظام جديدة للإدارة والتسويق.

وأوضح أن خسائر شركة مصر حلوان للغزل والنسيج ومصر الحرير الصناعي ومصر للألياف وخيوط البولستر لند فالت كل حد... ولابد من وضع حلول جبرية وعمل إعادة هيكلة بشكل سريع لهذه الشركات يقوم على إجراء إصلاح فني لها دون المساحة إلى ضخ استثمارات جديدة.

وطالب بضرورة أن يتم مساواة الأسعار بين الغزلون المخصصة للتصدير والتي يتم بيعها في السوق المحلية، وأن تحصل للصانع المصرية على احتياجاتها من الغزلون للمالية بالأسعار العالمية حتى لا تضطر للاستيراد من الخارج بأسعار أقل بكثير من الأسعار المحلية.

### ٥٠ مليون جنيه ضاير

أما المهندس حسين فرغلي عضو الشبيد بشركة مصر للبولستر فكأن الدوار فيرى أن ما يقل من إمادة الهيكلة وإدارة الشركات بشكل اقتصادي وإجراء إصلاح فني مجرد حير على ورق، وكلام ليس له واقع ملموس... وأوضح أن التنازل على صديق ما يقول هو واقع الشركات الثلاث الكبرى: مصر حلوان للغزل والنسيج ومصر الحرير الصناعي ونصر للألياف وخيوط البولستر - فاشركة حلوان للغزل إدارتها سيئة للغاية ولا تعمل بأسلوب اقتصادي وخسائرهما تجاوزت للليار جنيه وهناك محاولات لإصلاح حالة الشركة ولكن دون جدوى، هذا بالإضافة إلى أن قطاع التخصيص لا يعمل وكذلك نشاط البرودري وإنتاج الغزل يتم طبقا لحاجة الصناع النسيج فقط وهذه مأساة كبيرة.



موضوع الرئيسى :	المات	اسم كاتب المقال :	عبد الرسول الزرقاني
موضوع الفرعى :	قطاع الصناعة: المشروبات	رقم العدد :	٢٨١٦
مسار :	العالم اليوم	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/٥/١

مستثمرة البنوك بمبلغ 195 مليون جنيه. وأشار المصدر المبلغ إلى أن الشركة تحتاج لتكاليف إصلاح مجملها 893 مليون جنيه.

وبالنسبة لشركة مصر للحديد الصناعي، فقد أوضحت الأرقام استمرار تزييف الخسائر حيث بلغ مجموعها في 1999 مبلغ 500 مليون جنيه، ومن التوقع أن تستمر خسائر الشركة من عام لآخر إلى أن الشركة تقوم باستيراد معقم خاماتها من الخارج، وبالتالي تتأثر بتقلبات الأسعار العالمية للخامات، وقد حاولت الشركة القابضة تصحيح الأوضاع على النحو التالي:

٣ شركات:

١- شركة مصر للصناعات الحديدية وتشمل

مصانع الفولاذ والتايلون والفلزات.

٢- شركة مصر للألياف وخيوط البولستر وتشمل: مصنع ألياف البولستر ومصنع

خيوط البولستر.

٣- شركة مصر للخدمات وتشمل: محطة

الكهرباء والبهار والورش المركزية وأسفل

سيارات ومستشفى وجاسيا ألياء. وكان

الهدف من هذا التقسيم هو تجميع الأنشطة

في شركات مسئلة ليسول إدارتها والبحث

عن مستثمر رئيسي يقوم بالشراء. ولكن

هذا لم يحدث!!

وحاولت الشركة القابضة إصلاح أوضاع

شركة مصر للصناعات من خلال هذا المنظور،

اكتنفا لم تتج حتى الآن، واضطرت لإلغاء

شركة مصر للخدمات، وإيقاف مصنع

الفولاذ الذي كان يعمل به 3 آلاف عامل.

واقامت الشركة القابضة في محاولة منها

للإصلاح بدفع تعويضات خروج معاش ميكر

لمعد 586 عمالا تبلغ تكلفتها 9 ملايين

جنيه. وعجزوا لشركة مصر للصناعات

الصناعية تحتاج لتكلفة إصلاح بمبلغ 490

مليون جنيه.

وبالنسبة لشركة مصر للألياف، فقد

حاولت الشركة القابضة إصلاح أوضاع هذه

الشركة من خلال وسائل مختلفة منها،

الارتقاء بالجودة والتوسع في تنفيذ نظام

المعاش المبكر، وإجراء إصلاح قتي، اكنفا لم

تتج بشكل كامل حتى الآن.

ويقال أن نقول: إن هناك مشهورا لإنتاج

البولستر في الإسكندرية باستثمارات تصل

إلى 650 مليون دولار سيمساهم في ازدهار

صناعة النسيج المصرية، حيث سيتم تزويد

صناعة النسيج للطنية بالمستلزمات عام

2003 ويهدف المشروع لإنتاج 300 ألف طن

شويا تتوزع بواقع 150 ألف طن من

الخيوط المهيأة جزئيا وشرائح البولستر

والحبيبات النسيجية التي تستخدم في

مختلف الاستخدامات الصناعية.

المنتجة المائاة في العالم!!

ويضيف: نحن الآن حسب لفسر

الإحصائيات استوردنا خلال العام الماضي

بما يزيد على 16 مليار دولار ومصدرا

بحوالي 6 مليارات فقط، وهذا بالطبع يمثل

عجزا تجاريا كبيرا.

ويشير حسين مبارك خفسي في غاية

الخطورة - ويعلم ذلك مرارا - بالنسبة

للتصدير وهي قضية العلاقة بين الدولار

والمعاملات لفي سنة 1998 تنخفض للدول

أمام الدولار والين الياباني.. إلا أن الجنيه

المصري ثابت. ويقول: إنني إن أردت أن أفسر

التصدير فيجب أن أخفض قيمة المعاملات ولا

فإننا بهذا الأسلوب نقوم بدعم الاستيراد.

والنتيجة لكل هذا وجود مخزون كبير في كل

الشركات ومليارات الجنيهات!!

## ملحة .. للشركات المختصرة

محمد عبدالمصير رئيس القطاع التجاري

بالشركة القابضة لتصنيع المشروبات

والتجارة يرى أن هناك خطة وخسرتها وزارة

قطاع الأعمال إعادة هيكلية المشروبات

وأعطتها بالتفصيل وزير قطاع الأعمال -

مختار خليل في مؤتمر النهوض بصناعة

النسيج الذي عقد مؤخرا بالقاهرة.. تقوم

الخطة على إدارة الشركات بالأسلوب

الاقتصادي ومن خلال آليات تم استخدامها

لإصلاح مشكلات العمالة الزائدة والتنمية

التكنولوجية وزيادة التدويرية.. وإنشاء

صندوق هيكلية شركات قطاع الأعمال-

ليساهم في تصحيح مسار الشركات للمنتجة

شبهها لبيها. مع المحرص على إيفال نظم

جديدة للإدارة والتسويق والصيانة والجودة

بالإضافة إلى التوسع في تنفيذ نظام المعاش

المبكر ووضع خطة لولوجية غزو المنتجات

الأجنبية للسوق اللطيفة وعمليات الترويج

للشعة.

وأعلن مصدر مطلع بالشركة القابضة

للفلز والنسيج أن الشركة قد أعدت دراسة

متكاملة للنهوض بذلك شركات معتبرة تابعة

لها هي شركة مصر حلوان للفلز والنسيج

ومصر للحديد الصناعي ومصر للألياف

وخيوط البولستر.

فبالنسبة لشركة مصر حلوان للفلز:

تظهر الأرقام إلى استمرار تزييف الخسائر

حيث بلغ مجموعها في 2000/6/30 مبلغ

905 ملايين جنيه منه مبلغ 78,8 مليون

جنيه خسائر لعام 1999، وفيما يتوقع

بوجود الشركة القابضة في الإصلاح فقد بلغ

إجمالي الأرباح التي تحصلتها الشركة القابضة

لإصلاح أوضاع الشركة والنهوض بها نحو

424 مليون جنيه منها أقساط وفوائد



البَنوك



**الجات**  
**قطاع البنوك**

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	شركات الاوراق المالية تتحول الى صانع سوق لزيادة الادخار والسيولة	ماجد على	العالم اليوم	٢٧٥٣	٢٠٠٠/٢/١٣	٨٤
٢	مستقبل النقل والبنوك بمصر	الجملة	الاهرام الاقتصادى	١٦٣٦	٢٠٠٠/٥/١٥	٨٦





اسم كاتب المقال : ماجد علي  
رقم العدد : ٢٧٥٣  
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٢/١٣

الرجى :  
قطاع تجارة الخدمات : البنوك  
العالم اليوم

# مؤتمر «الانتكاد» بدأ أعماله أمس في بانكو شركات الأوراق المالية تتحول الى صانع سوق لزيادة الادخار والسيولة

من جانبه أكد عبدالله خليل رئيس اللجنة الاقتصادية لمجلس الشعب تسد مسير بالهولة المنوعة لها في اتفاقيات وقيود 5 سنوات لتطبيق اتفاقية باريس، والتي تنتهي عام 2005 مقررًا إلى أن رفض الحكومة للقبول التي شارها بعض شركات الدولة المالية والأشهاد التي تقدمها لمرر للتنازل من هذه الهولة. أشار في تصريحات لوسائل الإعلام اليومية أن الهولة التي حددتها اتفاقية الجات ضرورية لإزالة تعاقيل القدرات الانتاجية لشركات الدولة للصير حتى تكون قادرة على المنافسة.

كثرت تصريحات رئيس اللجنة الاقتصادية لمجلس الشعب في إطار تعاقب على التقرير الذي سيناقشه مجلس الشعب الأيام القادمة حول فشل المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية الأخير والذي عقد في واشنطن، بالولايات المتحدة الأمريكية كذلك استخدامات مصر لفسادات الجولة المالية وسبل تعظيم المزايا الاقتصادية ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصري من خلال مؤلف موحّد للسلع عن المصالح التجارية ومصالح الدول النامية في المفاوضات المالية.

أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ضرورة تشغيل اليد العاملة التي تهرشها الدول المتقدمة على انتقال العمال من الدول النامية وتشتغل بالتنافس بين إجراءات ولزوم انتقال العمال وإجراء أعمال رؤوس الأموال.

أشار إلى أنه وبالنسبة لما تركز عليه مصر بشأن التكيف على ضرورة الالتزام الأمين بتسهيل الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أوروجواي.. أبدى مدير عام منظمة التجارة العالمية تعهده لهذه المطالب والالتزامات. في الوقت الذي أكد فيه غالي على ضرورة ترجمة ذلك إلى إجراءات تنفيذية وإنشاء آلية خاصة من ناحية أخرى صرح الوزير المفوض هلال شليبي مدير إدارة المنظمات بجهان التمثيل التجاري.. بأن اجتماع الدكتور يوسف بطرس غالي مع مدير عام منظمة التجارة العالمية تناول أيضاً مناقشة مستطع البعثات المبرومة وتصورات مصر بشأن تعزيز فاعلية المنظمة بشكل يحقق التوازن بين مصالح الدول الثنائية والمتعددة ويضمن مشاركة جميع الأطراف في عملية انتقال الفرار وضمان الشفافية في عمل المنظمة.

يذكر أن الاجتماع يأتي في بداية سلسلة من الاجتماعات التي ينفذها الدكتور غالي مع عدد من رؤساء الوفود ومندوبي المنظمات والمؤسسات المالية المعنية على هامش أعمال المؤتمر الذي تشارك فيه 188 دولة عضوًا بالعالمية تقدم برسم السياسات في الانتكاد مرة كل أربع سنوات.

كتب - ماجد علي وا. ش. :  
جاء الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.. لإزالة طروق الدول النامية وعدم تخطيها بآليات اقتصادية بالاتزامات تعجز التجارة العالمية مؤكداً على أهمية المنتج في عملية التصدير.. وفتح الدول للترويج لخطاباتها الاقتصادية أمام الدول النامية.

أشار الدكتور غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس وفد مصر بالمؤتمر العاشر للمؤتمر الوزاري للمنظمة للتجارة والتنمية - الانتكاد - على هامش أمس ومايك من مدير عام منظمة التجارة العالمية بأن الاجتماع استهدف تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بمرحلة ما بعد اجتماعات المؤتمر الثالث لمنظمة التجارة العالمية التي عقدت في مدينة سياتل الأمريكية أواخر شهر نوفمبر الماضي.

أضاف أن اجتماعه مع من تتاوله المفاوضات التي تتناول المرحلة القادمة من عمل منظمة التجارة العالمية خلال نهاية شهر فبراير الحالي وشهر مارس القادم لتطبيق المزيد من التغيير في منظمة السلع الزراعية والتجارة في الخدمات.

أكد على أهمية نظام البعد الاقتصادي أولوية خاصة في المفاوضات القادمة لتستهدف بالبنية للسلع الزراعية تحقيق المزيد من الفرص أمام صادرات مصر والدول النامية الأخرى في الأسواق العالمية كذلك أعطاه اهتمام خاص بالمسائل المتعلقة بضمان الأمن الغذائي وحماية مصالح مصر كدولة نامية مستهدفة للأنفاد.



نوع الرتيبى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ماجد على
نوع الفرعى :	قطاع خدمات البنوك : البنوك	رقم العدد :	٢٧٥٣
سنة :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٢/١٣

من عدمه من وجهة  
حقوق الملكية الفكرية المرتبطة  
بالتجارة.

وعلى الرغم من أن اتفاقية  
التربص، ومبادئها تتفق مع  
قانون سماعات وصراوات  
الاستثمار الذي صدر عام 97.  
فإن هناك قابلية لاستقبال  
الاستثمارات الأجنبية. لكن  
المطرب التمس بالفترة الانتقالية  
الممنوعة لمر خمس سنوات  
امتباراً من بداية العام الجارى  
حتى عام 2005 لإسادة تأهيل  
القدرات الانتاجية والبشرية  
والتسويقية بشكل جيد لتستطيع  
التعامل مع المنافسة العالمية.

وشدد على أننا نرفض أى  
ضغوط علينا لتطبيق أحكام  
خارجية تمس السيادة الوطنية  
لمصر خاصة فيما يتعلق بأسناد  
عمليات بيعها إلى شركة أجنبية  
وتفصيلها على شركة محلية  
مهما كانت المبررات طالما أن ذلك  
يتم في إطار من الشفافية  
والوضوح.

حول العلاقات حول الملف  
الزراعى في مفاوضات منظمة  
التجارة العالمية وموقف مصر  
منها. أكد رئيس اللجنة  
الاقتصادية لجلس الشعب. أن  
مؤسسات المفاوضات المصرية المقبلة  
يجب التوكل فيها على عدد من  
نقاط منها تحقيق المزيد من الفوائد  
للمنتجات الزراعية المصرية  
لأسواق الأخصاء أى شرط  
يتعلق بسلامة الغذاء للبحث  
العلمي أولاً قبل اعتباره كمواصفة  
دولية وأجبة التتبع.

مع ضرورة وضع حد للمع  
الزراعى المقدم للتصدير في الدول  
الصناعية الكبرى والمصارى التي  
تترتب على ذلك وتخس الانتاج  
المصري داعياً إلى ضرورة  
مطالبة المفاوضات المصرية بتعويض  
يمنح للدول النامية ومنها مصر  
وهي الدول المستوردة للغذاء. من  
الدول المتقدمة.

مصر من حيث  
أسواقها من دول تتسبع نظام  
السفرة في العمل فيما يتعلق  
بمعاملة أكراد والأطفال. بينما  
رأت الدول النامية أن موضوع  
المعالة يجب أن يتم مناقشته من  
خلال منظمة العمل الدولية فقط.

كانت قضية التجارة والبيئة  
أهم نقاط الخلاف الساخنة في  
مفاوضات سماعات ليست بين  
الدول النامية والمتقدمة فقط بل  
أيضاً بين الدول المتقدمة بعضها  
البعض. رفضت الدول الأوروبية  
دخول المنتجات الأمريكية الحسنة  
ورائياً إلى أسواقها. في الوقت  
الذي أصرت فيه الولايات المتحدة  
الأمريكية على ضرورة دفع الدعم  
عن الصادرات الزراعية الأوروبية

وهو ما ترفضه أوروبا حتى الآن  
لكن يتبناه طائفة على ضرورة  
توفير ملاحيات وإمكانيات أكبر  
لوزارة شؤون البيئة حتى تستطيع  
الاضطلاع بمتطلباتها لتكون  
مؤهلة تماماً للشغل في مجال  
انتاج سلعة نظيفة بيئياً حتى لا  
تفاجأ باتحاد مرغمين على قبول  
ذلك.

فيما يتعلق بحقوق الملكية  
المرتبطة بالتجارة فإن النظام  
لحروب لحقوق الملكية الفكرية هو  
النظام الذي يوازن بين أصحاب  
الحق لدى الدول النامية من جانب  
والمزاي التي سوف تحصل  
لأصحاب برادات الاختراع في  
الدول المتقدمة والصناعة الكبرى  
على الجانب الآخر حتى تتوازن  
مصالح جميع الأطراف.

حول موقف مصر من هذه  
الاتفاقية فإن التشريعات المصرية  
الحالية كما حددها عهده طائل  
التي تمنح حقوق الملكية الفكرية  
تعود إلى 1883 وتوفر آلية  
مترسة داخل الوجدان المصري  
تدعو إلى التشجيع المتواصل  
للإبداع والابتكار.  
أشار طائل إلى أنه يجرى  
حالياً تحديث وتطوير التشريعات  
بما يتوافق والالتزامات الناشئة

علت العالم اليوم أن وزارة  
الاقتصاد والتجارة الخارجية  
تجرى حالياً مشاورات واتصالات  
مكثفة لاتخاذ وجهة نظر موحدة  
فيما يتعلق بملاحاتها مع منظمة  
التجارة العالمية لتأمين مصالحها  
ومصالح الدول النامية بجانب  
مصالح الدول المتقدمة والتي  
تصالح جامعة وضع المراقيل  
أمام مو الانتاج في الدول النامية  
وأصالة لدخول منتجاتها إلى  
أسواق الدول المتقدمة بوضع

شروط خاصة بالبيئة والمعالة  
وتجارات رؤوس الأموال وغيرها  
في هذا الإطار تشهد الأشهر  
الليلة العديد من الاجتماعات  
والمباحثات الاقتصادية والتجارية  
بين دول الجنوب والدول النامية  
بدأت أمس أول جولتها في ظل  
الدورة السادسة لمنتدى الأمم  
المتحدة للتجارة والتنمية  
والاكتاد، التي تعقد في بانكوك  
عاصمة تايلاند حتى 19 فبراير  
الصالى من المقرر أن يراس وفد  
مصر في المؤتمر الدكتور يوسف  
بطرس على وزير الاقتصاد  
والتجارة الخارجية. في الوقت  
الذي تعقد قمة مجموعة ال77  
في مالطا عاصمة كوبا أوائل  
ابريل المقبل واجتماعات قمة  
مجموعة ال15 في 19 يونيو  
القاد بالقاهرة.

من أهم نقاط الخلاف التي  
أثيرت في مؤتمر سماعات للمضى  
وضع معايير للمعالة واستخدامها  
في تقييم السلع بدخول السلع  
أو منع دخولها. طالت الدول  
الكبرى وضع معايير لمعالية  
المعالة لظنها وهو ما امتزشت  
عليه الدول النامية وعلى مقدمتها  
مصر والهند وباكستان وماليزيا  
في الوقت الذي رفضت الدول





الموضوع الرئيسى :	المجال :	اسم كاتب المقال :	المجلة :
الموضوع الفرعى :	قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العدد :	١٦٣٦
المصدر :	الاهرام الاقتصادى "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/١٥

فى مؤتمر بجامعة عين شمس

# مستقبل النقل والبنوك بمصر!

وقد ناقش المؤتمر التحديات التي ستواجهها مصر بعد تطبيق الاتفاقية في مجال الخدمات المالية للمجهاز المصرفي وتأثيرها على وظائف البنوك المركزية، كما بحث المؤتمر تأثير تحرير تجارة الخدمات على الدول النامية وتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة في هذا المجال وكيفية تعامل الدول الفقيرة مع الاختلافات في الأسواق الوطنية والدولية ومنع الاحتكارات، كما بحث المؤتمر مفهوم "الهندسة المالية" وكيفية إعادة هيكلة الديون وتحويل المديونية المصرفية إلى أوراق مالية، ومستقبل البنوك الصغيرة في ظل الاندماجات بين الكيانات المصرفية العملاقة وتقديم الخدمات الالكترونية لعلاء البنوك وكيفية ممارسة البنك المركزي لدوره الرقابي على البنوك والسياسات النقدية والمؤسسات المالية... فماذا أدار في المؤتمر؟

ملهي استعدادات مصر لمواجهة آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات التي وقعتها ضمن ٥٧٠ دولة في ديسمبر ١٩٩٧ وما زالت المفاوضات حولها مستمرة لتدخل حيز التنفيذ في الفترة المقبلة؟ وهل هذه الاتفاقية تتضمن إيجابيات يمكن أن تستفيد منها مصر؟ أم أنها مليئة بالسلبيات التي يجب أن تتفادها؟ أم أنها تعمل تحديات كبيرة يجب أن نواجهها؟ وما دور قطاع النقل في تحقيق الاستفادة من هذه الاتفاقية وتفاذي سلبياتها ومواجهة تحدياتها؟ للإجابة عن هذه الأسئلة عقدت كلية التجارة بجامعة عين شمس مؤتمرا بعنوان "تحرير تجارة الخدمات وتأثيرها على الاقتصاد المصري"، تحت رعاية الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي والدكتور ابراهيم الدميري وزير النقل والدكتور حسن غلاب رئيس الجامعة.



المجلد	اسم كاتب المقال :	العدد	العدد	المجلد	العدد
١٦٣٦	رقم العدد :	٢٠٠٥/٥/١٥	تاريخ الصدور :	المجلد	العدد
				المجلد	العدد

وتستطيع المؤسسات الأجنبية أن تحصل على حجم تعافلات أكبر من الطائفة للثامنة لها وبالتالي تعافلات عليه من الجانب مع قطاع النقل الوطني .. بنوالين منخفضة.

كما أن الاعتماد على مؤسسات غير وطنية في مجال التصدير أمر له جوانبه السلبية فمن الممكن أن تفرض تلك المؤسسات شروطاً غير مواتية لحصد البضائع مما قد يؤثر سلباً على تجارة الصادرات خاصة في مجال السلع الثابتة (الفخس والفخاكة).

وأضاف الوزير: إن لتقليل الجوات تلخذ بصدلة أساسية بتحديد تجارة خدمات النقل الجوي على أساس جماعي وفقاً لنمو الدولة الأولى بالرعاية إلى نفس الوقت تسمح هذه الاتفاقية للدول التي تستطيع تطبيق موضوع أو أكثر أن تسجل عدم موافقتها أو تصفها حيال هذا الموضوع حتى تتمكن من ترفيق أوضاعها.

وطالب بضرورة أن تبحث في كيفية الاستفادة من إيجابيات التضامن للاتفاقية وتتفاد سلبياتها وتقيم بتفريق أوضاع النقل الجوي للسري والعمومي والقواعد المحلية بما يتواءم مع نصوص وأحكام هذه الاتفاقية.

#### إصناف الدول الثمانية

وقالت المندوبة لمندوبة شاميين السفيرة بوزارة الخارجية إن اتفاقية التجارة في الخدمات من أكثر الاتفاقيات التي جاءت منصفة للدول الثمانية ومراعاة الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة وتمتد هذه الاتفاقية مثلاً على نجاح الدول الثمانية في تكديده وجود هذه

الفجوة والاختلاف القانوني في هيكل الترتيب بينها وبين الدول المتقدمة فيما يتعلق بمستوى التنمية ومدى توافر رأس المال والتكنولوجيا المتقدمة ولذلك لا يمكن الموازنة في الالتزامات بينهما : وفيه فقد ركزت الدول الثمانية اهتمامها بالتنمية على الاعتبارات التنموية التي تتعدى مجرد فترات انتقالية أطول أو مساعدات فنية تقام من خلال ترفيق.

وتد تجتهد الدول الثمانية في الحصول على مكاسب هيكلية كثيرة عند التفاوض على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في إطار جملة أوجهي .. واستطاعت من البداية أن تفرض إطار عمل متوازن للمفاوضات بين هدف تحرير التجارة من الخدمات وبين هدف الإبقاء بمستوى القطاع الخدمي في الدول الثمانية إلى جانب المطالبة بزيادة مشاركة الدول الثمانية في تجارة الخدمات العامة وضريبة العمل على مساعدة الدول الثمانية على التفاوض بقطاع الخدمات.

وأضافت المندوبة لمندوبة شاميين أنه من المهم تحديد متى تتم عملية التحرير وحجمها وسرعاناً خاصة إن الدول المتقدمة قد لا تكون اليوم على نفس درجة الاعتماد لتقديم الترتيلات أو الالتزام بشروط إنصافية من أجل فتح أسواق الدول الثمانية كما كان الأمر منذ خمس سنوات - عندما بدأت فكرة تحرير تجارة الخدمات.

في بداية المؤتمر قال الدكتور إبراهيم العموري : وزير النقل إن مصر أعدت خطة لتطوير قطاع النقل لمواجهة تحرير التجارة في الخدمات تعتمد على السياسات العامة التي وضعتها الوزارة لتطوير قطاع النقل وهي : استخدام أسلوب النقل متعدد الوسائط بهدف الاستفادة الكاملة من لمكنيات كل وسيلة النقل حتى يحقق العائد الاقتصادي القومي كما تتضمن الخطة تشغيل القطارات للخدمة في نقل البضائع وتصميم هيكل القطارات بين السكك الحديدية والنقل البري والبحري والاستغلال الأمثل للموقع الجغرافي لتكون مصر ملتقى للمواصلات ويزداد حجم التجارة

البحرية سواء بإطلاق البعيرة أو البحرية إلى جانب تعظيم دور القطاع الخاص في مجال النقل الجوي عن طريق السماح بإنشاء شركات طيران خاصة مختلفة الانتماء وتقدم لها الجهات الرسمية التسهيلات والامتيازات التي تساعدها على التقدم والوصول إلى مستويات أداء عالية تمكنها من المنافسة مع شركات الطيران العالمية كما سيتم إصدار القوانين والقرارات لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الشركات الوطنية لتمكينها من تشغيل خطوط جوية دولية حتى يمكن استغلال حصة مصر بالكامل من حقوق النقل الجوي

التجارة في اتفاقيات النقل الجوي الثمانية مع الدول الأجنبية وإنشاء بعض المطارات الجديدة بنطاق الـ

D.O.T. وتشجيع الاستثمار في هذا المجال بالمرحلة وشمع الشيخ والأخص.

أكد الوزير: إن اتفاقية تجارة الخدمات في مجال النقل البري تتضمن بعض الدوافع ومنها إيجاد روح تنافسية بين المؤسسات الوطنية والخارجية ونقل المهارات والخبرة الأجنبية في مجال الإدارة وتسويق خدمات النقل وتطوير أساليب العمل والتوسع في الاستثمار والنمو وتوفير فرص عمل جديدة ونقل التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات متكاملة على حساب إلى الباب وتوسيع دائرة نشاط النقل الدولي البري وفتح منافذ جديدة إلى الأسواق الخارجية إلى جانب تطوير القوى البشرية والاستفادة من النظم الدولية القائمة من تأمين سلامة المسير ولتأمين على الركبة والبضائع وتشجيع عمليات التحويل للتجريب، وبخبرة لوجستية.

وتعزز الوزير الآثار السلبية لهذه الاتفاقية في عدم قدرة مؤسسات النقل الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية التي تعمل في هذا المجال بما يؤدي إلى تخفيض دورها وإمكانية الاستعانة على التكاليف ذات التفرع العالية بالنسبة للوطنين وترك نقل البضائع الثمينة للثمانية إلى القطاع الوطني كما تجتهد هذه الشركات العاملة للخدمة لما تقدمه من ميزات مالية وعمرية وهو الأمر الذي لا يستطيع أن ترفقه الشركات الوطنية أو تعويضه من السوق المحلية.

فخلص عن الزاوية التسمية التي تحصل عليها المؤسسات الأجنبية عندما تعمل في الداخل حيث تحصل على إعفاءات ضريبية وجمركية إضافة إلى إمكانية عدم الالتزام بالقوانين السائدة بالنسبة للمعاملة والقوانين.







المجلد :	اسم كاتب المقال :	المجلد :	المجلد :
المجلد :	اسم كاتب المقال :	المجلد :	المجلد :
المجلد :	اسم كاتب المقال :	المجلد :	المجلد :
المجلد :	اسم كاتب المقال :	المجلد :	المجلد :

في عمليات الإيداع أو صرف الأموال . موضع عليها طريقة الاستخدام . ويؤخذ العمل الرقم على الكارت الخامس به ( بطلقة التأمين ) والتي تنقح له باب البنك وتطلق خلفه ويغصم على حسابه مباشرة . واختتم بهم قائلا : إن هذا هو المستقبل الذي يجب أن نتطلع إليه مصر حتى لا تتخلف عن العالم ويجب ألا تخشى الدخول في المنافسة .

#### دور البنك المركزي

وقال د. محمود أبو العين : نائب رئيس البنك المركزي إن صناعة العمليات المصرفية إنها هي أكثر الصناعات تطورا وسرعة في التغيير لأنها تلغذ دائما بالتقدم للتكنولوجي سواء في مجال الاتصالات أو في مجال الخدمات المصرفية . وهي الأكثر تكثيرا أيضا في فترات الاستقرار والاستثمار وقطاع الخدمات المالية . وبالتالي الأكثر تأثيرا على معدلات النمو الاقتصادي ولذلك يجب أن يتم تحرير الجهاز المصرفي بالتدريج . وأكد أن البنك المركزي سيظل له اليد الطولى في الرقابة على الجهاز المصرفي لضمان أموال المودعين وأن يتنازل عن هذا المستقبل وهو الوعيد الذي يصدر التقود حتى لو أصبحت تقودا إلكترونية كما أنه للسؤال عن إدارة السياسات النقدية والمالية في السوق إلى جانب المؤسسات المالية الأخرى ومازال يقوم بدور المستشار للكي الدولة ويدير محافظتها في الخارج .

وأوضح د. محمود أبو العين أن الجهاز المصرفي المصري أمامه الكثير والكثير للتطوير والتحديث وأن هذا التطوير لا يأتي من الخارج بل يأتي من البنية الأساسية للجهاز المصرفي الداخلي .

#### أهداف البنوك

وترى الكتورة أمينة على شياينة استاذة الاقتصاد بكلية تجارة الأزهر إن أداء فروع التجارة في القطاع المصرفي في اتفاقية تحديد الخدمات المالية يؤدي إلى زيادة المنافسة الخارجية من خلال فروع البنوك الأجنبية حيث تتوفر لديها ميزة المصلحة من خلال خدماتها المتطورة وخبراتها الدولية في الأسواق العالمية للتقنية والتسهيلات المتنوعة التي تقدمها . وعلى الرغم من الإصلاح التقني والتحديثات القليلة المتوافرة في النظام المصرفي المصري فقد يصعب مواجهة المنافسة الأجنبية القوية في الظروف الحالية لأن العديد من البنوك مازالت تعاني من نقص المتطلبات الأساسية للعمليات المصرفية المتطورة مثل خدمات ذات نوعية متميزة وجودة شبكة اتصال قوية في الفروع إلى جانب عدم توافر التكنولوجيا المتطورة وغياب هذه العوامل يؤدي إلى المنافسة غير المتكافئة بين البنوك المحلية والأجنبية الأمر الذي يؤدي إخفاق العديد من البنوك الصغيرة غير القادرة على المنافسة . وقد تشكل البنوك الأجنبية احتكرا في مجال التسهيلات المتطورة الجمعية اعتمادا على خبراتهم الواسعة في هذه المجالات . وعدم مقفرة البنوك المحلية على فتح فروع جديدة في الخارج مما يعني عدم الاستخدام الكامل للفوائد المتتالية لعملية التحرير وصعوبة تكيف البنوك مع بعضها البعض لاختلاف السياسات المالية .

وطالبت الكتورة صاحبة شياينة الدول التنافسية بضرورة تقوية المادتين الثامنة والتاسعة من اتفاقية تجارة الخدمات خلال المفاوضات القليلة - حيث لهما تشكلا أساسيا ملائما يسمح للدول التنافسية بالتعامل مع الاختلافات في السوق الوطنية والدولية عند التفاوض مستقبلا على وضع قواعد دولية تعمل دون قسما الاختلافات والتي يمكن أن تؤثر سلبا على الشركات معتمدة البنى التحتية في الدول التنافسية وتضمن من قدراتها التنافسية على المستويات الدولية والدولية والإقليمية .

#### شروط الاستثمارات

وقال السيد على نجم رئيس مجلس إدارة بنك الفتا : إن تحرير تجارة الخدمات يتطلب استثمارات كبيرة . ولذلك يجب وضع الأسس والشروط اللازمة لهذه الاستثمارات خاصة الأجنبية منها - مقاما يحدث في كل دول العالم .

وأضاف أن بنك الاحتياطي الفيدرالي طلب من مصر أن تضع الشروط اللازمة للبنوك الأجنبية لمزاولة عملها بصورة مطمئة على الاقتصاد الوطني وتطوير شروط عمل البنوك فيما يتعلق برأس المال والجشبية والعمالة المحلية وغيرها من الشروط الضرورية للحفاظ على الصالح العام .

#### الهتسة المالية

وطالب على نجم بضرورة التوسع في استخدام الهتسة المالية مثل المشتقات والخيارات التي تتولاهم وفاة المعاملات النقدية وإعانة الدين وتحويل السيولة المصرفية إلى أوراق مالية وشراء وتطوير المساهمة والتوسع في عملية التلجيز للتوسع باعتباره إحدى الأدوات التمويلية المستفحة والتوسع في مجال شركات رأس المال وإدارتها وتطويرها حتى تصبح قادرة على البقاء في السوق في ظل المنافسة واستخدام وحدات الصرف الأكي الذي لم يدخل السوق المصرية حتى الآن .

#### البنوك الصغيرة

كما طالب بضرورة التخلص من الكيانات الصغيرة والضعيفة لدخل الجهاز المصرفي أما بالدمج وما بالخروج حتى تستطيع البقاء لأن البنوك القائمة بداية من عام ٢٠٠٠ وما بعدها تقدم على التكنولوجيا الحديثة التي تحتاج إلى أموال واستثمارات كبيرة لا تقدر عليها البنوك الصغيرة . وأوضح نجم أن البنوك الأجنبية بدأت في تقديم الخدمات الإلكترونية وأصبحت تنسج عن «الانترنت» بنكهة وتسمى سويسرا في عام ٢٠٠٣ إلى إقبال بنك يعمل بأسلوب جديد أشد نفعا بنفسك حيث إن طريقة التعامل داخل البنك تتم من خلال ماكينة سواء



الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	الجلد
الموضوع الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العدد :	١٦٣٦
المصدر :	الاهرام الاقتصادى "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/١٥

— وبالمثل الدكتور أمينة شبلقة بضرورة إعادة لتفعيل  
الشملة للجهاز المصرفى المصرى لتجنب الآثار  
السلبية لتنفيذ بنود الاتفاقية - -

وأكدت ضرورة إعادة النظر فى اسهام للمصارف  
والمؤسسات المالية والسعى لتكوين وحدات كبيرة لها  
القدرة التنسية على متجابهة البنوك الدولية وتفعيل  
الماملين وتطوير اداتهم وتدريبهم على المستحدثات فى  
الصناعة المصرفية وتحسين البنية التشريعية التى  
تعمل من خلالها البنوك المصرية ورفع معدل للإلتزام  
للوصول إلى المعدلات العالمية.

#### تأهيل الكوادر

وأكدت الدكتورة سلوى العتري إن البنك المركزى  
المصرى لا تتقنه السلطات اللازمة لاحكام الرقابة  
والاشراف على الجهاز المصرفى . ولكن تبقى أهمية  
إعداد الكوادر الفنية النافذة على ملاحظة التطوير فى  
تكنولوجيا ومستحدثات العمل المصرفى وإجراء عمليات  
التفتيش الدورى على البنوك بما يسعد على ممارسة  
كامل تلك السلطات فى الواقع العملى.  
وأضافت إن مشروعات تطوير البنك المركزى التى  
يجرى تنفيذها بالتعاون مع الاتحاد الأوروبى تعد خطوة  
سهمة على هذا الطريق حيث تستهدف تطوير إدارة  
الرقابة على البنوك ونظم المعلومات وسبل استثمار  
احتياجات النقد الأجنبى واليات الرقابة غير المباشرة.

#### التحديات

وقالت الدكتورة زهيرة عبد الحميد أستاذة الاقتصاد  
بكلية التجارة جامعة الأزهر يتعين على مصر مواجهة  
العديد من التحديات تتمثل فى توفير سبل الاستقرار  
الاقتصادى الكلى وتطوير الأنظمة المالية والسياسات  
الرقابية . والتوصل إلى خيارات ملائمة لتقوية وتعزيز  
أوضاع البنوك وزيادة رؤوس أموال شركات التأمين  
وتشمل أهم التحديات اندماج البنوك وشركات التأمين  
وشركات الأوراق المالية والحاسبة المالية استعدادا  
لهذا الاندماج بهدف تخفيض النفقات ومضاغة المراكز  
المالية وتعزيز ماضي الريح ومضاغة القدرة التنافسية  
وإمكانية ملاصقة الخطوات التكنولوجية الحديثة  
والتكنولوجية فى مجال الخدمات المالية.

وبالمثل البنك المركزى بأن يقوم بوضع الضوابط  
اللائمة للتصريح بإنشاء بنوك اجنبية فى السوق  
المصرية اسوة بما تقوم به البنوك المركزية فى الدول  
الأوروبية والأمريكية فيما يتعلق براس المال والإدارة  
وتطوير قانون الشيك المصرفى وتنمية الوعي المصرفى  
حتى تقوم البنوك بدورها المتشدد فى خدمة الاقتصاد  
القومى إلى جانب وضع ضوابط منع الاستثمار للمخاطر  
على أموال المودعين .



الملكبة الفكرية



**الجات**  
**قطاع الملكية الفكرية**

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الحقوق الفكرية والكتاب الورقي	عبد صلاح الدين	الشرق الاوسط	٧٨٥٧	٢٠٠٠/٦/٢	٩٠





الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد صلاح الدين
الموضوع الفرعي :	قطاع الملكية الفكرية	رقم العدد :	٧٨٥٧
المصدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/٢

## الحقوق الفكرية والكتاب الورقي والإلكتروني في رؤية مصرية

ندوة تناقش عزلة المؤلف وحق الترجمة وتوصي بإنشاء مؤسسة عربية للترجمة

ندوة

القاهرة: عبد صلاح الدين

احتلت قضية الكتاب الورقي والكتاب الإلكتروني مسلة كبيرة من الجدل بين المؤلفين وأصحاب دور النشر الحديثة والمثقفين أيضاً، المدافعون عن الكتاب الورقي يرون أنه يمتلك من المميزات ما يجعله قادراً على البقاء حتى مع ظهور الكتاب الإلكتروني المعروض للنقل، لذا أصبح جهاز الكمبيوتر بغيره الإلكتروني خيب.

أما المثقفون من ناهضة الكتاب الإلكتروني وقدرته الفائلة على تخزين أكبر قدر من المعلومات في أقل مساحة وفي عرض المعلومات بكسر من وسائط كالصوت والصورة والتكليف وأكثر من طريقة لتجذ الوصول إلى المعلومة مباشرة من دون عناء وبسرعة كبيرة، فيرون أن هذا الحديدي الجديد أمام الكتاب التقليدي يفرش على المؤلفين والنشرون أن يطغوا أنفسهم بشكل أكبر في طريقة عرض الكتاب وتصميمه وإخراجها وطباعة أيضاً حتى يستطيع أن يضاف على مكانته أمام الكتاب الإلكتروني.

وعرض الفنان عز الدين تميم الوضع الجديد للمؤلفين الآن مقارنة بما كان يحدث في فترة الستينيات والسبعينيات من هذا الزمان مؤكداً أن المؤلف الآن يضطر ليبحث عن ناشر حتى يرى مؤلفه التوزيع بعد عدة سنوات ولا يجني بعد ذلك إلا المصمت والرجاء أغلب النقاد المطبوعة وذلك رغم زيادة عدد السلاسل الأدبية والثقافية التي تصدرها أجهزة الدولة حتى بلغ النشرات ما استوعب من الإنتاج الأدبي والفني والفكري كل ما يستحق أن يوضع في ذلك غير دور النشر الأهلية، تدخلت تدخلها، والسبب أن الحياة الثقافية قد تنهت - إلى حد التخمع - بهذا الكم المكثف من الإصدارات في ظل انشغال الناشرين الثقافية والفكرية التي تدبر عن الواقع وحاجته واقتفاء جسور التواصل بين الحركة الثقافية وبين قطاعات المجتمع.

والأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة لحال المجالات الثقافية الآن بالمقارنة بمعصرها الذهبي في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات والسبعينيات من هذا القرن. كما يشير الكاتب حسين الشاعري - والسبب هو غياب المعارك الثقافية الجديدة التي ارتبكت في الأربعينيات بمعركة التحرير الوطنية وفي الخمسينيات بالوقوف ضد الصهيونية ومساندة حركة التحرير في العالم، أما الآن فقد سادت عوامل أخرى على نص نصور للمجال الثقافية في مصر أهمها أن الكلمة المكتوبة لم تعد هي مناط اهتمام المثقفين بل نحات الصور والصوت لشيء هذا الاهتمام وجنبت بعض الأعلام للكتابة في

مجالات بعض المواسم العربية وحول محور مشكلات الترجمة أشار لمي المطيعي إلى بعض الصعوبات التي تواجه الترجمة في العالم العربي إلى لغة العربية ومنها ازدياد الترجمة لعمل واحد في فترة زمنية واحدة وبعدة الجهود والأموال بين مشروعات مختلفة للترجمة لتتخذ إلى التخصيص في ما بينها من جهة وإلى برنامج معد للترجمة يعتمد على خطة قومية ترتبط بدرجة تطور المجتمع وحاجاته في التخصصات المختلفة من جهة أخرى.

ويضيف أحمد محمود إلى ذلك التعليقات التي فرضتها قوانين حماية حقوق الفكرية من أعيان تصاف إلى صناعة الكتب للترجمة بسبب ما قد يطالبه الناشرون الأصليون أو المؤلفون من أموال لقاء ترجمة كتبهم إلى العربية أو رفضهم ترجمتها من أجل، ويحذر من استغلال إسرائيل لذلك حيث لا تعدم تراخيص لترجمة كتبها إلى اللغة العربية خارج أراضيها.

ويرى البعض أن على العرب أن يرفهوا تطبيق هذه القوانين لأن الأوروبيين في عصر النهضة ترجموا ما ترجموه من التراث الأدبي والفني عن العربية من دون أن يفتهم أحد أو مطالعهم حقوق الفكرية الفكرية في حين رأى البعض ضرورة التعامل معها بكل سليمانها، مبررين ذلك بأنه سيخلق نوعاً من التخصيص الإجباري بين المترجمين حتى لا تضعف الجهود.

ولهذا ي طرح شوقي جلال فكرة إنشاء مؤسسة عربية للترجمة تنهض بدون التنسيق والخطط والتكامل لعمليات الترجمة التي تتم على مستوى القطاع العربي، وهو نفس الاقتراح الذي تقدم به من قبل طه حسين وكان حلاً قد راود الجامعة العربية ولم ير النور حتى الآن.

وفي المحاور الرابع الذي خصص مناقشة قضايا تصميم وطباعة الكتب أكد المتحدثون على أن تصميم الغلفة الكتب وأسلوب إخراجها وما تتضمنه من

عناصر جمالية ونوع الورق المطبوع عليه، بل وطريقة جمع الصفحات من أهم الدلائل لإيحاء علاقة بين القارئ والكتاب ومدى توزيع الكتاب وتصنيفه والتشويق ولهذا أشار حسين عثمان إلى ضرورة أن يوكل تصميم الكتاب إلى مصمم متخصصين ملين بالبحث ما وصل إليه العصر في هذا المجال من ناحية وما يتناسب مع طبيعة مصممون الكتاب ومحتواه بيجاز وتكيف في كل مفردات التصميم من خط ولون وفراغ مساحة كتابه من ناحية أخرى.









